

جامعة دمشق
كلية العلوم السياسية

أطروحة مقرر

التنمية السياسية

دكتور المقرر
كريم أبو حلاوة

العام الدراسي 2018-2019



أولاً- ظهور دراسات التنمية السياسية:

لقد تبلور التخطيط لإعداد سلسلة دراسات التنمية السياسية في منتصف القرن الماضي، وذلك من واقع الافتتاح بأن التنمية ولا سيما في العالم الثالث لا تتطلب فقط سياسات اقتصادية ولكنها تتطلب أيضاً وجود مؤسسات سياسية قادرة على تعبئة وتنمية الموارد البشرية والمادية، حيث أن المتغيرات السياسية لها نفس أهمية المتغيرات الاقتصادية، وقد كان الافتراض الأساسي وراء ذلك هو أنه لا يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية في غياب التنمية السياسية، ركزت هذه السلسلة على الدراسات التالية:

- 1- العلاقة بين وسائل الاتصال والتنمية السياسية دور وسائل الإعلام في تغيير وتعديل الاتجاهات، دور المثقفين في العمليات التحديثية، ونظر لذلك "لوسيان باي" عام 1963.
- 2- دور البيروقراطية في التحديث والتنمية، والتواترات بين عملية التبرير والتحول الديمقراطي أو الديمقراطي، دور الديمقراطية في التنمية السياسية، ونظراً لذلك "جوزيف لابلومبارا"، عام 1963.
- 3- الدراسة المقارنة لحالتين من حالات التنمية تاريخياً ومؤسسياً وثقافياً وفي بلدين مختلفين، ونظر لذلك كل من "روبرت وارد" و"دانكورت روستو"، عام 1964.
- 4- التعليم باعتباره العملية الرئيسية في التحديث، وذلك بفحص أهمية التعليم في التنمية الاقتصادية والسياسية في أنواع متباعدة من المجتمعات التي تتبع استراتيجيات تعليمية وتنموية مختلفة، ونظر لذلك "جيمس كولمان" عام 1965.
- 5- العلاقة بين الثقافة السياسية والتنمية السياسية، ونظر لذلك كل من "لوسيان باي" و"سيدني فيريا" 1965.
- 6- الأحزاب السياسية والنظم الحزبية وجماعات المصالح دور وتأثير الجماعات السياسية في عملية التنمية السياسية، ونظر لذلك الاتجاه كل من "لابلومبارا" و"مايرون وينر" عام 1966.
- 7- الأزمات وتعاقبها في التنمية السياسية، ونظر لذلك كل من "بايندر" ، "كولمان" ، "لابلومبارا" ، "لوسيان باي" ، "فيري" ، "لينر" ، عام 1971 ، وقد أكدت هذه المجموعة على أن الأنماط التنموية يمكن تفسيرها من خلال الطريقة التي واجهت بها الأمم المجتمعات مشاكل بناء الأمة وبناء الدولة وكيفية حلها وأثبتت أن العلاقة بين الشكل الذي اتخذته هذه المشاكل والتحديثات وكيفية تسلسل وتعاقب حدوث هذه الأزمات ، سيقى و يؤثر على ، إن لم يحدد ، التنمية البنوية والثقافية للنظم السياسية ، وحددت مشاكل وأزمات التنمية في خمس أزمات وهي الهوية القومية والشرعية والمشاركة والتغلغل والتوزيع .
- 8- تناول فكرة وموضوع التنمية السياسية من منظور تاريخي إمبريالي وركز على أن بناء الدول هو نتاج للجهود التاريخية لمواجهة ومعالجة سلسلة من المشاكل الحاسمة والرئيسية مثل الدفاع ضد العدوان الخارجي والحفاظ على النظام الداخلي ، وتوفير الأمن الغذائي ، ولقد نشأت عملية بناء جهاز الدولة عن طريق تجديد وتدريب الموظفين المدنيين



والعسكريين وتنظيمهم في منظمات ببروغرافية في إطار الجهود المبذولة لمواجهة هذه المشاكل المتعلقة بالدفاع والنظام الداخلي واستخراج الموارد والدخول والتحكم بالإإنفاق، ولقد ساعدت الطريقة التي تمت بها مواجهة هذه المشاكل ومعالجتها على تفسير الاختلافات بين المؤسسات السياسية بين الدول وبينت في نفس الوقت أن عملية بناء الدولة تمثل لأن تكون عملية عامة تتطلب تركيز القدرات الاستخراجية والتنظيمية والتوزيعية، الأمر الذي يتطلب وجود سلطة وقوة قسرية لاستخراج الموارد وتنظيم السلوك مما يتطلب وبالتالي وجود أفراد وموظفين مؤهلين ومدربين إلى جانب، وجود منظمات ديمقراطية، وقد نظر لذلك "تشالز تيلي" عام 1975.

9- اختيار فرضية "الأزمة والتعاقب" استناداً إلى التجربة التاريخية لبعض البلدان المتقدمة باعتبار أن الإطار النظري حول الأزمة والتعاقب مفيد في وصف الأنماط التاريخية للتنمية، وقد نظر لذلك "ريموند جرو" 1978.

وفي منتصف السبعينات من القرن الماضي بدأ الهجوم على أبحاث التنمية السياسية، وتم اتهامها بربط التيار الرئيسي في العلوم الاجتماعية والسياسية المقارنة بالإمبريالية الأمريكية والاستعمار الجديد، ووصف بأنها أدبيات "وضعية" غير إنسانية، وبأنها أدبيات للحرب الباردة وأنها متطرفة عرقياً وإسقاطية سلبية وخطية وأنها الوصف الفكري للرأسمالية والإمبريالية. ولقد تباينت المواقف السياسية للمتقدمين ما بين اليساريين المعتدلين أمثال "مارك كيسيلمان"، والماركسيين أمثال "سوزان بودينهايم جوناس" ومنظري التبعية أمثال "فرناندو كارديسو" وأندريا جوندر فرانك" وغيرهما.

في بينما وصف "مارك كيسيلمان" دراسات التنمية السياسية بأنها منشغلة ومهمومة بالنظام العام وبأنها تروج لنمط أمريكي متطرفة عرقياً للنمو الاقتصادي والمقرطة وافتقاء الأيديولوجيا في العالم الثالث، يرى "كارديسو" أن كل نظريات التحديث قد افترضت أن المسار الذي سلكته النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية لأوروبا الغربية والولايات المتحدة بنى بمستقبل البلدان المختلفة، وإن عملية التنمية تعني استكمال بل وحتى إعادة المراحل المختلفة التي ميزت التحول الاجتماعي لهذه البلدان.

وقد قدمت "سوزان بودينهايم جوناس" نقداً أثراً شمولاً وعمومية عام 1970 تحدث فيه عن "أيديولوجية التنمية" التي هيمنت على أدبيات السياسة المقارنة وعلى النظرية السوسيولوجية وعلى علم السياسة السلوكي ولقد اتهمت أدبيات التنمية السياسية بارتباكها لأربع خطايا أبستمولوجية (ومعرفية) أدت إلى أربعة أخطاء نظرية، وتشمل الخطايا الأبستمولوجية ما يلي:

- ① الاعتقاد بإمكانية وجود علم موضوعي متحرر من الأيديولوجيا.
- ② الاعتقاد بترابط المعرفة.
- ③ الاعتقاد بوجود قوانين عامة وعالمية للعلم الاجتماعي.



④ الاعتقاد بأن النظورات حول العلم الاجتماعي يمكن نقلها وتصديرها لبلدان العالم الثالث.

ولقد أدت هذه الخطايا الأبستمولوجية إلى أربعة أخطاء نظرية وهي:

① الاعتقاد بالتنمية المترفة.

② الاعتقاد بإمكانية التغير المستقر المنظم.

③ الاعتقاد بانتشار التنمية من الغرب إلى مناطق العالم الثالث.

④ الاعتقاد بانحسار الأيديولوجيا الثورية وانتشار التفكير العلمي البراغماتي.

وقد وصف "رونالد شيلكوت" و"جويل أبيلشتين" النمط الانتشاري في الأدبيات الأمريكية بأنه يضع تصوراً لعملية تؤدي إلى حدوث التقدم من خلال انتشار الحداثة إلى المناطق المتاخرة التقليدية، ومن خلال انتشار التقنية ورأس المال فإن هذه المناطق ستتطور حتماً من دول تقليدية إلى دول حديثة، واتهم "صموئيل" وأرتورو فالينزويلا" أدبيات التنمية بأنها تتبنى وجهة نظر التي ترى أنه خلال عملية التحديث ستشهد جميع المجتمعات بصفة عامة تغيرات متشابهة وأن تاريخ الدول المتقدمة حالياً يمكن اعتباره مصدر متوقع لوضع تصورات عامة ومفيدة ولقد أكدت "جويل ميدال" في مقالتها الموسومة تحليل الوضع الراهن لدراسات التنمية السياسية) عام 1983 على أن أدبيات التنمية في العقود السابقة كانت سطحية وبسيطة ومتركزة عرقياً، ووصف "توني سميتا" عام 1985 الإطار الفكري التنموي لمفهوم التغيير بأنه تصر "خطي" ومتركز عرقياً بمعنى أنه يعكس مساراً وخطاً متصلًا غير مرن نسبياً للتنمية تميل فيه الأشكال الاجتماعية والسياسية للتنمية إلى الانقاء والاندماج، وإن مسار التنمية العربي يمكن استخدامه كنموذج لتسلیط الضوء على التحولات التي تحدث في الجنوب.

وعلى الرغم من هذه الانتقادات فإن ما يهمنا في الأمر هو أن الأدبيات الفكرية حول موضوع التنمية السياسية يمكن أن تشكل إطاراً نظرياً ليس بالضرورة مناسباً لأحد آليات النظام السياسي التي يمكن أن تعبر عن طبيعة أداء هذا النظام ومستوى ذلك الأداء والنتائج المترتبة عليه ولا سيما المتعلقة ببقاء النظام وديومته واستمراره.

ثانياً- مفهوم التنمية السياسية:

انطلاقاً من اهتمام كل فروع العلوم الاجتماعية بالتقسيم الثنائي للحداثة والتقاليد ويعملية التحديث، أخذ علماء على عائقهم القيام بدراسات وأبحاث بشكل جدي في إطار ما يعرف بالتحديث السياسي والتنمية السياسية، وقد توصلت جل هذه الدراسات إلى أن المجتمع الحديث يتميز بالتراكم الضخم للمعرفة حول بيئه الإنسان، وبانتشار هذه المعرفة في المجتمع، فيرى كل من "روبرت وارد، دانكورت روستو" أن المجتمع السياسي الحديث يتضمن مجموعة خصائص يفترض أنها غير موجودة في المجتمع التقليدي، وهذه الخصائص هي:

① نظام من التمايز والتخصص الوظيفي للمنظمات الحكومية.

② درجة عالية من الاندماج والتكامل في البنية الحكومية.



- ③ سيطرة الإجراءات العقلانية والعلمانية على عملية اتخاذ القرارات السياسية.
- ④ اتساع حجم ومدى وكفاءة القرارات السياسية والإدارية.
- ⑤ انتشار وفعالية الإحساس الشعبي بالانتماء للتاريخ والأرض والهوية القومية للدول.
- ⑥ اتساع درجة الاهتمام والمشاركة الشعبية في النظام السياسي ولكن ليس بالضرورة المشاركة في عملية اتخاذ القرار ذاتها.
- ⑦ توزيع الأدوار السياسية استناداً إلى الكفاءة والإنجاز وليس على أساس الوضع الاجتماعي أو الطبقي للفرد.

⑧ استناد الإجراءات القضائية والتنظيمية على أسس قانونية وغير شخصية.
وبصفة عامة فإن المجتمع السياسي الحديث، يتميز بوجود سلطة عقلانية وبني متمايزة ومشاركة جماهيرية، وبالقدرة على تحقيق عدد كبير ومتسع من الأهداف والغايات.
ويرى كل من "غابرييل الموند" و"بنكام باول" أن التنمية السياسية تمثل استجابة النظام السياسي للتغيرات في البيئة المجتمعية والدولية، وبالذات استجابة النظام لتحديات بناء الدولة وبناء الأمة والمشاركة والتوزيع، ولقد قاما بتحديد وفهم التنمية السياسية في إطار التحديث السياسي، حيث تتمثل معايير التنمية السياسية في التمايز البنوي واستقلالية النظم الفرعية وعلمانية الثقافة.

وقد وضع "لوسيان باي" قائمة شاملة تضمنت تعريفات مختلفة ومركزة لمفهوم التنمية السياسية، انتطوت على عشرة تعريفات رئيسية هي:

- 1- التنمية السياسية هي المتطلب السياسي للتنمية الاقتصادية.
- 2- التنمية السياسية هي السياسة كما تمتاز بها المجتمعات الصناعية.
- 3- التنمية السياسية هي التحديث السياسي ولا تنقص عنه.
- 4- التنمية السياسية هي أداء وإدارة الدولة القومية، بمعنى قبول شكل واحد من النظام السياسي والممارسة السياسية.
- 5- التنمية السياسية هي التنمية الإدارية والقانونية.
- 6- التنمية السياسية هي التعبئة السياسية للجماهير لدفعها إلى مزيد من المشاركة السياسية.
- 7- التنمية السياسية هي بناء الديمقراطية بمعنى قدرة النظام السياسي على بناء المؤسسات الديمقراطية وتدعم الممارسة السياسية الديمقراطية.
- 8- التنمية السياسية هي تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والتغيير الاجتماعي المخطط والمنظم.
- 9- التنمية السياسية هي التعبئة والقوة بمعنى أنها تستهدف خلق نظام سياسي فعال وله من القوة ما يمكنه من تعبئة الموارد لتحقيق التنمية.
- 10- التنمية السياسية، هي جانب من جوانب عملية التغيير الاجتماعي المتعددة الأبعاد، إذ لا



يمكن أن تتحقق دون حدوث تغيرات في كافة عناصر الثقافة.

ولأجل الاستقرار على تعريف محدد قام "لوسيان باي" بتلخيص الأفكار الرئيسية المشتركة بين هذه التعريفات، واعتبر أن التنمية السياسية تتضمن (الاتجاه نحو مزيد من المساواة بين الأفراد في علاقتهم بالنظام السياسي، وتزايد قدرة النظام السياسي في علاقته بالبيئة المحيطة، وتعزيز تميز وشخص المؤسسات والبني داخل النظام السياسي)، ووجد أن المساواة تعكس الحد الذي تناه فيه الفرصة لأفراد الوحدة السياسية كي يشكلوا سياساتها وأن ينتفعوا بثمار عملهم، أما القدرة أو الطاقة، فإنها تعكس قدرة النظام - سياسياً وإدارياً - على تبني أهداف ما وتنفيذها لذا فإن "باي" يرى بأن هذه الأبعاد الثلاثة تمثل جوهر ومركز عملية التنمية وفي صدد مشابه اكتشاف "صموئيل هننون" وجود أربعة مفاهيم مشتركة ومتكررة بين التعريفات المختلفة للتنمية السياسية وهي (العقلانية، والاندماج، والتكامل القومي، والديمقراطية، والتعبئة أو المشاركة)، وأكد على أن التنمية السياسية القائمة على نظام المؤسسات يمكن أن تتمتع بمستوى عالي من التكيف، والتعقد، والتماسك.

ويعنى آخر فالتنمية السياسية هي جزء من التنمية الشاملة وهي تلك العملية التي يحدث بمقتضها تغير في القيم والاتجاهات السياسية، والنظم والبناءات، وتدعم ثقافة سياسية جديدة بحيث يؤدي ذلك إلى مزيد من التكامل للنسق السياسي.

وخلال السعي نحو فهم دراسة التنمية السياسية واجه علماء السياسة ثلاثة قضايا رئيسية:

① القضية الأولى تتطوّي على التساؤل حول طبيعة العلاقة بين التنمية السياسية والتحديث السياسي، وقد ساد الاعتقاد بأن المفهومين متطابقان، وأن التنمية السياسية هي مظهر من مظاهر التحديث بصفة عامة، حتى جاء الاعتراض الوحيد لهذا الاتجاه عبر الدعوى التي قدمها "صموئيل هننون" عام 1965 والرامية إلى ضرورة التمييز بين التنمية السياسية والتحديث بدعوى أن الرابط بين الاثنين يؤدي إلى الحد من إمكانية تطبيق مفهوم التنمية السياسية زمنياً ومكانياً وذلك لأنه قد تم ربطها بمرحلة معينة من التطور التاريخي بحيث لا يمكن الحديث عن التنمية السياسية في مرحلة ما قبل الحداثة.

② القضية الثانية تتعلق بالتساؤل حول ما إذا كانت التنمية السياسية مفهوماً أحدياً أو مفهوماً مركباً ومتشاركاً ونظراً لأن عدد كبير من العلماء كانت لديهم أفكار متعددة ومتباينة حول ماهية وطبيعة التنمية السياسية لذلك كان هناك ميل واتجاه لاعتبارها مفهوماً مركباً ومتشاركاً، وقد حاول بعض العلماء تفسير وتبرير ذلك من خلال التأكيد على خاصية التعدد الوظيفي التي تتميز بها السياسية وهو ما يعني عدم إمكانية استعمال مقياس واحد لقياس التنمية السياسية ولهذا فقد اقترحوا عدة معايير لقياسها، وقد قدم "غابرييل ألموند" موصوفة ثنائية ووضع التمايز البنائي وعلمانية الثقافة على أحد محوريه، بينما وضع متغير استقلالية النظم الفرعية على المحور الآخر واستطاع في ضوء ذلك أن يميز بين عدة نظم سياسية، ومن ناحية أخرى إذا تم اعتبار التنمية السياسية مفهوماً أحدياً، فإن

الميل سيكون إلما نحو تعريفها تغريفاً ضيقاً كما فعل "هنتنفون" حين ربطها بالمؤسسة فقط، وسلبها بالتالي من المضامين المرتبة بها، أو نحو تعريفها تعريفاً عاماً كما فعل "ديامنت" مما أدى إلى إخفاء مفهوم مركب ومتشابك تحت عنوان أحادي.

٣ القضية الثالثة وتعلق بالتساؤل حول ما إذا كانت التنمية السياسية مفهوماً وصفياً أو مفهوماً غائباً، فإذا تم اعتبار التنمية السياسية مفهوماً وصفياً، فإن ذلك يفترض أنها تشير إلى عملية واحدة أو مجموعة من العمليات التي يمكن تحديدها من خلال خصائصها الذاتية، أما إذا كانت التنمية السياسية مفهوماً غائباً فإن هذا يعني تصورها كحركة نحو هدف محدد، وبالتالي يتم تعريفها من خلال اتجاهها وليس من خلال محتوياتها، ولا يشكل تعريف التنمية السياسية أو تحديد مفهومها من خلال أهداف معينة أية صعوبات إذا كانت لدينا معايير واضحة ومؤشرات صحيحة.

لذا فقد خلص علماء السياسة والاجتماع السياسي إلى أن مفهوم التنمية السياسية يتضمن عدة أبعاد تتركز بشكل أساسي في ثلاثة هي:

البعد الأول: خلق روح المساواة والاتجاهات المدعمة لمبدأ المساواة، وطالما تحققت هذه المساواة فإنها سوف تؤدي وبالتالي إلى مزيد من المشاركة في صنع القرار السياسي وإلى مزيد من الديمقراطية، كما أنها سوف تؤدي على المستوى الاجتماعي العام إلى خضوع كل الأفراد في المجتمع لنفس القواعد والقوانين دون وجود أي استثناءات وفي هذه الحالة فإن التوافد إلى احتلال المناصب السياسية يخضع لمعايير الإنجاز ولا يخضع بأي حال مثمن الأحوال للخصائص الموراثة التي تسود في المجتمع التقليدي.

البعد الثاني: الاقتدار السياسي، بمعنى خلق النظام السياسي القادر على أن يخرج قرارات سياسية فعالة من ناحية، وعلى أن يؤثر تأثيراً فعالاً في الاقتصاد والمجتمع من ناحية أخرى، ويطلب الاقتدار السياسي وجود مؤسسة حكومة منجزة تعمل في ظروف تهيئ لها تحقيق الإنجاز المناط بها، فالاقتدار السياسي يعني الإنجاز والفعالية.

البعد الثالث: تباين وتخصص النظم السياسية، أي أن يكون للمؤسسات السياسية وظائف واضحة ومحددة وأن يكون هناك تقسيم عمل داخل الجهاز الحكومي، بحيث لا تطغى وزارة من الوزارات على تخصصات وزارة أخرى، وأن تكون الأدوار السياسية متخصصة، ولهذا يحقق النسق السياسي تبايناً واستقلالاً نسبياً عن الأسواق الأخرى كما تحقق في داخله تبايناً واستقلالاً بين مكوناته الرئيسية ولا يعني ذلك أن النظام السياسي يكون مفتتاً من الداخل أو منعزلًا عن البناء الكلي للمجتمع وفي بناء النسق السياسي وخاصة.

إن هذه الأبعاد تفضي إلى مدى واسع من تحديد الأهداف تسعى عملية التنمية إلى تحقيقها والوصول إليها، ومن بين هذه الأهداف على سبيل المثال، الاندماج والتكميل القومي، وفعالية الحكومة وتغلغلها في المجتمع، وتنمية القدرات العسكرية للمحافظة على أمن النظام واستمراره، وتحقيق التنمية الاقتصادية بمعنى تحقيق زيادة في متوسط نمو المخرجات لكل فرد من السكان، أو زيادة في نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بما يؤدي إلى التقليل



من نسبة السكان الذين يعيشون تحت مستوى معين من الرفاهية المادية والتقليل من الفجوات في الداخل والثروة بين جماعات السكان وبمعنى آخر السعي للعدالة وتعزيز شروط قيام الديمقراطية وتطورها في ظل المحافظة على النظام العام والاستقرار.

وعلى الرغم من تكامل أهداف التنمية الاقتصادية والتنمية السياسية، فإن دراسات التنمية في علم الاقتصاد وعلم السياسة قد قدمت وعكست اتجاهين متضادين، ففي علم الاقتصاد حدث التحول من التجميع (أي خلق وتجميع ثروة) إلى التوزيع، أما في علم السياسية فقد كان التحول عكسياً، من مشكلة النظام والاستقرار السياسي سواء كان ديمقراطياً أم غير ذلك، ثم إن العودة على التركيز على الديمقراطية خلال العقدتين الأخيرتين قد تزامنت مع تغير علم اقتصاد التنمية من التخطيط إلى اقتصاد السوق مع ما يعنيه ذلك ضمناً من قبول للتوزيع غير العادل للدخل الذي قد ينبع عن عمليات قوى السوق.

ثالثاً- مدخل دراسة التنمية السياسية:

1- المدخل التنظيمي الوظيفي:

في واقع الأمر، توجد علاقة وثيقة وتشابه كبير بين المدخل النظمي والمدخل البيئي الوظيفي فيما يتعلق بتحليلهما للتنمية السياسية، ولا يمكن استخدام المدخل الوظيفي دون الرجوع إلى مفهوم النظام السياسي، ومن الرواد الذين اعتمدوا هذا المدخل في تحليلهم لظاهرة التنمية السياسية كل من (إيستون، "الموند"، "أبتر"، و"بايندر").

وتتمثل مزايا هذا المدخل في عمومية المفاهيم المستخدمة في التحليل ولكن هذا المدخل يمثل إطار مفاهيمي في الأساس، ولا يؤدي بالضرورة إلى إيجاد فرضيات أمبيريقية (عميمات متوسطة المدى) وتخلو الدراسات التي تطبق هذا المدخل من كثير من البيانات والوقائع وعلى الرغم من أنه من الممكن استعمال مفهوم النظام في إطار دينامي (حركي) فإن معظم دراسات التنمية السياسية التي استعملت هذا المدخل لم توظف العناصر الدينامية للمدخل، ومع ذلك فإن دراسة "أبتر" حول السياسة والتحديث التي جاءت في إطار هذا المدخل كانت من أكثر الدراسات نجاحاً في التركيز على الاهتمامات الدينامية من خلال الاهتمام بمعدل وأشكال ومصادر التغيير وبينما تعرض هذا المدخل لنقد شديد في مجال علم الاجتماع نظراً لحدوديته وعدم قدرته على دراسة ظاهرة التغيير فإن علماء السياسة لم يترددوا في استخدامه لدراسة التغيير السياسي.

وقد أشارت العديد من الانتقادات إلى مشكلة أخرى مرتبطة باستخدام هذا المدخل من دراسة التغيير وهي مشكلة التعامل مع مفهوم التوازن وفي الأصل فإن هذا المدخل يتصور عملية التوازن على أنها حالة سكون واستقرار، فمفهوم التوازن يفترض مسبقاً وجود نظام مكون من مجموعة من المتغيرات المترابطة وظيفياً والتغيير في أحد هذه المتغيرات يؤدي إلى تغيرات في المتغيرات الأخرى.



بمعنى أن مفهوم التوازن يتعامل مع التغير الاجتماعي على أنه حالة خارجية شاذة وأنه ناتج عن حالت التوتر في النظام، والتي تؤدي إلى وجود حركات تعويضية لخفيف حالات التوتر، وبالتالي العودة للوضع الأصلي، فالتأثير بحسب هذا المدخل هو أمر طبيعي أم الاستقرار وجلسة السكون فيه الوضع الطبيعي للنظام.

2- مدخل العملية الاجتماعية:

هذا المدخل لا ينطلي في دراسته للتنمية السياسية من مفاهيم النظام الاجتماعي أو النظام السياسي، وإنما يركز على بعض العمليات الاجتماعية، ويركز على العملية وليس على النظام، وتوجهاته سلوكية وأميريكية بصورة أكثر من المدخل النظامي - الوظيفي، وعادة ما يؤدي إلى تراكم وتجميع عدد كبير من البيانات الكمية حول هذه العمليات الاجتماعية، وتم بعد ذلك محاولة ربكها بالتغيير السياسي، فإن مدخل العملية الاجتماعية يحاول الربط بين العمليات، وقد يحاول الانتقال من الربط إلى السبيبة من خلال استعمال أدوات التحليل الإحصائي المختلفة في هذا المجال ومن أبرز رواد هذا المدخل "لينر دوينش، هدسون" وبينما ينطلي رواد وباحثوا المدخل النظامي - الوظيفي من مفهوم النظام السياسي، ثم يميزون بين النماذج المختلفة للنظم السياسية في محاولة لتبيان نتائج ومضامين هذه الاختلافات أي الاهتمام أساساً بربط نمط معين من الفعل بالنظام ككل من أجل إيضاح وتحديد وظيفة هذا الفعل في النظام، أما مدخل العملية الاجتماعية فيحاول ربط نمط وفعل عملية أخرى.

وتتمثل الميزة الرئيسية لمدخل العملية الاجتماعية في محاولات إيجاد علاقات بين المتغيرات في مجموعة من المتغيرات وبين المتغيرات في مجموعة أخرى، بمعنى أن المدخل يركز وبشكل أساسي و مباشر على ظاهرة التغيير، ويواجه هذا المدخل في تعامله مع ظاهرة التغير بعض القيود ويتراكم جوهرها في أن المتغيرات المستقلة في إطار هذا المدخل تتبع أحياناً بمستويات التنمية وليس بمعدلات التنمية، ونظراً لأن المدخل أميركي فإن استعمال المتغيرات يتحدد بمدى توافق البيانات، أما الأشكالية الثانية فتعلق بعملية الربط بين المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والديمقراطية المستقلة وبين المتغيرات السياسية التابعة وتحمّل المشكلة حول الناحية المنهجية والمرتبطة بالعلاقات السبيبة بين التغير الاجتماعي أو الاقتصادي وبين التغيرات السياسية والتي هي عادة نتاج لفعل وإرادة الإنسان.

3- مدخل التاريخ المقارن:

لا يبدأ هذا المدخل بنموذج نظري أو بالتركيز على العلاقة بين متغيرين أو أكثر، بل ينطلق من مقارنة تطور مجتمعين أو أكثر، ففي الوقت الذي يركز فيه المدخل النظامي - الوظيفي على مفهوم (النظام)، ومدخل العملية الاجتماعية على مفهوم (المجتمع) إلا أن هذا المدخل لا يهتم بتاريخ مجتمع واحد بل يهتم بالمقارنة بين مجتمعين أو أكثر، فالمدخل النظامي الوظيفي يضع الإطار المفاهيمي، ومدخل العملية الاجتماعية يربط بين المتغيرات، بينما يقارن مدخل التاريخ المقارن بين الم



أبرز رواد الدين استخدمو هذا المدخل في تحليل ظاهرة التنمية السياسية هم كل من (روستو، بلاك، مور، أزبنشتاين) ومعظم دراساته هي دراسات أميريكية ولكنها ليست كمية بالضرورة، وهو مهم أساساً (بالمؤسسات والثقافة والقيادة) ويصنف أنماط التنمية السياسية عن طريق افتراض وجود مراحل معينة يجب أن تمر بها كل المجتمعات أو عن طريق وجود قنوات متمايزة قد تمر من خلالها مختلف المجتمعات، فينطلق "بلاك" على سبيل المثال من تحديد أربعة أطوار للتحديث تمر بها جميع المجتمعات: التحدي المبدئي للحداثة، وتعزيز القيادة التحديثية والتحول الاجتماعي والاقتصادي من مجتمع ريفي زراعي إلى مجتمع حضري صناعي، واندماج المجتمع ويشمل ذلك إعادة ترتيب البنية الاجتماعية بشكل جذري، ومن خلال ذلك قام بتحديد خمسة معايير للتمييز بين المجتمعات في كيفية تطورها خلال هذه الأطوار وفي إطار مختلف نوعاً، يرى "روستو" أن هناك ثلاثة متطلبات أساسية للتحديث السياسي (فالهوية مهمة للأمة)، (والسلطة للدولة)، (والمساواة للحداثة) أما الاختلافات الجوهرية بين المجتمعات في هذا الإطار فتتعلق بكيفية مواجهتها لهذه المشاكل، وهل كان ذلك في نفس الوقت وال فترة الزمنية أم في فترات متلاحقة، وإذا كانت قد واجهتها في فترات متلاحقة فكيف كان ترتيب هذا التعاقب.

واقتصر "روستو" أن التعاقب الأمثل في مواجهة المشاكل، والأكثر نجاحاً في التقليل من أضرار ومعاناة التحديث هو مواجهة مشكلة الهوية ثم السلطة ثم المساواة بهذا الترتيب.

لقد ساهمت المداخل الثلاثة السابقة مساهمة مهمة في تحليل التنمية السياسية، بيد أنها من منظور نظرية التغير السياسي تشوبها جميعاً ثمة عيوب، فالتدخل النظامي - الوظيفي ضعيف من جانب التغير، ومدخل العملية الاجتماعية ضعيف من الجانب السياسي، ومدخل التاريخ المقارن ضعيف من الجانب النظري - ولكن من خلال الربط بين عناصر القوة في هذه المداخل الثلاثة ربما يمكن التغلب على عيوب كل مدخل منها.

4- مدخل تغير المكونات:

يتطلب هذا المدخل من فرضية أن النظام السياسي يتكون من مجموعة من المكونات المتغيرة، بعضها يتغير بمعدل سريع، بينما يتغير البعض الآخر بمعدلات بطئ، ويساءل حول أنواع التغير في أحد المكونات التي تمثل إلى الارتباط بتغييرات مشابهة أو بغياب التغيير في المكونات الأخرى، والناتج والعواقب المترتبة على تركيبات مختلفة من تغير المكونات على النظام ككل؟ لذا فإن تحليل التغير السياسي أو التنمية السياسية انطلاقاً من هذا المدخل تتضمن:

- أ- التركيز على المكونات الأساسية للنظام السياسي.
- ب- تحليل معدل ونطاق واتجاه التغير في هذه المكونات.
- ج- تحليل العلاقات بين التغير في أحد المكونات والتغير في المكونات الأخرى.



ويمكن افتراض احتواء النظام السياسي على عدة مكونات منها على سبيل المثال المكونات الخمسة الآتية:

أ- الثقافة: أي القيم والاتجاهات والتوجهات والأساطير والمعتقدات الوثيقة الصلة بالحياة السياسية والسلطة في المجتمع.

ب- البنية: أي التنظيمات الرسمية التي تتم عن طريقها عملية صنع القرارات السلطوية الإلزامية في المجتمع مثل الأحزاب، والمؤسسات التشريعية والتنفيذية والإدارات البيروقراطية المختلفة.

ج- المجتمع المدني: أي التكوينات الاجتماعية والاقتصادية، الرسمية وشبه الرسمية، التي تشارل في السياسية وتقدم طلبات للبني السياسية.

د- القيادة: أي الأفراد في المؤسسات السياسية وفي الجماعات الأخرى والذين يمارسون نفوذاً أو تأثيراً من غيرهم في تخصيص القيم واتخاذ القرارات السلطوية.

هـ- السياسات العامة: أي أنماط النشاط الحكومي والمخطط بقصد التأثير على توزيع المنازع والمزايا والعقوبات في المجتمع.

ويفترض هذا الدخل أن هذه المكونات تتغير باستمرار في أي نظام سياسي وأن معدل ونطاق واتجاه التغيير في المكونات يختلف بشكل كبير داخل النظام الواحد وبين النظم المختلفة، وأن كل مكون يتكون من مجموعة من العناصر، فالثقافة السياسية مثلاً تتضمن مجموعة من الثقافات الفرعية، والبني السياسية قد تحتوي على أشكال مختلفة من المؤسسات والإجراءات، وعليه فإن تحليل التغيير السياسي يمكن أن يكون موجهاً نحو التغيرات البسيطة في قوة المكونات وعناصرها في النظام السياسي، ولكن الأهم من ذلك هو تحليل العلاقة بين التغيرات في قوة المكونات وعناصرها وبين التغيرات في محتواها، فالمشاكل المتكررة في السياسة تمثل أحياناً عملية مقايسة بين القوة والمحتوى، فإلى أي مدى يؤدي التغيير في قوة الإيديولوجيا السياسية مقاسة خاصة بعدد الأشخاص المؤمنين بها، وبحدة وقوة هذا الإيمان إلى تغيرات في محتوى هذه الأيديولوجيا؟ وتحت أي ظروف تؤدي التغيرات السريعة في قوة القادة السياسيين إلى ضرورة إحداث تغيرات في أهدافهم وأغراضهم؟ وتحت أي ظروف يمكن تعزيز قوة القادة دون إحداث أي تغيرات جوهرية في أهدافهم؟

وفي معظم المجتمعات لا يأتي تعزيز الأيديولوجيا أو المأسسة أو الجماعة أو القائد أو السياسة العامة إلا على حساب بعض التعديلات في محتواها، وعليه فلا بد من وضع مجموعة كبيرة من الافتراضات حتى يمكن تحديد عملية المقاييسة بين قوة ومحفوبي المكونات المختلفة في أوقات وموافق مختلفة، ويمكن تحليل التغيير السياسي أو التنمية السياسية استناداً لهذا المدخل على ثلاثة مستويات:



المستوى الأول: يمكن مقارنة معدل ونطاق واتجاه التغير في أحد المكونات بمعدل ونطاق واتجاه التغير في المكونات الأخرى، وهذا النوع من المقارنة يسلط الضوء على أنماط الاستقرار وعدم الاستقرار في النظام السياسي، وعلى مدى اعتماد التغيرات في أحد المكونات على وجود أو عدم وجود تغيرات في المكونات الأخرى فقد يتم اعتبار أن ثقافة ومؤسسات النظام السياسي مثلًا هي أكثر أهمية من المجتمع المدني والقيادات والسياسات العامة، وبالتالي قد يعرف الاستقرار بأنه مجموعة معينة من العلاقات التي تتغير فيها المكونات تدريجيًّا وبحيث تكون معدلات التغير في الثقافة والمؤسسات السياسية بينما توجد تغيرات سريعة في القيادة والسياسات العامة أما عدم الاستقرار السياسي، فهو الوضع الذي تتغير فيه الثقافة والمؤسسات السياسية بدرجة أسرع من تغير القيادات والسياسات العامة، وتصبح الثورة السياسية هي حالة التغير السريع والمترافق في جميع مكونات النظام السياسي الجمة.

المستوى الثاني: ويتضمن المقارنة بين التغيرات في قوة ومحفوٍ عنصر معين من عناصر أحد مكونات النظام السياسي وبين تغيرات قوة ومحفوٍ العناصر الأخرى في نفس المكون مثل تحليل بروز وسقوط الإيديولوجيات والمعتقدات، والمؤسسات الجماعات والقيادات والسياسة العامة، ومقارنتها بالتغييرات في محتوى هذه العناصر المرتبطة بتغيير علاقات القوة بها.

المستوى الثالث: ويتضمن التركيز على العلاقة بين التغيرات في القوة والتغيرات في المحتوى لأي عنصر من العناصر، وذلك من أجل تحديد المعدلات التي تبني ما تتطلبه القوة من تكاليف في الأهداف والمصالح والقيم.

5- مدخل تغير الأزمة:

لقد رأى "الموند" أن المداخل النظرية الأولى في السياسية المقارنة وفي التنمية السياسية يمكن تصنيفها على أساس بعدين: الأول ينطوي على تسؤال إلى أي مدى تتضمن هذه المداخل نماذج توازنية أو نماذج تطورية؟ والثاني: ينطوي على تسؤال إلى أي مدى تكون فيه هذه المداخل مستندة على الحتمية أو الخيار؟ وباستعمال مدخل مختلف نوعاً، ركز "الموند" على ما يعرف بتغير الأزمة، وقدم إطاراً عاماً لتحليل الديناميات السياسية، وذلك من خلال تصور أن التغير من حالة إلى أخرى يمر بخمس مراحل:

أ- في المرحلة الأولى: يمكن افتراض حالة توازن سابقة، ويمكن افتراض أن التغير يبدأ من خلال تأثر التوازن الموجود ببعض متغيرات البيئة الداخلية غير السياسية أو البيئة الدولية للنظام السياسي.

ب- في المرحلة الثانية: تقود التطورات إلى تغيرات في بنية المطالب السياسية وفي بنية توزيع الموارد السياسية.



ج- في المرحلة الثالثة: تصبح المتغيرات السياسية والمتمنية في البنية المتغيرة للمطلب السياسي وفي البنية المتغيرة لتوزيع الموارد السياسية هي المتغير المستقل، وتقوم القيادات السياسية باستغلال هذه المتغيرات لخلق ائتلافات سياسية جديدة أو سياسات عامة جديدة.

د- في المرحلة الرابعة: تؤدي هذه الائتلافات السياسية والسياسات العامة إلى خلق تغيرات ثقافية وبنوية.

هـ- في المرحلة الخامسة: ينشأ توازن جديد.

رابعاً- آليات التنمية السياسية:

1- التعبئة الاجتماعية - السياسية:

يتناول التحديد على عنصرين، الأول: تراجع المجتمع القديم، والثاني: بناء المجتمع الحديث، وأعد "كارل دويتش" إطاراً نظرياً لتحليل عملية التعبئة الاجتماعية - السياسية، ودراسة آثارها من خلال تحديد نسبة السكان المتأثرين بالتحديث، أو نسبة الذين غيروا طبيعة عملهم، أو أشكال إقامتهم، أو الذين تعلموا القراءة والكتابة، إذ يمكن قياس هذه التغيرات والتوصيل لنتائج كمية وإحصاءات في ضوء تقديراتها وما تمنّه من حفائق يمكن تحديد درجة التعبئة الاجتماعية - السياسية والتبع بدرجة التوتر وعدم الاستقرار السياسي ويمكن تحليل جوهر عملية التعبئة الاجتماعية - السياسية من خلال تحليل:

أ- طبيعتها: تهدف عملية التعبئة الاجتماعية الانتقال إلى مجتمع الحداثة، وهو ما يعني الانتقال من المجتمع المقيد بسلطة النخبة وبانعدام التخصص وتأدية وظائف محددة، إلى المجتمع، تتعدد فيه المهام السياسية، وتظهر المجتمعات السياسية المتباينة، وتنسخ درجة المشاركة السياسية.

ب- مصدرها: بمعنى تحديد العنصر الدافع للتغيير، الذي يكون داخلياً أو خارجياً أو كليهماً، مع التأكيد بأن التحديد يفترض أن ينبع ابتداء من المجتمع، لأن التغيير لا يأتي من الخارج بل هو نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل.

ج- ديناميكية انتشارها: غالباً ما تبدأ عملية الوعي الاجتماعي - السياسي لدى فئات محددة ثم تنسع في تأثيرها في البنية الفوقيّة، ثم تنتقل للبنية التحتية، وتنتشر بنفس الطريقة من العاصمة إلى المحافظات والقرى، فيقوم الاتصال وتطور أدواته المادية بقسط بالغ الأهمية في نشر الأفكار المؤثرة في التغيير الاجتماعي - السياسي للتأثير في بنية الوعي الإنساني وتطوره.

د- سلوكها: أحياناً تأخذ التعبئة بطريقة التنمية التدريجية، أو تعتمد الثورة على أداة لإحداث التغيير السريع، وإعادة توزيع القوى السياسية والاقتصادية في المجتمع، وهذا يتطلب تغيير المعتقدات والقيم وبناء علاقات اقتصادية واجتماعية، جديدة، نتيجة التطور في البنية الأيديولوجية، والأحزاب، وبناء قيادات سياسية وعسكرية وجهاز إداري مدني وتوسيع التعلم والثقافة السياسية.

إن التحول السياسي لا يمثل بالضرورة نتاجاً مباشراً وفورياً للتغيرات الاقتصادية



والاجتماعية وبل هو نتاج تدريجي يتولد عن سلسلة من عمليات التحول الاجتماعي في إطار التنمية القومية المؤدية إلى تحقيق الاندماج لشعب معين، على صعيد نظام سياسي محدد يتحكم به مركز حكومي، وبمعنى أن الاندماج لن يكون حقيقياً إذا لم يرتبط بالتنمية الاقتصادية والتكنولوجية بغية توفير الحد الأدنى بين عناصر ومؤسسات ومنظمات المجتمع المدني والمجتمع السياسي، لذا فالتقدم في تطوير أدوات الاتصال الاجتماعي، يمثل الدليل المهم والمميز للتعبئة الاجتماعية التي تهدف إلى إذابة كل فرد في بنية عامة اجتماعية وسياسية.

ويرى "كارل دويتش" وجود ثمة ترابط جوهرى بين مختلف الأدلة المتعلقة بقياس التعبئة، كما أن الالتباس أو المدخلات الموجهة للنظام السياسي، المتعلقة بالمشاركة السياسية، ووسائل الإعلام ومدى التجاوب معها، ونسبة الأمية تشكل خطورة على توازن النظام إذا ما نمت بصورة أسرع من قدرة النظام على الاستجابة لهذه الالتباس والعمل على رفع مستوى الدخل والمشاركة في توزيع الوظائف، إن عدم الاستقرار، يؤدي إلى إثارة أزمات النمو الاقتصادي، وظهور الصعوبات والتوترات التي تعطل وظيفة النظام وتؤثر في التنمية الاجتماعية، بمعنى أن القدرة على قياس التعبئة تمكن من تحديد مستوى التنمية التي استطاع النظام السياسي الوصول إليها.

ويمكن رصد وتحليل عدد من الآثار السياسية للتعبئة الاجتماعية - السياسية وكما يلى :

أ- تؤدي التعبئة إلى بروز مجموعات جديدة تبحث عن منفذ للمشاركة السياسية، لأن نمو الوعي السياسي، يؤدي إلى تطور كمي في عدد المنظمات والأحزاب المشاركة في العملية السياسية، كما تظهر فئة من الناخبين الجدد، تسعى للتأثير في اتجاهات ونتائج الانتخابات العامة، ذلك لأن التنشئة السياسية والتعبئة تخلق وعيًا جديداً ينعكس على العلاقات بين البنى الفوقية والبني التحتية.

ب- تؤثر التعبئة في طبيعة المطالب، وذلك بفعل اتساع حجم المشاركة السياسية وظهور قوى سياسية جديدة، أي حدوث تغير في محتوى مدخلات النظام السياسي، مرتبط بظهور حاجات اقتصادي واجتماعية جديدة ترافق ظهور الأحزاب والنقابات وجماعات المصالح، وتظهر الأزمة عند انعدام التوازن بين المدخلات وبين قدرات المؤسسات ومواردها المتاحة، وهذا ما قد يولد ثلاثة أنماط من الأزمات:

النمط الأول: يحدث نتيجة تناقض المطالب، أي التناقض بين عملية التنمية الاقتصادية والعمل على تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية، لأن التنمية والتحديث تختلفان تقائتاً طبقاً، وتتناقضان في طبيعة المدخلات.

النمط الثاني: ويتعلق بتهديد التوازن الاجتماعي الذي يعكس ندرة المواد واتساع المشاكل، وعدم قدرة النظام على تلبية المطالب، وقيامه باللجوء إلى وضع حلول مؤقتة من دون التوصل لحلول جذرية.

النمط الثالث: ينجم عن ما يمكن تسميته بأزمة الهوية القومية وذلك بفعل التباين



الأيديولوجي، أو التناقض بين الرموز والقيم في المجتمع الواحد مما يدفع إلى الحفاظ على الولايات التقليدية بصورة تناقض مع آليات التحديث والتنمية السياسية.

إن هذه الأنماط من الأزمات يمكن أن تدفع السلطة إلى إعادة النظر في السياسات العامة وفي طبيعة بنية المؤسسات لتطويرها بما يتلاءم مع حجم النمو الاجتماعي، والتطور السياسي والتنمية الاقتصادية أو بناء مؤسسات جديدة مضافة قادرة على مواجهة الظروف المستحدثة.

لذا فالتحديث ممكن من خلال تصفية التقليدية عبر مجموعة إجراءات في إطار التعبئة، بإثارة روح إيجابية وعقلانية تومن بالقانون والنظام ثم قيادة الأفراد وتوجيههم للطبع بخصائص سلوكية ذات طابع شمولي عام مبني على تصفية الولاء للفرق والجماعات والعوائل وبناء ولاء للمجتمع الموحد، لخدمة المصلحة العامة ولبلورة هوية موحدة للمجتمع، ويمكن القول أن التنفيذ العملي للتعبئة الاجتماعية - السياسية في إطار ما ورد أعلاه يشكل القاعدة الأساسية للإجراءات المتعلقة بالتنمية في أي مجتمع.

والحل الجوهرى للتنمية الاجتماعية والسياسية يمكن فى بناء الديمقراطية، وإن التحول التاريخي فى المجتمعات يتحقق فى تأسيس أهداف جديدة انطلاقاً من التجارب والأزمات القائمة والسابقة، وبعد هذا التحول يتداخل صانع القرار الذى يقود بلده بالخطيط الاجتماعى، غير المبني على أساس الإكراه بل على أساس نظام عقلاني يوفر تعاقب السلطة الوظيفية، إن ما يمكن استباطنه هو أن للأزمة تأثيراً محركاً وفعلاً فبإمكانها أن تحتلّ موقع التغذية الراجعة Feed Back لتحقيق التوازن في النظام السياسي.

2- بناء المؤسسات (المأسسة):

تعد عملية المأسسة حجر الزاوية لمجموعة الإجراءات الخاصة بالتنمية السياسية، وهي أحد أهم آليات النظام السياسي في أداء وظائفه المتعددة وهي أحد مركبات تطوره، فالنظام السياسي المدني على المؤسسات المستقرة والملائمة للمجتمع، ذات التراكيب المعقّدة والتي تتمتع بالاستقلالية الذاتية والتمايز وفي إطار من التوافق، هو ذلك النظام الضامن لحد مناسب من القدرة على الاستجابة لمطالب بيته.

وبينما عد "هنتغتون" المأسسة القاعدة الوحيدة للتنمية السياسية، لأنها تنظم الصراع من حيث أشكاله، وطبيعته، وطرق السيطرة عليه، فقد اعتقد "سامونيل آيزنستات" بأن التنمية تفترض وجود هيمنة للتغيير تستمد قوتها من خلال بنى مؤسسة قادرة على إعطاء شكل ملائم للتغيير، وارتبطت التنمية السياسية حسب تصوره بوجود عاملين الأول: ظهور الأهداف لسياسة المتميزة والمنفصلة عن القيم التقليدية للنظام الاجتماعي، الثاني: بلوحة عناصر مادية تعكس هذا التطور وتمكن من تحقيق أهداف التحديث أي ظهور المؤسسات السياسية الرئيسية المعتمدة على البيروقراطية المدنية، لإدارة لشؤون العامة للمجتمع وتنظيم العلاقة بين الحكومة المركزية والقوى الاجتماعية والعمل على تحقيق التوازن بين القوى المختلفة داخل المجتمع ويخلص "آيزنستات" إلى ثلاثة استنتاجات حول دور المؤسسات كآلية من آليات النظام



السياسي وهي:

أـ يواجه النظام السياسي عند خروجه من المرحلة التقليدية عدداً من أزمات الصراع، لذا نجد ضرورة العمل على حلها.

بـ يقتضي العمل على تحويل المطالب إلى سياسات جديدة ظهور مؤسسات سياسية جديدة تستطيع مواجهة الآثار الناتجة عن التحدي.

جـ يؤدي التحدي إلى ظهور طبقات وجماعات وفئات جديدة، لذا تعمل المؤسسات على تنظيم واستيعاب المشاركة في العملية السياسية بهدف التأثير في المشاركة السياسية.

ترتبط عملية التنمية السياسية بغايات ومثل سياسية عديدة ومتعددة، تسعى إلى تحقيقها، ويعمل على تجسيدها، وتحرص على إحياطها بسياج من الضوابط السياسية والاجتماعية والتنظيمية التي تضمن تناميها وتケف لها الدوام والاستقرار، وتعتبر المساواة في الحقوق والواجبات واحدة من القيم السياسية والاجتماعية المرتبطة بالنظم السياسية المتقدمة، وتمثل في الوقت نفسه مؤشراً هاماً يعكس مستوى التقدم الاجتماعي والسياسي الذي حققه المجتمع، وهي بذلك ترتبط بعملية التنمية السياسية بشكل وثيق، وتشكل بعداً هاماً ورئيسيًّا من أبعاد العمل التنموي بوجه عام.

وحيث أن المشاركة السياسية – في مفهوم هذا البحث – تمثل أحد ديناميات وغايات التنمية السياسية التي تعكس وتجسد قيمة المساواة في الحقوق والواجبات، وتعمل على إرساء قواعدها وتدعم أركانها وترسيخها داخل المجتمع، فقد أصبح لزاماً علينا – ونحن بصد دراسة أهداف التنمية السياسية – أن نعالج قضية المشاركة السياسية من حيث مفهومها، ومتى ومتى، وأزمانها بشيء من التفصيل، يهدف تحديد مضمون وأبعاد هذه القضية، وبين أهميتها وضرورتها بالنسبة لعملية التنمية العامة، والتنمية السياسية على وجه التحديد.

ومن الجدير بالذكر في هذا المقام أن التركيز على البعد السياسي لقضية المشاركة – في دراستنا الحالية – لا يعني بحال من الأحوال أن ثمة فصلاً بين الجوانب السياسية وبين الجوانب الاجتماعية لعملية المشاركة، ولا يعني كذلك أن ثمة فصلاً بين المشاركة السياسية – كعملية ذات أبعاد ممizza – وبين المشاركة الاجتماعية بوجه عام، بل كل ما يعنيه هو أن ثمة ضرورات منهجية وعملية تقتضي هذا الفصل، وأن أهداف التحليل في هذا البحث تتطلب التركيز على الجوانب السياسية ولكن دون إهار – طبعاً – للجوانب الاجتماعية أو استبعادها من دائرة البحث تماماً، فقضية التنمية كما نعلم ذات أبعاد عديدة، والتنمية السياسية – كقضية نوعية في إطار قضية التنمية الشاملة – متعددة الأبعاد كذلك وحيث أن المشاركة عملية محورية بالنسبة للعمل التنموي – السياسي وغير السياسي – فهي إذن تتخلل العديد من جوانب هذا العمل، وإذا كنا سنركز لأغراض التخصص والتحليل على جوانبها السياسية في محل الأول، فإن هذا لا ينفي ما تتضمنه هذه الجوانب من علاقات ترابط وتأثير متبدلة بينها وبين كافة جوانب الحياة الاجتماعية الأخرى.



أولاً - مفهوم المشاركة السياسية:

تشغل عملية المشاركة مكانة بارزة في العمل التنموي عامه، والعمل السياسي بوجه خاص، كما تلعب دوراً محورياً وأساسياً في هذين المحالين أيضاً، وهي تكتسب مكانتها وأهميتها في مجال التنمية من طبيعة عملية التنمية ذاتها، وما يقتضيه من تعبئة وتحريك لكافه الجهود والإمكانات والقدرات - المادية والبشرية والفكرية والتنظيمية - الازمة للعمل التنموي من ناحية، من طبيعة ونوعية التغيرات والمتطلبات التي تجت مع عملية التعبئة الاجتماعية، وما تستلزم - هذه التغيرات والمتطلبات - من جهود وسياسات جديدة ومتطرفة من ناحية أخرى.

ولذلك تتدخل المشاركة مع سائر جوانب عملية التنمية، وتتدخل كافة مراحلها وأبعادها، وتشكل بالنسبة لكل من رجال العلم وصانعي السياسة وجمهور المواطنين العاديين بؤرة اهتمام مشترك، وإن تفاوتت درجة هذا الاهتمام بين كل هؤلاء داخل المجتمع الواحد، أو من مجتمع إلى آخر، هذا إلى أن المشاركة السياسية في حد ذاتها تعد في رأي بعض الباحثين مؤشراً هاماً على مدى تخلف أو تطور البناء السياسي للمجتمع، ومن ثم يقال: "أن المجتمع التقليدي يفتقر إلى المشاركة ، في حين يتمتع المجتمع الحديث بها"

"Traditional Society is non-participant, but modern society is participant"

وإذا كانت ثمة فروق كثيرة بين هذين الصنفين من المجتمعات فإن الفارق السياسي بينهما يتمثل في مدى وجودية المشاركة السياسية التي تتوافر في كل منهما. وعلى الرغم مما تلعبه المشاركة من دور محوري في جهود التنمية، وعلى الرغم من تأكيد الباحثين والعلماء في هذا المجال على أهميتها وضرورتها، فإن مفهوم المشاركة لا يزال غير متفق عليه، ومثار جدل كبير بينهم، ومن ثم تتبادر الأراء بصدده وتتعدد صيغ التعبير عنه، حتى أن بعض الباحثين يعتبر "من المصطلحات التي يمكن أن تكتسب معان عديدة، بحيث يصبح غير ذي جدوى في النهاية، لأنه - فيما يرى - ينطبق أحياناً على أنشطة الجماهير في كل مستويات النظام السياسي، وينطبق أحياناً على التوجهات السياسية. Political Orientations

أكثر منه على الأنشطة، فضلاً عن أنه ينطبق في بعض الأحيان على المشاركة فيما هو خارج الحياة السياسية، كما أن هناك من الباحثين كذلك من يعتقد "أن العزوف عن ممارسة أي نشاط سياسي هو في حد ذاته نوع من المشاركة السياسية".

وإزاء هذا الخليط المضطرب من المعاني والمدلولات المختلفة لمفهوم المشاركة قد يكون من المفيد أن أعرض فيما يلي جانباً من التعريفات التي افترحت في هذا الصدد، في محاولة للتعرف على أبعاد الخلاف القائم بينها من ناحية، بأمل الوصول - من خلال طرحها ومناقشتها - إلى تعريف إجرائي خاص، يمكن الانتساب به، أو التعويم عليه، في سياق هذه الدراسة من ناحية أخرى، حيث أن الجهد هنا لا ينصب أساساً على تقديم استقصاء كامل للتراث الخاص بمفهوم المشاركة، فإن الحديث سوف يقتصر على تعريفات ثلاثة فقط.



ناتجها من خلالها إلى الإمام بأطراف الموضوع وتنطلق على أساسها إلى تعريف المشاركة ولو بشكل إجرائي.

أما أول التعريفات فهو ذلك الذي اقترحه "سموئيل هنتجتون" و"جورج دوميجيه" - في دراستهما عن التنمية السياسية - ويدهان فيه إلى القول بأن المشاركة السياسية ما هي إلا نوع من النشاط، يقوم به المواطنين العاديون، بهدف التأثير في عملية صنع القرار الحكومي، وهذا فيما أرى تعريف ضيق من ناحية فضفاض من ناحية أخرى، أما تعريف ضيق، فذلك لأنّه يعتبر المشاركة السياسية نشاط يقتصر على المواطنين العاديين وحدهم ولا يخص محترفي السياسية، وهذا دون شك تصور ضيق وغير صحيح، لا يمثل الواقع في شيء ويتنافي مع مع يوحى به مفهوم المشاركة ذاته، ومن ثم لا يمكن قبوله أو الاعتداد به إلا إذا كان المقصود به أنّ مشاركة محترفي السياسة أمر لا خلاف عليه وفي غير حاجة إلى تنويعه أو تأكيد، وأما أنه تعريف فضفاض، فذلك أنه لا يحدد طبيعة أو ماهية النشاط الجماهيري الذي يشير إليه، وما إذا كان هذا النشاط مشروعًا أو غير مشروع، سلميًا أو عنيفًا، منظماً أو غير منظم.

أما التعريف الثاني فقد طرحته "تورمان ناي" و"سيدني فربا"، ويحصل مضمونه في أن المشاركة السياسية هي "تلك الأنشطة المشروعة، التي يمارسها المواطنين العاديون، بهدف التأثير في عملية اختيار أشخاص الحكم وما يتذلونه من قرارات"، وبهذا المعنى يتقدّم هذا التعريف مع سابقه من ناحية، ويختلف معه من ناحية أخرى، ويتمثل وجه الاتفاق هنا في نقطة واحدة هي التركيز على أنشطة المواطنين العاديين دون محترفي السياسية، في حين يتضح وجه الاختلاف في نقطتين: إحداهما تتعلق بنوعية النشاط الذي تمارسه الجماهير، وهو في هذا التعريف يقتصر على الأنشطة المشروعة وحدها، أما النقطة الثانية فتتمثل في التأكيد على أن نشاط الجماهير لا يقتصر على التأثير في عملية صنع القرار السياسي وحدها بل يشمل أيضًا عملية اختيار الحكم أنفسهم.

أما التعريف الثالث والأخير فقد ورد في تحليلات "ميرون فينر"، وتمثل المشاركة السياسية بمقتضاه في "أي فعل تطوعي Voluntary action - موفق أو فاشل، منظم أو غير منظم، مؤقت أو مستمر، مشروع أو غير مشروع - يعني التأثير في: اختيار السياسات العامة، أو اختيار القادة السياسيين في أي من مستويات الحكم المحلي أو القومية"، وهذا التعريف - كما نرى - ينبع مع سابقيه في بعض الجوانب، وينماز عنها في عديد من الجوانب الأخرى، فهو مثلهما يجدد المشاركة بأنها (فعل Action)، ولكنه يشير إلى هذا الفعل بأنه (فعل تطوعي).

ويضيف إلى ذلك أن هذا الفعل التطوعي لا يقتصر على التأثير في القرار الحكومي فقط، أو في عملية اختيار الحكم وحسب، بل يمتد إلى التأثير في مجال تحديد السياسات العامة وإدارة الشؤون العامة، فضلًا عن أنه لا يستبعد الأفعال الفاشلة أو غير المنظمة أو المؤقتة أو غير المشروعة من نطاق الأفعال التطوعية.



وبناءً على ما تقدم يتضح لنا أن ثمة عناصر مشتركة بين هذه التعريفات الثلاث، وقد لا يختلف كثيراً مع ما هو مشترك بينها، وقد لا يتفق تماماً مع كل ما ورد بها أيضاً، ووجهة نظرنا في هذا أن المشاركة السياسية - كنوع من النشاط أو الأفعال - لا تقتصر فقط على الأنشطة التطوعية وحدها، بل تشمل أيضاً بعض الأفعال الرسمية Formal Actions الأخرى، ومن ثم تصبح المشاركة السياسية حقاً للمواطنين متلماً هي واجب على محترفي السياسة سواء بسواء، ولا يقتصر هذا الواجب على كل من يحتل موقعاً رسمياً أو شبه رسمى في البناء السياسي للمجتمع فقط، بل هو التزام أيضاً على كل من هم خارج أي من هذه الواقع وفي كل مستويات العمل السياسي، يضاف إلى ذلك أن المشاركة السياسية - فيما أرى - لا تقتصر على ما يمارسه المواطنين من ضغوط خلال عملية اختيار الحكم أو صنع القرار السياسي وتحديد السياسات وخطط وبرامج الدولة فقط بل تشمل كذلك إسهام المواطنين في إدارة وتوجيه حركة العمل السياسي - داخل وخارج المجتمع - وفي عملية صنع القرار السياسي وتنفيذ ومتابعة تنفيذ هذا القرار ... وما إلى ذلك من مجالات وأدوار يمكن أن يشارك المواطنين في الحياة السياسية من خلالها بشكل إيجابي وفعال، وما دام الأمر كذلك فإن تعريف المشاركة السياسية - فيما أرى - ينبغي أن يتضمن ذلك بحيث يكون منطوقه على النحو الآتي:

المشاركة السياسية عملية اجتماعية - سياسية طوعية ورسمية، تتضمن سلوكاً منظماً مشروعاً متوانياً، يعبر عن اتجاه عقلاني رشيد، يتم عن إدراك عميق لحقوق المواطن وواجباتها، وفهم واع لأبعاد العمل الوطني وفعاليته، من خلالها يباشر المواطنين أدواراً وظيفية فعالة ومؤثرة في ديناميات الحياة السياسية ومخرجاتها، سواء من حيث اختيار الحكم والقيادات السياسية في شتى المستويات، أم تحديد الغايات العليا للمجتمع ووسائل تحقيقها، أم المعاونة في إدارة آليات العمل السياسي وتوجيهها، أم الإسهام جدياً - على نحو مباشر أو غير مباشر - في صنع القرار السياسي وتشكيله، فضلاً عن تنفيذه ومتابعته بالمتاح أو المستحدث من فعاليات الرقابة والضبط والتقويم.

ولعل من الواضح لنا أن هذا الفهم لعملية المشاركة ذو أبعاد عديدة، تستوعب كافة أوجه النشاط والأدوار التي تضمنتها التعريفات السابقة، وتجاوز في الوقت نفسه جوانب الخلاف بينها، كما أنه يتميز عنها في عديد من الأمور الأخرى، فهو مثلاً يمنح العمل الجماهيري في المجال السياسي أهمية خاصة ويعتبره مؤشراً على الإيجابية والفعالية، ولا يغفل في الوقت نفسه إمكانية المشاركة الرسمية من خلال المنصب أو الوظيفة أو الدور الرسمي الذي يقوم به الفرد، وهو إذ لا يستبعد المشاركة الرسمية - باعتبارها النمط الشائع والبارز والمؤثر في أغلب الأحوال - فإنه لا ينكر أيضاً أن هناك نماذج كثيرة لقادة استمرواً يشاركون في الحياة السياسية رغم ابعادهم عن المنصب الرسمي، لأن يتحولوا من الحكومة إلى صفوف المعارضة، أو من المنصب الرسمي إلى العمل الحزبي أو النقابي، ومن ثم لا تعد مشاركتهم



موقعة أو مرتبطة باستمرارهم في هذا المنصب، وإن كان من المختل جداً أن يكونوا قد استفادوا من عملهم الرسمي السابق في تطوير اتجاهاتهم نحو المشاركة وزيادة حرصهم على ممارستها ودعمها.

ولكن هذا لا يعني أن المشاركة الرسمية إيجابية دائماً، أو تعبّر بشكل صحيح عن الأهداف الحقيقة للجماهير في كل الأحوال، ويختلف مفهوم المشاركة من هذا التعريف أيضاً عن مفهوم (مشاركة التعبئة) أو (مشاركة التأييد) - التي تشيع بشكل أو بآخر في النظم الشمولية وفي كثير من البلدان النامية - من حيث أنه يعتبر المشاركة سلوكاً مستمراً في حين أن مشاركة التعبئة أو مشاركة التأييد ذات طابع وقتي أو عرضي، وترتبط عادة بقرار سياسي معين أو بقيادة سياسية محددة، كما أنها لا تتطوي بالضرورة على سلوك إيجابي من جانب المشاركيين فيها، هذا ولما كانت المشاركة السياسية من سمات المجتمع المنظم سياسياً فإن هذا التعريف لم يغفل عنصر (النظام) بل تضمنه، وزاد عليه ضرورة أن يكون أسلوب المشاركة مشروعًا سواء كان الهدف من المشاركة هو تأييد النظام أم معارضته، وبذلك يبتعد هذا التعريف كافة أساليب العنف السياسي ومظاهره، ويفسح المجال بالتالي لكافحة الأساليب الديمقراطية المنظمة والمشروعة التي يمكن للمرء أن يشارك في الحياة السياسية من خلالها على نحو مستمر وفضلاً عن هذا كله فإن التعريف أيضاً لم يقصر المشاركة السياسية على العمليات الانتخابية وحدها، بل ضمنها كذلك عملية صياغة السياسات العامة وتحديد أهدافها ووسائل تحقيقها، والمعاونة في إدارة وتوجيه حركة العمل السياسي إلى جانب الإسهام في عملية صنع القرار السياسي والعمل على تنفيذه ومتابعة تنفيذه.

ومعنى هذا كله أن المشاركة السياسية عملية اجتماعية اطرادية، تتخلل كافة جوانب الحياة السياسية، وتلعب دوراً محورياً وأساسياً في مختلف مراحل العملية السياسية وشئى مستويات النظام السياسي ومؤسساته، كما تؤثر أيضاً في مختلف أبنية النسق الاجتماعي الكلي وما يربط بينها من علاقات، ومن ثم يقال: "إن المشاركة ذات علاقة خاصة وخطيرة بمختلف الأهداف الاجتماعية والسياسية... ويتأتى هذا من حيث أنها هي العملية التي يتم عن طريقها تحديد الأهداف واختيار الوسائل المتعلقة بكافة القضايا الاجتماعية، ويعتقد البعض أن تحديد أهداف المجتمع من خلال المشاركة من شأنه أن يزيد من حجم الفوائد التي تشبع حاجات الجماهير ورغباتها داخل المجتمع، ولكن المشاركة - على الرغم من ذلك - لا ترتبط بأهداف اجتماعية معينة، بل هي مجرد تكتيك لتحديد الأهداف، و اختيار الأولويات، وتعيين المصادر الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف، وتعبر المشاركة ذات أهمية كذلك لأنها ليست مجرد وسيلة لنقل حاجات ورغبات المواطنين إلى الحكومة فحسب، بل لأنها ذات فوائد مباشرة أخرى، فهي - كما يقول البعض - مصدر أساسى للرضا a prime source of satisfaction، والرضا عن الحكومة، والرضا عن الدور الخاص بالفرد نفسه، فضلاً عن أنها تعد في بعض الاعتبارات وسيلة تربوية تكتسب الفضائل المدنية Civic Virtues عن طريقها، ويتعلم المرء المسؤولية من



خلالها وبهذا المعنى تصبح المشاركة غاية في حد ذاتها، وليس (وسيلة) ذات قيمة عملية فقط.

ولعل في هذا كله ما يؤكد أهميتها وحيويتها بالنسبة للمواطن الفرد، ومختلف قضايا المجتمع ومشكلاته، ناهيك عن جهود التنمية عامة، والتنمية السياسية بوجه خاص.

ثانياً - دوافع المشاركة السياسية ومحدداتها:

يشارك المرء في الحياة السياسية لأكثر من دافع، ولأكثر من غاية، وتتراوح دوافع وأهداف المشاركة السياسية عادة بين المصالح الشخصية للفرد، أو مصالح الطبقة التي ينحدر منها أو الجماعة التي ينتمي إليها، وبين التزامه السياسي Political Obligation تجاه المجتمع ككل، وتتبثق هذه الدوافع والأهداف بوجه عام من واقع البيئة الاجتماعي والسياسية التي يعيش فيها الفرد ويتعامل معها، أو من خلال احتكاكه المباشر بالعالم الخارجي، فضلاً عن تأثير وسائل الاتصال الجماهيري وما تبثه من رسائل.

ومن المتفق عليه في هذا المجال أن دافعية الفرد ورغبته في المشاركة تتوقف إلى حد كبير على كمية ونوعية المواقف السياسية، وتردد عميق ومدى هذه المشاركة والعكس صحيح غير أن التعرض لمثل هذه المواقف لا يكفي وحده لدفع الفرد إلى المشاركة السياسية، وإنما يتلزم أيضاً أن يكون الفرد نفسه على قدر معقول من الثقافة السياسية، والإدراك والوعي لمعطيات الحياة السياسية ومتغيراتها، وهو ما يتوقف عادة على نمط تنشئته المبكرة، ومجموعة القيم والاتجاهات والمعايير السلوكية التي اكتسبها عن طريق هذه العملية شكل جزءاً لا يتجزأ من مكونات شخصيته، فالشخص الذي يشب في كف جماعية أولية (كالأسرة أو المدرسة) تسودها العلاقات الديمقراطية، ويسمح فيها بالحوار وحق المشاركة في اتخاذ القرارات يكون عادة أكثر ميلاً واستعداداً للمشاركة في الحياة السياسية من الشخص الذي يخضع لتنشئة اجتماعية سلطوية، ومعنى هذا أن نمط التنشئة الاجتماعية الذي يدرج عليه الفرد في طفولته، وما يتجمع لديه من قيم واتجاهات ومعارف خلال هذه المرحلة، يؤثر مستقبلاً في استجابته لمختلف المواقف السياسية وتعكس آثاره أيضاً على مدى رغبته في المشاركة، وجدية مشاركته الفعلية، فهو إما أن يشجعه على الاهتمام بقضايا المجتمع وممارسة النشاط السياسي، وإما أن يصرفه عن كل ذلك تماماً، وبما أن السلوك السياسي يعد امتداداً للسلوك الاجتماعي فمن المتوقع إذن أن يكون الفرد المشارك على الصعيد الاجتماعي مشاركاً أيضاً في المجالات السياسية والعكس بالعكس.

وتعد التنشئة السياسية - بوجه عام - من أهم العمليات المؤثرة في تكوين وتطوير الاتجاهات السياسية للفرد، وتشكيل وبلورة نمط سلوكه السياسي، وتحديد دوافعه وميوله تجاه المشاركة في الحياة السياسية بعامة أو في مجال أو آخر من مجالات العمل السياسي، والسبب في هذا كله أن التنشئة السياسية ليست عملية مؤقتة أو عارضة، بل هي عملية مستمرة متواصلة، كما أنها لا تقتصر على مرحلة سنية محددة أو مرحلة تعليمية معينة، بل يتعرض



لها الإنسان طوال حياته وخلال مراحل نموه المختلفة وهي فوق ذلك كلما ليست عملية عفوية أو عشوائية، بل عملية غرضية مقصودة ومحاجة، تخضع لتوجيه أيدنولوجي معين، وتتوخى تلقى الفرد قياماً واتجاهات سياسية صريحة، أو قياماً واتجاهات ذات دلالات ومضمونين سياسية معينة، وهي ليست في كل الأحوال عملية نظامية بحثة تهدف إلى صياغة فكر الفرد وشخصيته في قالب نمطي محدد ولكنها تتطوّر كذلك على جانب ذاتي يرتبط بدافعية الفرد وميله إلى تنمية مواهبه وتفاقته السياسية من خلال عمليات التكيف الذاتي، ومن ثم فهي تسمح له من هذه الزاوية بقدر من الاستقلال في بناء شخصيته المميزة وتكوين اتجاهاته الخاصة وتجديد مواقفه تجاه معطيات الحياة السياسية ومتغيراتها، ومن هنا كان تأثيرها - أي تأثير التنشئة السياسية - الفعلية كبيرةً وحاصلَ في أغلب الأحوال، وما يزيد من قوة هذا التأثير وفعاليته أن عملية التنشئة إنما تتم عادةً من خلال مؤسسات وبنى عديدة، كما أنها تعتمد كذلك على أساليب ووسائل متعددة، ومعظم هذه المؤسسات وتلك الوسائل (الأحزاب السياسية، وجماعات الرفاق، ومؤسسات التعليم ووسائل الاتصال) هي في الواقع الأمر مجالات فعلية للمشاركة ومن ثم فإن جهود التنشئة السياسية، والإسهام في هذه الجهود - أيضاً - ما هي إلا بعض جوانب عملية المشاركة، إن لم تكون أهم جوانبها.

هذا وثمة ارتباط وثيق وأساسي بين المشاركة السياسية وبين عملية التعبئة الاجتماعية والتركيب الطبيعي للنظام السياسي، ولهذا الارتباط - دون شك - تأثير كبير في بناء المشاركة السياسية ذاته، وحجم ونطاق مشاركة الأفراد في الحياة السياسية بوجه عام، فالتعبئة الاجتماعية - كما نعلم - تؤدي عادةً إلى زيادة الاهتمام الجماهيري بالأمور السياسية، ودخول ومشاركة شرائح جديدة منها في الحياة السياسية، وبما أن التعبئة الاجتماعية - كما سبق القول - ليست عملية تلقائية أو عشوائية بل عملية مرضية محددة من قبل التركيب الطبيعي للنظام السياسي، ومحاجة في ضوء النسق الأيديولوجي المعبر عن مصالح وتوجهات الطبقة الاجتماعية المسيطرة على هذا النظام، فمن المتوقع إذاً أن يتحدد مستوى المشاركة السياسية ونطاقها عن طريق هذه الطبقة، ومن المحتمل كذلك أن تعكس ديناميات المشاركة - في المقابل - مواقف واهتمامات وتطلعات القوى والطبقات الاجتماعية التي يتتألف منها البناء الطبيعي للمجتمع ككل، ومن ثم يقال: إن الطبقة والمكانة الاجتماعية يعدان من أهم المتغيرات المفسرة للتباينات المختلفة للمشاركة، سواء كانت هذه التباينات تتعلق بمستوى المشاركة، أم بالقدر المسموح به للمشاركة، أم بنوعية القوى والطبقات التي تشارك في العملية السياسية أو في الحياة السياسية بوجه عام، ولا يقتصر هذا على مجتمعات بعينها، أو نظم سياسية بذاتها ولكنه ينطبق على مختلف المجتمعات وكافة النظم السياسية، وإن كانت ثمة اختلافات نسبية بينها، فمستويات المشاركة تمثل عادةً إلى التباين تبعاً للمكانة السوسيو اقتصادية للطبقة التي ينتمي إليها الفرد، أو الطبقات التي يتتألف منها البناء الطبيعي للمجتمع ككل، وأية ذلك أن أبناء الطبقات العليا في المجتمعات الرأسمالية - مثلاً - يتمتعون عادةً بمستويات عالية من الدخل والتعليم، ويشغلون وظائف ذات مكانة مهنية مميزة، ولذلك فهم يميلون إلى المشاركة في الحياة



الطبقات الدنيا من التعليم والدخل والمكانة المهنية العالية في معظم البلدان يميلون عادة إلى الانغماس في التنظيمات (السياسية) أكثر من أولئك الذين هم أقل تمتاعاً بهذه المميزات، ويظهر هذا بشكل مثير في بعض البلدان عنه في الأخرى، وهذا بوجه خاص هو الحال في الولايات المتحدة، إذ تبين في عام 1955 أن 82% من الأميركيين الذين ينتمون إلى الطبقات العليا يرتبطون بتنظيمات (سياسية) في مقابل 8% فقط من أولئك الذين ينتمون إلى الطبقات الدنيا، وتضيف هذه الدراسات أنه وإن كانت ثمة فوارق كبيرة في درجة الارتباط بين المكانة الاجتماعية وبين الانتماء التنظيمي من مجتمع إلى آخر فإن ثمة شواهد كثيرة تدل على أن العلاقة الوثيقة بين الانتماء التنظيمي والمكانة الاجتماعية تميل (عادة) إلى تأكيد الفوارق الطبقة في المشاركه ... كما أن الوعي الظبي قد يسفر عن مستويات عالية من الانتماء التنظيمي والمشاركة السياسية .. وأنه بقدر ما يكون توحد الفرد بطبقته شديداً يكون ثمة احتمال قوي لأن يرتبط تنظيمياً ويشارك سياسياً.

هذا ويعتبر التطور السوسيو اقتصادي للمجتمع من العوامل المساعدة على زيادة الوعي بأهمية المشاركة من ناحية، والمشجعة لأبناء الطبقات والجماعات المختلفة على الانغماس في الحياة السياسية بشكل إيجابي وفعال من ناحية أخرى، ويتأنى هذا كله نتيجة ما يتربى على هذا التطور من زيادة ملحوظة في عدد المؤسسات والتنظيمات السياسية والجماهيرية داخل المجتمع، وارتباط الأعداد الغفيرة من المواطنين بهذه الكيانات، فضلاً عن ظهور الجماعات والطبقات الجديدة، وإحساس الجماعات والطبقات القديمة بخطورة هذا التطور عليها وتهديده مصالحها، وشعور الطبقات والجماعات الدنيا المحرومة بأن ثمة فرصة سانحة أمامها كي تحسن من أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية، والأمور التي تسفر عادة عن تعاظم الوعي الظبي، وزيادة حدة التوترات الصراعات داخل المجتمع، وتزيد في الوقت نفسه من تماسك هذه الجماعات والطبقات وتدفعها إلى العمل المشترك من أجل تطوير وحماية مصالحها القائمة أو المطالبة بمزيد من الامتيازات المادية والاجتماعية، وفي هذا كله ما يؤدي بالضرورة إلى زيادة الإقبال على الارتباط بالتنظيمات السياسية أو الجماهيرية القائمة أو الجديدة، وتعاظم الانغماس في الحياة السياسية - من خلال هذه التنظيمات أو من خارجها - واتساع نطاق المشاركة في الحياة السياسية، وتزايد حجم المشاركون في العملية السياسية بوجه عام.

وكما أن ثمة ارتباطاً بين التطور السوسيو اقتصادي وبين زيادة وعي الطبقات المختلفة بأهمية المشاركة في الحياة السياسية، واتساع نطاق المشاركة السياسية داخل المجتمع بوجه عام، هناك ارتباط مماثل أيضاً بين الموقف الأيديولوجي للطبقة المسيطرة على موقع القوة في المجتمع وبين حرية الجماهير في المشاركة، ومقدار مشاركتها في الحياة السياسية وبالتالي.

ويتمثل هذا بشكل جلي في المجتمعات الرأسمالية عادة، حيث يعتقد بعض المفكرين في



هذه المجتمعات أن مشاركة العمال في الحياة السياسية تعدّ نوعاً من المقاومة على مصالحهم، وتشكل خطورة عليهم، وتعبيرأ عن هذا الرأي يقول عالم الاجتماع البريطاني "روبرت ماكنزي Mc. Kenzie": إن المشاركة في الحياة السياسية قد تصيب الطبقة العاملة بضرر جسيم، لأن العمال الذين يصوتون لصالح مرشحي حزب العمال على درجة كبيرة من السلبية، ويجهلون قادتهم، ويهتمون فقط بأمورهم الشخصية، أما العمال الذين يصوتون لصالح مرشحي حزب المحافظين فأكثر إيجابية من هؤلاء، لأنهم يهتفون بقضايا السياسة الخارجية وما فيه الصالح العام، وتساقاً مع هذا الرأي وتأكيد عليه.

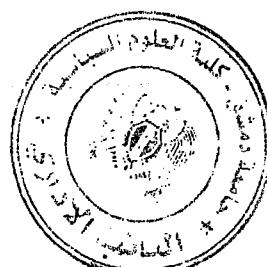
يعتقد "ريموند آرون Raymond Aron" أن مشاركة الجماهير في الحياة السياسية عبث لا جدوى منه ولا طائل من ورائه، ولذلك فهو يؤيد فكرة عزل العمال عن الحياة السياسية، ويدعو إلى حرمانهم من ممارسة أي دور سياسي داخل المجتمع، وقد عبر عن هذا بشكل واضح - أمام المؤتمر الدولي الخامس لعلم الاجتماع الذي عقد في واشنطن عام 1962، بقوله "إننا نناقش مسألة الجماهير أمر تقدمي، ويخيل إلى أننا لن نستطيع استخلاص هذه النتيجة، لأن الانتخابات العامة (كثيراً ما تسفر) عن فوز أكثر الحكومات رجعية وراديكالية، بل من السخف - والأمر كذلك - أن نتحدث عن الحاجة إلى مشاركة الجماهير في الحياة السياسية.

ولا يختلف عن موقف "ماكنزي"، و"ريموند آرون" من مشاركة الجماهير في الحياة السياسية ما يذهب إليه البعض من أن التنمية الاقتصادية تمثل عادة إلى زيادة فرص التنقل الاجتماعي والاقتصادي للفرد - سواء كان هذا التنقل أفقياً أم رأسياً - وأن هذا التنقل من شأنه أن يقلل من مشاركة الفرد في الحياة السياسية على المدى القريب، وما دام من الميسور على الأفراد أن يحققوا أهدافهم عن طريق الانتقال إلى المدينة وتقل وظائف أعلى مكانة أو بتحسين أوضاعهم الاقتصادية، فإن هذه الأمور جميعاً تعد في بعض الاعتبارات بديلاً عن المشاركة في الحياة السياسية.

وقد يبدو هذا الرأي معقولاً، وقد يكون صحيحاً كذلك في بعض الأحوال ولكنه - فيما أرى - لا يشكل بالضرورة اتجاهها عاماً أو ثابتاً، وينطوي في الوقت نفسه على كثير من الأغاليط، وحاجتنا في ذلك أن التنقل الاجتماعي - كما أوضحنا من قبل - يتم عادة بين المستويات الاجتماعية المتلاصقة أو المتقاربة، ومن ثم فهو حركة محدودة ضيقة النطاق.

وكما أن هناك تنقلاً إلى أعلى هناك أيضاً تنقل إلى أسفل، فضلاً عن هذا كله فإن ما تتيحه التنمية الاقتصادية من إمكانات للتنقل الاجتماعي والاقتصادي محكم بالضرورة بحجم الفرص المتاحة للتنقل، والمحددة سلفاً من قبل الطبقة المسيطرة على الأوضاع الاقتصادية والسياسية في المجتمع، وبالتالي لا يمكن اعتبار التنقل بديلاً عن المشاركة، ولا يمكن للمشاركة أن تقل أو تتضاءل نتيجة التنقل الاجتماعي أو الاقتصادي.

ومن المزاعم التي يردها البعض في هذا الصدد أيضاً إن إطلاق حق المشاركة للمواطنين عامة ينطوي على مخاطر جسمية، ويودي بمصالحهم في كثير من الأحوال.



فالمواطنون — فيما يرى "والت ليبمان" مثلاً Walter Lipmann — ليسوا من الحنكة بحيث يقدروا عواقب أفعالهم، وبالتالي قد يلحقوا الضرر بمصالحهم على المدى البعيد من أجل مطالب آتية غير واعية، وتلك دعوى مردودة ومحل شك كبير أيضاً، ذلك أنه وإن كان من المحتمل أن لا يكون المواطنون جمعياً على دراية كافية بمصالحهم، أو على مستوى واحد من الوعي بهذه المصالح فإن إلحاحهم على مطالب بعينها قد لا يجد استجابة دائمة حتى ولو كانت هذه المطالبات حقيقة، وإذا كان بمقدورهم أن يتحققوا بعض المطالبات الآتية على حساب مطالبات أخرى آجلة وأكثر أهمية فإن جهلهم بما فيه صالحه لا يصدر عادة عن قصور ذاتي فيهم وقد ما هو في الغالب نتيجة حرمانهم من فرص التعليم والتنشئة السياسية السليمة، أو نتيجة عمليات التعبئة المتحيزة التي توجه إليهم وتنوّعى تضليلهم كما يسهل استغلالهم وإبعادهم عن المشاركة السياسية، ومن ثم فإن القول بخطورة مشاركتهم في الحياة السياسية أمر عارض، ومن الممكن تجاوزه إذا أعدوا لذلك على نحو سليم، وكانت ثمة نية حقيقة لإشراكهم في الحياة السياسية.

وإذا كان الموقف من مشاركة المواطنين في الحياة السياسية في المجتمعات الرأسمالية على هذا النحو فلعله بالمثل كذلك في المجتمعات الاشتراكية والنامية أيضاً، سواء كانت هذه المجتمعات تأخذ بنظام الحزب الواحد المسيطر — كما كانت عليه الحال في الاتحاد السوفيتي وكثير من الدول النامية — أم بالنظام الحزب الطليعي القائد — كما كانت عليه الحال في ألمانيا الديمقراطية وغيرها من الديمقراطيات الشعبية التي قامت في أوروبا الشرقية عقب الحرب العالمية الثانية.

ففي نظام الحزب الواحد المسيطر مثلاً لا يسمح قط بقيام أحزاب أخرى منافسة لهذا الحزب وحتى إذا سمح بقيام تنظيمات جماهيرية — كنقابات العمال، وتعاونيات الفلاحين، ومنظمات الشباب، والاتحادات المهنية... وما ذلك — فإن عضوية هذه التنظيمات تقتصر على أعضاء هذا الحزب وحدهم، ومن ثم تحصر المشاركة من خلال هذه التنظيمات — في إطار أعضاء الحزب المسيطر وقياداته فقط، وبالتالي تنتهي كل إمكانية لقيام معارضة حرة أو رأي آخر خارج إطار الحزب، وتصبح المشاركة على هذا النحو مجرد (مشاركة تأييد) أو (مشاركة تعبئة)، وليس عملاً تطوعياً يمكن للجماهير أن تتعب من خلاله دوراً مؤثراً في الحياة السياسية للمجتمع، ولذلك "المواطن في هذه النظم وإن كان مرغماً بالفعل على المشاركة النشطة فإنه لا يسمح بحال في التأثير في عملية صنع القرار" ومن هنا كانت المشاركة السياسية في ظل هذه النظم — مجرد أداة في خدمة النظام السياسي القائم والطبقة التي يمثلاها، أو وسيلة لتكريس سلطته واستيعاب طاقة واستيعاب طاقة الجماهير في تدعيمه واكتسائه صفة الشرعية.

ولا تختلف حال الدول التي تأخذ بنظام الحزب الطليعي القائد عن هذا كثيراً، ذلك أنه وإن كانت ثمة إباحة لتنوع الأحزاب في هذه الدول فإن شرط هذه الإباحة هو أن تدور هذه



الأحزاب في قلّ الحزب القائد، وتخدم الأهداف التي يعلنها ويُسعي إلى تحقيقها، وتمثل وبالتالي لإرادته، باعتبار أن هذه الإدارة "ضمان للوحدة الأيديولوجية والسياسية للمجتمع، وللتطور الهدف والمتكافئ لكافة عناصر البناء الاشتراكي".

ومن ثم تفقد هذه الأحزاب حريتها في الحركة، وقدرتها على التعبير، وفعاليتها في التأثير، وتصبح في أغلب الأحوال مجرد تنظيمات تابعة أو أجنة معاونة للحزب القائد، وبالتالي تصير المشاركة السياسية من خلالها مجرد (مشاركة شكلية) إن صح القول، أو (مشاركة تأييد) في أحسن الأحوال.

وت Tingia على ما تقدم يمكن القول بوجه عام أنه حيثما تكون القوة السياسية بيد طبقة اجتماعية واحدة، أو وفقاً على صفة طبقية معينة، تصير المشاركة السياسية - في أغلب الأحوال مقصورة على أعضاء هذه الطبقة أو تلك الصفة دون جموع المواطنين، ويصبح القول بأن ثمة مشاركة سياسية على نطاق المجتمع كله من قبيل الدعاوى أو الدعایات المشكوك فيها، كما يصبح الحديث عن توفير مثل هذه المشاركة في ظل هذه الظروف نوعاً من الأماني أو الآمال التي قد يصعب - أو يستحيل - تحقيقها في كثير من الأحوال، يؤكّد ذلك ويزيد في توضيحه ما يعترض ميكانيزمات المشاركة السياسية وأساليبها من عوائق وقيود كثيرة جراء سيطرة هذه الطبقة أو تلك الصفة، وما يرتبط بذلك ويتربّ عليه من بروز وتعاظم وتفاقم أزمة المشاركة في كثير من المجتمعات المعاصرة لنفس السبب كذلك، وهذا ما سأحاول بيانه فيما يلي بشيء من التفصيل.

ثالثاً- ميكانيزمات المشاركة السياسية:

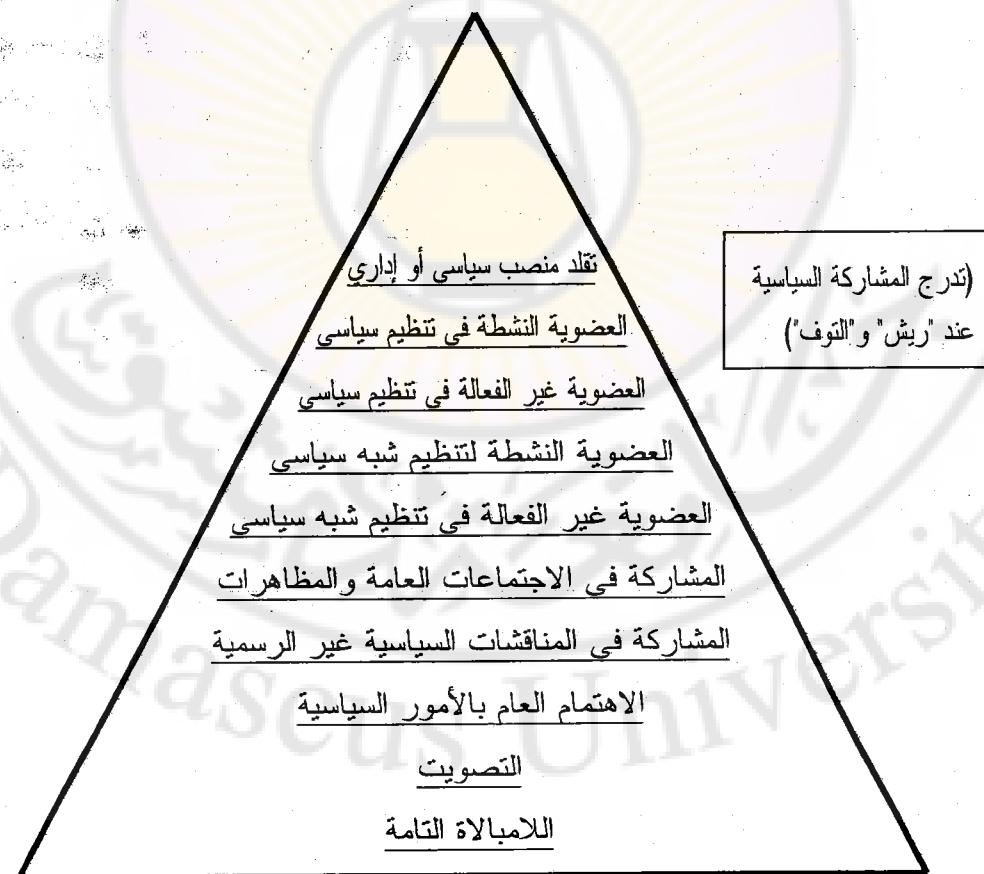
ليست هناك وسيلة واحدة، أو أسلوب وحيد للمشاركة في الحياة السياسية، ثمة وسائل وأساليب عديدة ومتعددة، وتنقّل هذه الوسائل وتلك الأساليب عادة من حيث أهميتها وفعاليتها، كما أنها تختلف كذلك من حيث متطلباتها والتزاماتها، ومن حيث مشروعيتها وعدم مشروعيتها، وهي فوق هذا وذلك تتتنوع داخل المجتمع الواحد، وتختلف عادة من مجتمع إلى آخر ومن نظام سياسي إلى آخر، أو من وقت إلى آخر داخل المجتمع الواحد أو النظام السياسي الواحد، تماشياً مع مقتضيات التطور، أو وفقاً لمسنوي التطور الذي يحققه هذا المجتمع أو ذلك، أو تبعاً لطبيعة ونوعية الغايات والأهداف التي يسعى الفرد إلى تحقيقها من خلال مشاركته في الحياة السياسية بوجه عام.

وتعتبر المشاركة السياسية - في كثير من الدراسات - ظاهرة ذات بعد واحد Unidimensional Phenomenon، وعلى هذا الأساس تميل هذه الدراسات إلى إدراج عملية المشاركة ضمن السياق العام لعملية الانتخاب، ومن ثم توحد بينها وبين عملية التصويت Voting، وتضيف إليها أحياناً بعض المناشط الخاصة بالحملات الانتخابية، ويعتقد بعض الباحثين في هذا المجال أيضاً أن ما يعتد به في عملية المشاركة ليس هو نمط الفعل الذي يتأتيه الفرد بالمقدار ما يسهم به فعلاً في الحياة السياسية، وحجتهم في ذلك أن كل معايير الانغماس



والشتركتي للحياة السياسية غالباً ما تكون على درجة عالية من الترابط بحيث يمكن إحلال بعضها محل الآخر لأغراض التحليل، كما أن هناك فريقاً آخر يرى أن ثمة تدرج هرمياً في الأفعال السياسية، والدليل على ذلك أن من يشارك بالمهام الصعبة يشارك أيضاً بنفس الدرجة بالمهام الأكثر سرداً.

ودون حاجة إلى مناقشة هذه الآراء، وبغض النظر عما تتطوّر عليه من قضايا قد تتفق أو تختلف معها جزئياً أو كلياً، يمكن القول بوجه عام أن المجال الكلي للحياة السياسية يوضح ويؤكد دائماً أن المشاركة في الحياة السياسية عملية متعددة الأبعاد، وأن ثمة وسائل وأساليب عديدة ومتنوعة يمكن للمرء أن يشارك في الحياة السياسية من خلالها، وتتعدد تكون قاسماً مشتركاً بين كافة المجتمعات ومختلف النظم السياسية المعاصرة، فضلاً عن أنها محل اتفاق كبير بين الباحثين والعلميين في الحقل السياسي، وتعيناً عن هذا كله، وفي محاولة تحديد مظاهر وأساليب ومستويات المشاركة السياسية يقول "ميشيل ريش" M. Rush و"فيليب ألتوف" Ph. Althoff: "ثمة شيء من الصعوبة عند الإشارة إلى الصيغ العديدة للمشاركة السياسية بغض النظر عن نمط النظام السياسي محل البحث... ومن المهم - على أية حال - أن نضع في اعتبارنا المجال الكلي للمجال السياسي، وأن نتبين ما إذا كان نوع من التدرج الهرمي بين هذه الأنشطة أم لا، ولعل أبسط تدرج هرمي ذو دلالة في هذا الصدد أو هو ذلك الذي يوضع في اعتباره درجة أو سياق المشاركة ذاتها، وإذا كان الأمر كذلك فإن هذا التدرج المقترن لا يخرج عن النموذج الآتي:



ويذكر هذان الباحثان أن هذا التدرج يغطي مجال المشاركة السياسية ككل، ويحمل التطبيق في مختلف النظم السياسية.

ويضيفان إلى ذلك أن الأهمية الخاصة لكل مستوى من مستويات هذا التدرج من المحتمل أن تختلف من نظام إلى آخر، كما أن ثمة مستويات معنية قد تكون على درجة كبيرة من الأهمية في نظام ما، وذات أهمية أقل – أو لا أهمية لها بالمرة – في نظام آخر، فضلاً عن أن المشاركة في أحد مستويات هذا التدرج لا تعد شرطاً ضرورياً للمشاركة في مستوى أعلى، وإن كان من المحتمل أن يصدق هذا بالنسبة لأنماط معينة من المشاركة.

وقد نتفق مع هذا التدرج إلى حد ما، وقد يمكن الاعتداد ببعض مستوياته إلى حد كبير كذلك ولكن هذا كله لا ينفي أن ثمة ملاحظات وتحفظات وانتقادات عديدة يمكن أن توجه إليه سواء كان ذلك بالنسبة لما ينطوي عليه من صيغ وأساليب ومستويات مختلفة للمشاركة، أم بسبب ما لم يتضمنه من أساليب ومجالات أخرى قد تكون أكثر أهمية وفعالية من تلك التي يشير إليها.

وتتعلق أولى هذه الملاحظات أو التحفظات بقمة التدرج ذاته، أي بالأسلوب الأول للمشاركة وهو الأسلوب الخاص بتنقل منصب سياسي أو إداري، ووجه الانتقاد هنا هو أن هذين الباحثين يضعان شاغلي المناصب السياسية ورجال الإدارة في مستوى واحد من القوة والنفوذ، وهذا غير صحيح وغير جائز، لاختلاف دور رجال السياسة عن دور رجال الإدارة، وتبعية رجال الإدارة لسلطة رجال السياسة دائمًا، فرجال السياسة هن الذي يديهم سلطة اتخاذ القرار، في حين يقتصر دور رجال الإدارة على تنفيذ هذا القرار أو اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنفيذها على الأقل، ومن هذه الزاوية فلا مجال للمساواة بين هؤلاء وهؤلاء في درجة القوة أو التأثير وفي عملية المشاركة السياسية وبالتالي، يضاف إلى ذلك أن تقلد المنصب السياسي يتم عادة عن طريق التكليف أو الاختيار من جانب الطبقة المسيطرة على موقع القوة في المجتمع، واستناداً إلى اعتبارات كثيرة تتراوح ما بين تدعيم سيطرتها في المجتمع، وبين الاعتقاد بكفاءة هذا الشخص أو ذاك وقدرته على تمثيل مصالحها، وحيث أن المنصب السياسي يتيح لشاغله قدرًا من القوة لا يتوافق لغيره من المواطنين.

فإن شاغل هذا المنصب – بحكم انتقامه الظبيقي أو تمثيله طبقة معينة – قد لا يعبر عن مصالح الطبقات الأخرى، وقد يغالي في تدعيم مصالح طبقة التي يمثلها على حساب غيرها من الطبقات، وقد يهدى بالفعل حقوق هذه الطبقات ولا يعبأ بها، وفي هذا كله خروج صريح وسافر على مبدأ المساواة الذي يمثل جوهر عملية المشاركة وغايتها، الأمر الذي يهدى – دون شك – استقرار المجتمع، ويعود إمكانات واحتمالات تكامله الاجتماعي والسياسي، وقد يدفع الطبقات أو الجماعات التي لا تتمتع بأي قوة رسمية في المجتمع إلى استخدام العنف، من أجل هذا المسؤول أو ذاك، أو اسقاط النظام القائم ككل وتنقل مواقع القوة في المجتمع لتحقيق مصالحها، يضاف إلى ذلك أن تقلد المنصب السياسي في حد ذاته لا يعد – في كثير من



الأحوال - قرينة على إيجابية مشاركة الفرد في الحياة السياسية، ولا يعد شرطاً ضرورياً للمشاركة السياسية بوجه عام، فكم من مسئول سياسي شارك في الحياة السياسية بجهد ملموس خلال فترة تقلده منصباً رسمياً هجر العمل السياسي تماماً بعد ما نحى عن منصبه أو في ظل ظروف سياسية معينة، وعلى هذا الأساس يمكن القول - دون كثير من المغالاة - أن المشاركة السياسية من خلال المنصب كثيراً ما تكون (مشاركة شكليّة) - إن صح القول، أو (مشاركة تأييد) في أحسن الأحوال، ولكن هذا على أية حال - لا ينفي شيوع هذا الأسلوب، ويزوّه على غيره من الأساليب، ولا ينكر كذلك تأثير المشاركة السياسية من خلال المنصب في مسار العملية السياسية وдинاميّات الحياة السياسية بوجه عام.

ولعلي لا أغالي كذلك إن قلت أن المشاركة السياسية من خلال العضوية في التنظيمات السياسية أو شبه السياسية لا تعد دائماً قرينة على مشاركة سياسية شعبية حقيقة، إذ قد يكون وراء هذا الانتماء التنظيمي دوافع ذاتية، أو تطلعات انتهازية أتانية لا رغبة أكيدة في العمل من أجل الصالح العام، وقد تكون هذه التنظيمات أيضاً مجرد أدوات للتعبئة السياسية، أي في خدمة النظام السياسي القائم والقوة الاجتماعية أو السياسية التي يمثلها، وقد تعبر هذه التنظيمات كذلك عن مصالح الجماعات أو الطبقات التي ترتبط بها، وتسعى إلى تقلد مواقع السلطة من خلالها.

هذا فضلاً عن أن هذه التنظيمات كثيراً ما تكون مجرد واجهات شكليّة، ترمي إلى احتواء الجماهير أو قوى المعارضة في داخلها، كي تصرفها عن المشاركة الفعلية في الحياة السياسية، أو التصدي للنظام القائم وما يصدر عنه من قرارات أو يتبعه من سياسات، الأمور التي تتناقض في جملتها مع المفهوم الحقيقي للمشاركة، باعتبارها حقاً مشروعَا لكافة قوى المجتمع وطبقاته دون تفضيل أو تمييز، ووسيلة للتغيير عن آرائها وأهدافها، وأداة أيضاً لتحقيق هذه الأهداف وما تتطلع إليه من غايات.

أما المشكلة في الاجتماعات والمؤتمرات السياسية العامة، أو في المظاهرات والمسيرات الشعبية الحاشدة... وما إلى ذلك من أساليب مشابهة فهي في كثير من الأحوال لا تعدو أن تكون نوعاً من المشاركة التعبوية الموجهة من قبل الحزب الحاكم أو الطبقة المسيطرة على موقع القوة في المجتمع، ومن ثم لا يمكن اعتبارها من قبيل السلوك التطوعي النابع عن إرادة المشاركيـن فيها، كما أنها لا تنسـم بالدوار أو الاستمرار، ولا تمثل في معظم الأحوال مؤسراً حقيقياً على التزام المشاركيـن فيها أو اقتاعهم التام بأهدافها.

يكمل هذا أن المشاركة في المناقشات السياسية غير الرسمية، والمشاركة من خلال الاهتمام بالأمور السياسية العامة كثيراً ما تكون مجرد نوع من المشاركة الشكلية، أو نوعاً من الترثرة أو الحوار مع الذات، فهي تحرى عادة داخل السرادقات - حيث يعلو صوت المنصة على صوت الجماهير - أو داخل الحجرات المغلقة - حيث لا يحس بها أحد أو يعبأ بها - أو بين الفرد وأهله، أو بينه وبين أصدقائه وزملائه في العمل، أو بينه وبين نفسه... وبالتالي لا



تعد عملاً إيجابياً منظماً، أو سلوكاً مستمراً مؤثراً، كما أنها تتفاوت عادةً من حيث درجة اهتمام المشاركين فيها بالقضايا والأحداث التي يجري الحوار حولها، وإن ثبتت بعض الدراسات أن الذين يشتركون في مناقشات غير رسمية كثيراً ما يكون أكثر فعالية في العملية السياسية من أولئك الذين لا يشتركون في مثل هذه المناقشات.

وأخيراً فإنه لا يمكن بحال من الأحوال أن تعتبر (اللامبالاة التامة Tot) أسلوباً من أساليب المشاركة - كما يقول (ريش) و(ال توف)، إذ هي فيما أرى - ويرجع ذلك الواقع - تعبر صريح عن (أزمة المشاركة crisis participation)، أو على الأقل صيغة من صيغ التعبير عنها، وإن كان البعض يعتبرها نوعاً من المشاركة السلبية، أو أسلوباً من أساليب الاحتجاج، وهذا موضوع آخر سيرد الحديث عنه فيما بعد.

وتتجدر الإشارة هنا إلى أنني لم أشر في هذا التحليل إلى عملية التصويت من قريب أو بعيد حيث أنها ستكون محل بحث مفصل في الصفحات الآتية.

ومن الجدير بالذكر هنا أن ما تقدم من تحفظات وانتقادات لا يعني بحال من الأحوال أنني أرفض كل ما تضمنه التدرج السابق من أساليب ومستويات متنوعة للمشاركة السياسية، ولا يعني كذلك إنكار ما لهذه الأساليب من أهمية وفعالية في الحياة السياسية، بل كل ما تبنيه هو الإشارة إلى بعض أوجه القصور التي قد تعتلي هذا الأساليب، وقد تغيب على البعض أيضاً وسط التركيز أو التأكيد الملح عليها خلال الممارسة العملية، ولذلك فإنني - في محاولة اجتناب هذه المحاذير - أرى من لمناسب والمفيد معاً أن نختزل مستويات التدرج السابق وأساليب المشاركة التي يتضمنها - والتي لا يتضمنها كذلك - في عدد محدود من الميكانيزمات الأساسية التي يمكن الاتفاق عليها بسهولة، ولا نعدم وجودها في هذا المجتمع أو ذاك، وأن نحاول - من خلال تدارس هذه الميكانيزمات والبحث فيها بيان مبلغ كل منها بالتركيب الطبيعي للنظام السياسي أو للمجتمع ككل، وانعكاس هذا التأثير على السلوك السياسي للفرد والجماعة، وحتى يمكن لنا ذلك سوف يقتصر الحديث هنا على أساليب المشاركة غير الرسمية وحدها، باعتبار أن المشاركة الرسمية (أي من خلال المنصب السياسي) تتأثر بالضرورة بتوجهات وقيم الطبقة المسيطرة على موقع القوة في المجتمع وتقتصر ممارستها على شاغلي المناصب الرسمية وحدهم، كما أنها لا تمثل بوجه عام مجالاً مناسباً أو متاحاً لمشاركة جموع المواطنين في الحياة السياسية، وعلى هذا الأساس سيكون البحث هنا منصبًا أساساً على عملية التصويت والأنشطة الانتخابية من ناحية، والانتماء التنظيمي والنشاط الجماعي من ناحية أخرى، فضلاً عن المبادرات الفردية وأساليب الاحتجاج، بوصفها من الأساليب التي لم يتضمنها التدرج السابق، وتمثل في الوقت نفسه نمطاً شائعاً في كثير من المجتمعات، هذا ولما كان البحث في هذه الميكانيزمات سيبدأ بعملية التصويت والأنشطة السياسية وفي مجال العمل السياسي بوجه عام - فإن البدء بهذه العملية لا يعني بحال من الأحوال أن ثمة ترتيباً لأولويات معينة، أو تفضيلاً لهذه العملية أو تلك على غيرها من



اللعمليات، بل كل ما يقصده ويتواه هو تناول ومحاكاة ميكانيزمات المشاركة على نحو منطقى مقبول، ينسق مع الواقع ولا يتجاوز المتفق عليه بين جمهور الباحثين في هذا المجال، وفي هذا كله شيء من التفاصيل المناسب.

1- التصويت والأنشطة الانتخابية:

يقول "وليم فـ. ستون w. f. Stone": إن التصويت في الانتخابات الصبغية والأكثر انتشاراً لأنغماض الذات ego involving في المشاركة السياسية، ولذلك فهو يتطلب حداً أدنى من الالتزام، ويتوقف فور إدلاء الفرد بصوته، كما أنه يرتبط بمدى تكرار عملية الانتخاب ذاتها، والهدف من التصويت عادة هو اختيار الهيئة الحاكمة، أو شاغلي المناصب القيادية، أو أعضاء المجالس التأسيسية، أو الموافقة أو عدم الموافقة على بعض المشروعات، أو سحب الثقة Recall من مسئول أو آخر، وبناء على ذلك يعتبر التصويت - في معظم الأحوال - أداة ضغط وتأثير، تدفع القادة إلى تعديل سوكهم، ومراجعة وتطوير سياساتهم أساليب حكمهم، حتى يمكنهم الظفر بأصوات الناخبين والتمنع بثقلهم والحفاظ على الواقع التي يحتلونها، وتدعم مكانتهم السياسية وبالتالي.

وتتبادر الأهمية النسبية للتصويت عادة وفقاً للغرض الذي من أجله تجري الانتخابات ولذلك تعتبر الانتخابات العامة - أي التي تجري على مستوى الدولة ككل - ذات أهمية أكبر من تلك التي تجري على المستوى الإقليمي أو المحلي، كما يعتبر الاستفتاء على تعديل الدستور أو خطة التنمية أكثر أهمية من الاستفتاء على إجراء نظامي معين تتخذه الدولة حال واقعة معينة أو بصدده حدث ذاته، وبينما يلعب التصويت على بعض المجتمعات دوراً هاماً وأساسياً في تحديد و اختيار الحزب أو القيادة السياسية التي ستتقاضى السلطة لفترة معينة، نجد في بعض النظم السياسي مجرد عملية شكالية، تحاول الطبقة المسيطرة على النظام السياسي أن تدعم سلطتها وحكمها وتكتسبه صفة الشرعية عن طريقه، فالانتخابات في الاتحاد السوفييتي السابق مثلًا لم تكن وسيلة للاختيار بين مجموعة أو أخرى من القادة، بل كانت - كما يقال - مجرد أداة - لتنمية الجماهير سياسياً، وقوية الروابط بين جهاز الدولة وبين الجماهير ... وتحسين ميكانيزم الدولة واستئصال بقايا البير وقراطية من داخله ... وهي لذلك لا تعدو أن تكون صيغة للتعبئة القومية فقط.

وعلى هذا الأساس لا تعتبر الانتخابات في هذا المجتمع سلوكاً طوعياً اختيارياً، ينبع من الأفراد أنفسهم، ويعكس رغبتهم الحقيقية في المشاركة في الحياة السياسية، بل هي مجرد عملية موجهة من قبل النظام السياسي والقوة المسيطرة عليه وفي خدمة أهدافها ومصالحها.

هذا وتخالف معدلات التصويت من مجتمع إلى آخر، وفقاً لدرجة تطور المجتمع من ناحية، ونمط النظام السياسي والمصالح الطبقية التي يمتلكها من ناحية أخرى، فضلاً عن مدى ما يسمح به النظم من فرص للمشاركة، والحدود القانونية والضوابط النظامية الحاكمة للنظام الانتخابي، وظروف وملابسات عملية الانتخاب ذاتها، ومما يذكر في هذا المجال أن



حق الانتخاب والتصويت في أغلب النظم السياسية الحديثة ليس حقاً مطلقاً، بل هو في معظم الأحوال حق مقيد مرتبط بضوابط وشروط معينة، والدليل على ذلك أن أكثر الدساتير ديمقراطية في القرنين والماضيين كانت تقييد حق الانتخاب بشرط النصاب المالي والكفاءة أو بأحد هذين الشرطين على الأقل، كما كان الدستور الفرنسي لعام 1791 يقسم المواطنين الفرنسيين إلى: مواطنين عاملين، وهم جمهور الناخبيين، ومواطنين غير عاملين لا يحق لهم ممارسة حق الانتخاب وإن كان من حقهم التمتع بكافة الحقوق المدنية الأخرى، يضاف إلى ذلك أن عضوية البرلمان الـانجليزي - بما في ذلك مجلس العموم - ظلت مقصورة على الطبقة الـارستقراطية إلى أن صدر قانون الإصلاح الانتخابي عام 1832 - فأعطى حق المشاركة للطبقة الوسطى، كما ظل حق الاقتراع مقيداً هو الآخر إلى أن تقرر حق الاقتراع العام بـموجب التعديلات التي أدخلت على قانون الانتخاب في فبراير 1918، وقد ظهرت في هذا الصدد كثيرة من الاتهادات والأراء التي تبرر هذه القيود، وتؤكد حجيتها، وتدعوه كذلك إلى التمسك بها، من ذلك مثلاً القول بأن المشاركة في الانتخابات ليس حقاً بل هي مجرد وظيفة اجتماعية، وما دامت الوظائف العامة ليست حقاً مقرراً لكل الناس فإن المشاركة - بالمثل - يمكن أن تقتصر على فئة محدودة من الناس فقط، وجة أصحاب هذا الرأي في ذلك - وهذه الحجة في حد ذاتها رأي آخر - أن الذين لا يملكون لا يهتمون عادة بالشؤون العامة، كما أن اشتراكهم في عملية الانتخاب يمثل في أغلب الأحوال خطراً على العملية السياسية، والسبب في ذلك أن الناخب الفقير من السهل التأثير عليه وشراء صوته، كما أن مثل هذا الناخب يميل عادة إلى تبني الاتجاهات والآراء الاجتماعية والسياسية المتطرفة، ومن ثم يصبح اشتراكه في عملية الانتخاب عاماً من عوامل عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، ولذلك فلا داعي لمشاركته في هذه العملية، وتخليص هذه الآراء جميعاً إلى القول بأن الثروة هي المعيار الحقيقي للقدرة والكفاءة، وبما أن الأمر كذلك، وبما أن الذين لا يدفعون الضرائب - وهم السوقية والدهماء - ليس بمقدورهم تحمل مسؤولية الحكم وتبعاته، فإنه ينبغي أن يقتصر الحكم على من يؤدون الضرائب وحدهم، أخذأ بقاعدة (حيث توجد للمسؤولية تكون السلطة).

وعلى هذا الأساس يصبح من الواجب والضروري معاً أن يرتبط حق الانتخاب بوجود نصاب مالي معين، أو بتواجد شرط الكفاءة، ولا يصح أبداً أن يكون هذا الحق عاماً أو مطلقاً، ومن الطبيعي والأمر كذلك أن تتعكس هذه القيود على معدلات التصويت في عملية الانتخاب، وعلى نتائج هذه العملية كذلك.

وترتبط معدلات التصويت - فوق ذلك - بعملية التعبئة الاجتماعية وتأثيرها إلى حد كبير أيضاً، ومن ثم يقال: "حيثما يكون التصويت حقاً مقرراً للجماهير، يصبح من المحتمل جداً أن تتعكس آثار التعبئة الاجتماعية في الإحصاءات الخاصة بعملية الانتخاب"، وقد لا يختلف كثيراً مع هذا الرأي ولكننا في الوقت نفسه لا نستطيع التسليم تماماً بسلامة نتائج عملية



الانتخابات، أو بصفحة الإحصاءات تداله على معدلات التصويت في هذه العملية، ذلك أن التعبئة الاجتماعية - كما نعلم - عملية غرضية موجهة من قبل الطبقة المسيطرة في المجتمع والمتربعة على قمة النظام السياسي، ونتيجة لذلك يصبح ثمة احتمال كبير لأن تكون هذه النتائج وتلك الإحصاءات غير صحيحة وبمبالغ فيها.

وبالتالي يتعدى علينا أن نسلم بصحة هذه النتائج، أو نعتمد على هذه الإحصاءات كمؤشر حقيقي على اتساع حق المشاركة وامتداده إلى كافة القطاعات والقوى الاجتماعية المعبرة أو المتصلة إلى المشاركة في الحياة السياسية، يؤكد ذلك أن معدلات التصويت في النظم الشمولية

تصل عادة إلى ما يقارب من 99% من مجموع أصوات الناخبين، ومع ذلك لا يمكن القطع بأن هذه النسبة تعبر بصدق عن النتيجة الفعلية لعملية الانتخاب، إذ قد تكون هذه النسبة مقيدة بعدد المشاركين في عملية التصويت لا بعدد المسجلين فعلاً في جداول الانتخابات، ناهيك عن عمليات التزوير التي يمكن اللجوء إليها في كثير من الأحوال.

وإذا أضفنا إلى ذلك أن حق التصويت في هذه النظم يقتصر على أعضاء الحزب الحاكم فقط لتأكد لنا أن هذه المعدلات إنما تعكس رأي أعضاء الحزب الحاكم وحدهم، وبالتالي يصبح التصويت في هذه الحالة مجرد نوع من (المشاركة التعبوية) أو (مشاركة التأييد) فقط، وقد تكون معدلات التصويت عالية في النظم الليبرالية في بعض الأحوال، ولكن هذا لا يعني دائماً أن شرطة مشاركة سياسية واسعة في مختلف مجالات العمل السياسي في هذه النظم، كما أن هذه المعدلات قد تكون أيضاً نتيجة التزام - أو الإلزام - أعضاء الأحزاب المتنافسة بالمشاركة في عملية الانتخاب لصالح أحرازهم، فضلاً عن أن التصويت في الانتخابات العامة - أو المحطة - بعد في كثير من البلدان عملية إجبارية على كل المواطنين، ومن ثم تكون معدلات التصويت في مثل هذه البلدان أعلى بكثير مما هي عليه في البلدان المماثلة لها في درجة التطور ولا يكون التصويت فيها على هذا النحو.

ويمكن القول بوجه عام - أن التصويت في الانتخاب وإن كان هو الأسلوب الشائع للمشاركة السياسية في مختلف المجتمعات والنظم السياسية إلا أنه ذو أهمية ضئيلة، ويلعب دوراً ثانوياً ومحظوظاً في الحياة السياسية للمجتمع بالقياس إلى غيره من الأساليب والأنمط الأخرى للمشاركة، والسبب في ذلك أن التصويت عملية مؤقتة، الفرصة المتاحة لها لا تصدر عن الناخب ذاته بل تتهيأ له في صيغة إجراءات نظامية، ولذلك فهو - أي التصويت - يتطلب قدرًا ضئيلاً نسبياً من المبادرة الذاتية، ولا يقتضي - بالضرورة .. مشاركة المواطنين كافة، يضاف إلى ذلك أن الصوت الانتخابي - مهما كانت أهميته بالنسبة للناخب أو المرشح - لا ينبع إلى المرشح إلا قدرًا محدودًا من المعلومات المتعلقة برغبات ومتطلبات جمهور الناخبين، ولا يسفر عادة عن اختيار الممثل الحقيقي لهذه الرغبات، كما أن عملية التصويت - على الرغم من نزاهة الانتخابات - كثيراً ما تتأثر بالانتماء الأسري أو الطبقي أو العرقي للناخب، وقد تتأثر أيضاً بمستوى ثقافته ودرجة وعيه السياسي وقدرته على المفاضلة بين



المرشحين، فضلاً عن أن الناخب في بعض المجتمعات يواجه عادة بكثير من المساومات والإغراءات المادية والأدبية، ومن ثم تصبح عملية التصويت في مثل هذه الأحوال إما نوعاً من المجاملة أو السلوك غير الرشيد، أو نوعاً من الصفقات التجارية وليس أسلوباً من أساليب المشاركة السياسية.

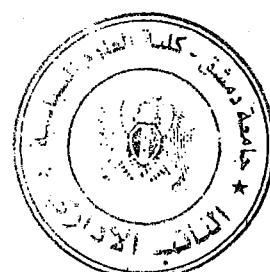
هذا ولما كانت عملية التصويت تقترب عادة بحملات انتخابية - مكثفة ونشطة - تتوجها التأثير في جمهور الناخبين واجتذابهم لصالح مرشح دون آخر فلا غرابة إذن أن تسفر الانتخابات في كثير من الأحوال عن فوز أكثر المرشحين قدرة على الدعاية أو التضليل، أو أقلهم كفاءة في العمل من أجل الصالح العام أو التعبير الصحيح عن متطلبات الجماهير ورغباتها، ومن هنا يتأكد لنا أن المشاركة السياسية لا تقتصر على عملية التصويت وحدها ولا ترتبط بالعملية الانتخابية فقط، وإذا كان لعملية التصويت أهميتها إبان فترة الانتخابات فإن ثمة أساليب أخرى يمكن للمواطن أن يشارك في الحياة السياسية من خلالها في غير هذه الفترة وقد تكون هذه الأساليب أكثر فعالية وتأثيراً في الحياة السياسية للمجتمع من عملية التصويت ذاتها أو من المشاركة في الحملات الانتخابية والأنشطة المرتبطة بها على حد سواء.

2- الانتماء التنظيمي والنشاط الجماعي:

وأقصد بذلك كافة الأنشطة السياسية الجماعية - المنظمة والمشروعة - التي تجري من خلال التنظيمات السياسية أو شبه السياسية - خارج العملية الانتخابية وفي غير توقيتها - سواء بهدف الدفاع عن قضايا أو أفكار بذاتها، أو لمعارضة قرارات أو سياسات تتبعيتها، أو للمطالبة بمصالح ومنافع خاصة بفئات أو جماعات أو طبقات محددة داخل المجتمع.

ويعتبر هذا النمط من أساليب المشاركة أكثر أهمية من عمليات التصويت والأشطة الانتخابية، وأشد تأثيراً منها في مسار العملية السياسية والحياة السياسية للمجتمع ككل، فهو يتسم بالاستمرارية، ولا يرتبط بزمن معين أو وقائع ذاتها، وهو أيضاً عمل منظم، ينطوي على قدر كبير من التخطيط والمبادرة والحس السياسي الوعي، ولذلك فيمقدوره أن يعيّن ويحرك جماهير غفيرة من خلاله، وبإمكانه أيضاً أن يجمع وينتقل إلى القادة معلومات أكبر وأكثر تحديداً عن المتطلبات والرغبات الأساسية أو الملحّة للجماهير عامة، أو الخاصة بفئات أو جماعات أو طبقات معينة داخل المجتمع، ومن هنا كان تأثيره وفعاليته في الحياة السياسية للمجتمع على جانب كبير من الأهمية، وكان نجاح أو فشل كثير من السياسات أو التطورات مرتبطاً به، إن لم يكن متوقعاً عليه في كثير من الأحوال.

وبعد الانتهاء التنظيمي والنشاط الاجتماعي من الأساليب المميزة للمشاركة السياسية في المجتمعات الحديثة - خاصة المجتمعات الصناعية، وإن كان يوجد أيضاً في كثير من المجتمعات النامية أو المجتمعات صناعياً، فحيثما يكون التقسيم النوعي الدقيق للعمل أو التمايز الطبقي الحاد من السمات المميزة للمجتمع يصبح من المحتمل كثيراً أن تكون ثمة أحزاب سياسية عديدة تعبر عن مصالح الطبقات المختلفة داخل المجتمع، ويصبح من المتوقع أيضاً أن



تكون هناك جماعات ضغط أو جماعات مصلحة مثل مصالح الفئات أو الجماعات المهنية أو الحرية العديدة أيضاً، ولا يعني هذا التعدد أو التنوع التنظيمي أن لكل من هذه المنظمات أو المؤسسات دوراً سياسياً محدوداً داخل المجتمع، أو أنها جميعاً على قدر واحد من الأهمية أو الفعالية السياسية، بل قصارى ما يعنيه هو أن ثمة تنوعاً في أوجه النشاط أو في التركيب الطبقي للمجتمع، وأنه بقدر ما تتضارب المصالح الناجمة عن هذا التنوع تكون ثمة فرصة متاحة لتنامي الوعي الجماعي أو الطبقي، وزيادة الارتباط بين أعضاء الجماعة أو الطبقة بحيث يمكن التعبير عن هذا الوعي وهذا الارتباط من خلال إطار تنظيمي معين يمثل كلاً منها ويمثلها من الدفاع عن مصالحها، والقيام بأدوار سياسية أو شبه سياسية على نحو أو آخر داخل أو خارج المجتمع.

وتختلف الأحزاب عن جماعات الضغط أو المصلحة في كثير من الخصائص والسمات البنائية، كما تمتاز عنها كذلك من حيث الهدف والوظيفة، فالاحزاب مثلاً تتألف عادة من أفراد ذوي انتتماءات طبقية محددة، في حين أن جماعات الضغط أو المصلحة تتتألف من أفراد ينتمون إلى قطاعات مهنية أو حرافية واحدة، ولا يرتبطون بطبيعة معينة بالضرورة، وبينما يعتبر دور الأحزاب سياسياً في جوهره، ولذلك تتغير الوصول إلى سدة الحكم وموقع السلطة، ويكون دور هذه الجماعات نقابياً أو شبه سياسي، يقتصر على الدفاع عن مصالح أعضاء المهنة أو الحرفة الواحدة، أو المطالبة بمزيد من المنافع المادية أو المميزات الاجتماعية لأعضائها دون للتطبع بالضرورة إلى موقع السلطة أو الحكم، وإن لم يحل ذلك دون قيامها - في بعض الأحوال - ببعض الأدوار السياسية التي قد تفوق في فاعليتها وتاثيرها دور الأحزاب السياسية ذاتها.

ونظراً لأن الأحزاب ذات دور سياسي، وترتبط بالعملية السياسية بشكل وثيق، فإنها تنسم عادة بالدوار والاستمرار، في حين أن جماعات الضغط أو المصلحة - على العكس - قد تخفي أو تزول فور تحقيق أهدافها - وربما قبل ذلك وإن لم يحل هذا دون استمرارها واستحالتها أحزاباً سياسية كما هي الحال لحزب العمال البريطاني مثلاً.

هذا وتنقاوت صيغة المشاركة السياسية من خلال هذه المنظمات والمؤسسات ما بين المشاركة الإيجابية الفعلية والمشاركة الشكلية المحدودة، فهي تتراوح مثلاً بين تقلد منصب قيادي في أحد مستويات التنظيم، إلى الدعم المالي من خلال سداد الاشتراكات ورسوم العضوية أو التبرعات، إلى الإسهام الفعلى في نشاط التنظيم وبرامجه، ومع ذلك ليس بالإمكان دائماً أن نرسم حدوداً قاطعة أو فاصلة بين العضوية النشطة أو غير النشطة داخل هذه المنظمات والمؤسسات، فقد يتزدد سلوك الفرد بين هذين البعدين داخل التنظيم الواحد تبعاً لدرجة اهتمامه بالقضايا التي يتصدى لها التنظيم، أو نتيجة عوامل أخرى تدفعه إلى اتخاذ أي من الموقفين، وقد يكون الفرد عضواً في حزب سياسي وفي جماعة ضغط أو مصلحة في آن واحد ويكون نشطاً في أحدهما عن الآخر أو العكس، وقد تكون الجماعة التي ينتمي إليها



الفرد برمته ذات عضوية جماعية داخل حزب معين، ومن ثم قد تلعب دوراً أكثر فعالية وتأثيراً داخل الحزب عن خارجه أو العكس.

وعلى الرغم من كل هذه الاعتبارات فلا يمكن للمرء - بحال من الأحوال - أن ينفي أو يقلل من أهمية العمل التنظيمي والجماعي كنشاط تطوعي منظم، يمكن المواطنين أن يشاركون في الحياة السياسية من خلاله على نحو مؤثر وفعال، وتكون له آثاره وانعكاساته - الإيجابية أو السلبية - على مسار الحياة السياسية، وطبيعة العملية السياسية، وتطور النظام السياسي والنسق الكلي للمجتمع.

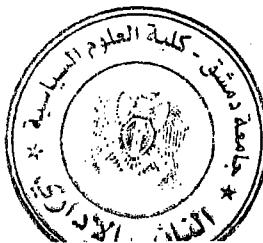
3- المبادرات الفردية وأساليب الاحتجاج:

وأعني بذلك تلك الأنشطة السياسية التي تجري خارج كل من الأسلوبين السابقين، وتمثل سلوكاً تطوعياً نابعاً من الاهتمام السياسي للفرد، ويتميز بأن الفرد هو الذي يحدد موضوعه، وتوقيته، وإعداده، والغاية منه أيضاً.

وتتعدد أنماط هذا السلوك وتتراوح عادة ما بين العمل السلمي المشروع، والعمل العنفي أو غير المشروع، وذلك وفقاً لطبيعة القضية التي تمثل اهتماماً خاصاً لدى الفرد، أو الغاية التي يتوكلاها ويسعى إلى تحقيقها، ويتذرع عليه الوصول إليها عن طريق التصويت في الانتخابات، أو الانتماء إلى تنظيم من التنظيمات، أو العمل وسط جماعة من الجماعات.

فإذا كانت القضية تتعلق مثلاً بقصور الأداء الحكومي في مجال من المجالات، أو تتعلق بإحدى السياسات أو الأساليب الإجرائية التي تمس مصالح الجمهور وتؤثر فيهم، فإن لجوء الفرد إلى الأساليب السلمية المشروعة يكون أكثر احتمالاً من لجوئه إلى الأساليب العنفية أو غير المشروعة، وفي هذه الأحوال قد يعبر الفرد عن رأيه بصدر هذه القضية، إما من خلال وسائل الاتصال المتاحة، أو عن طريق الاتصال الشخصي برجال الإدارة، أو أعضاء المجلس النيابي، أو المسؤولين السياسيين من رجال الأحزاب، أو بأن يعرب عن احتجاجه بالإضراب عن الطعام وإن كان هذا السلوك عملاً عنيفاً بالنسبة للرد ذاته - أو بقيادة المظاهرات وتنظيم المسيرات، أو بالدعوى إلى الإضراب العام وعقد المؤتمرات إن كان مسموحاً بهذه الأساليب قانونياً، أما إذا كانت القضية تتعلق بأمور مصيرية أو مبدئية يعتبر الخروج عليها ضريراً من الخيانة أو انحرافاً عن قيم المجتمع ومعتقداته فإن احتمال اللجوء إلى أساليب العنف السياسي أو الوسائل غير المشروعة يكون كبيراً.

هذا ومن الجدير بالذكر هنا إن كل من الأساليب المشروعة وغير المشروعة وإن كان من الممكن اللجوء إليها في أي من المجتمعات المتقدمة أو المتخلفة، إلا أن ثمة دلائل كثيرة تشير إلى تكرار استخدام أساليب العنف السياسي في المجتمعات ذات التمايز الطبقي الحاد، حيث تستأثر الطبقات العليا - المسيطرة والحاكمة - بمنافع ومزايا أكثر مما تحصل عليه الطبقات الدنيا المحرومة أو المقهورة، وفي المجتمعات الآخدة في التحديث، حيث تقتصر قدرات النظم السياسية لهذه المجتمعات عن استيعاب الفئات أو الطبقات المعاينة اجتماعياً وإشباع حاجاتها



و متطابقاتها، فنصل إلى هنا عن النظم الاستبدادية التي لا تتمتع بقدر كبير من الشرعية أو التأييد الجماهيري وتعتبر قوى المعارضة مبعث قلق دائم لها، وتحدياً خطيراً لقادتها وأياً ما كان الأمر فإن معدلات المشاركة من خلال المبادرات الفردية - السلمية أو غير السلمية - محدودة للغاية نظراً لضالة عدد المشاركين فيها، وقياساً بالمعدلات الخاصة بغيرها من أساليب، وبالتالي فإن تأثير المشاركة من خلال هذه المبادرات الفردية في مجريات الأمور السياسية في المجتمع والنظام السياسي بأسره محدود وغير ذي شأن في أغلب الأحوال، كما أن اللجوء إلى أساليب الاحتجاج يعد من المواقف الطارئة وغير الدائمة، إذ يرتبط عادة ببعض الأزمات أو الإجراءات النظامية أو الاقتصادية أو الأمور المتعلقة بقضايا العلاقات الخارجية، ومن ثم تتفاوت معدلاته وآثاره من موقف إلى آخر، ومع ذلك - وعلى النقيض مما يقتضي به تعريفنا الإجرائي للمشاركة السياسية وتحديدها في إطار الأفعال المشروعة - فإننا لا يمكننا أن نتجاهل ما يمكن أن تمثله أساليب العنف - حتى وإن شاركت فيها أعداد محدودة - من ضغوط وتأثيرات في النظام السياسي والصفوة السياسية، وما يمكن أن تسفر عنه كذلك من تغييرات في مسار العملية السياسية والحياة السياسية للمجتمع ككل، فهذه الأساليب لا تمثل سلوكاً عادياً أو ملوفاً، بل هي أفعال خارقة للعادة، عالية ال暴力، يتعدد صداتها داخل وخارج حدود المجتمع على حد سواء، وينعكس تأثيرها على السياسة الداخلية والخارجية للدولة بوجه خاص، وفي العلاقات الدولية بوجه عام، ومن هنا كان إدراجها ضمن ميكانيزمات المشاركة السياسية وارداً وممكناً إلى حد كبير، على الرغم مما ينطوي عليه من تناقض مع تعريفنا السابق للمشاركة السياسية، وعلى الرغم من ميلنا أيضاً إلى اعتبار أساليب العنف السياسي مظهراً أو نتيجة لأزمة المشاركة.

ومجمل القول فيما تقدم أن ثمة أنماطاً عديدة ومتعددة من أساليب المشاركة السياسية، وأن هذه الأساليب تتباين فيما بينها، ومن مجتمع إلى آخر، ومن نظام سياسي إلى آخر، وفي داخل النظام الواحد بين وقت وآخر أيضاً، سواء من حيث طبيعتها أو مداها، وعدد المشاركين فيها، وعواقبها فهي تتباين مثلاً لنوعية وحجم المواطنين الذين يشاركون فيها، وتبعاً لطبيعة العمليات التي ينشط المواطنون من خلالها ونمط الاستجابة الحكومية التي يمكن لأنشطة المواطنين المختلفة أن تؤثر فيها، كما تتباين أيضاً فيما يتتيحه للفرد أو الجماعة من قدرة على التأثير في مسار العملية السياسية بعامة وفي الصفة الحاكمة وقراراتها بوجه خاص، وفي مدى ما تسمح به للفرد من فرص وإمكانات للانغماس الفعلي في الحياة السياسية، ومقدار ما يتطلبه هذا الانغماس من مبادرة ذاتية من جانب الفرد نفسه، فضلاً عن اختلاف تأثير هذه الأساليب وعواقبها تبعاً لنمط النظام السياسي القائم في المجتمع، والقوى الاجتماعية التي يمثلها أو يحكم باسمها، والنسق الأيديولوجي الذي يلتزم، وطبيعة البيئة الاجتماعية والثقافية والسياسية التي تشكل المحيط الخاص بالسلوك السياسي للفرد، والانتماء الطبقي للفرد ذاته وأسلوب تشتته الاجتماعية والسياسية كذلك ونتيجة لكل هذه العوامل يصبح اختلاف عدد المشاركين في الحياة السياسية من خلال هذه الأساليب، وتفاوت معدلات ومستويات



المشاركة، وأختلاف النتائج المترتبة على هذه المشاركة محدثة طبيعة وغير مسبوقة، وبالتالي لا يعتبر توافق أو افتقاد هذا الأسلوب أو ذاك في هذا المجتمع أو غيره سبباً في ارتفاع أو انخفاض معدلات المشاركة ومستوياتها بل نتيجة مباشرة لأي من هذه العوامل، فضلاً عن أن ثمة احتمالاً كبيراً لأن تكون هناك ظروف أو ملابسات أخرى تحبط بعملية المشاركة وميكانيزماتها، وتؤثر في معدلات ومستويات المشاركة، أو تؤدي إلى مستويات أو معدلات غير متوقعة، وتبين كل ذلك، وانطلاقاً منه، انتقل بالحديث فيما يلي إلى (أزمة المشاركة)، في محاولة لمزيد من الإيضاح لكل ما سبق، واستكمالاً للبحث في قضية المشاركة السياسية في إطار عملية التنمية السياسية وكغاية رئيسية من غاياتها النهاية.

رابعاً — أزمة المشاركة السياسية:

حيثما تتم خص عملية التعبئة الاجتماعية عن تغيرات كمية ونوعية في شرائح السكان ذوي الاهتمام السياسي، أو الراغبين في ممارسة العمل السياسي والقادرين على المشاركة في الحياة السياسية، يتحدد موقف النظام السياسي والصفوة الحاكمة من مطلب المشاركة إما تأييدها أو تقديرها أو معارضتها، ويتشكل هذا الموقف عادة في ضوء الإجابة على ما تثيره هذه التغيرات من تساؤلات تدور حول: ماهية وحجم القوى الاجتماعية الراغبة في المشاركة في الحياة السياسية من ناحية، وحجم المتطلبات التي تطرحها هذه القوى وتأثير هذه المتطلبات في طبيعة ومسار العملية السياسية من ناحية أخرى، ومدى قدرة وكفاءة المؤسسات السياسية القائمة والصفوة الحاكمة على تمثل هذه التغيرات واستيعابها من ناحية ثالثة، فضلاً عن نوعية الجماعات الفئات والطبقات التي ترحب الصفة الحاكمة باشتراكها في العملية السياسية، ومقادر ما تتيح لها من فرص للمشاركة، ومن هنا تحدث أزمة المشاركة – فيما يقول "لوسيان باي" – حيثما يكون ثمة اختلاف حول المعدل الملائم لاتساع المشاركة الجماهيرية، وعندما يشكل تدفق المشاركون الجدد ضغوطاً قليلة على المؤسسات القائمة، وبقدر ما تتجنب قطاعات جديدة من السكان إلى العملية السياسية، بقدر ما تظهر اهتمامات وقضايا جديدة، ت تعرض استمرارية الحكم القديم للتفكك، وتجعل ثمة حجة ماسة إلى إعادة تشكيل البناء الكلي للعلاقات السياسية في المجتمع.

وتتجلى هذه الأزمة بشكل واضح وملموس في المجتمعات الحديثة بوجه عام، والمجتمعات الرأسمالية الصناعية بوجه خاص، ذلك أنه نتيجة لسرعة النمو الصناعي، وما يرتبط بذلك من تقسيم نوعي دقيق للعمل، ونتيجة أيضاً لتعاظم القوة السياسية للطبقات المالكة لوسائل الإنتاج من ناحية، وازدياد حجم العاملين في الصناعة من ناحية أخرى، أخذ التمايز الطبقي يتضاعف بشكل حاد، وأخذت المصالح الطبقية تتبلور بشكل محسوس، وأصبح هدف الحفاظ على موقع السلطة أو الوصول إليها محوراً للصراع بين كل من الطبقات المالكة والعاملة على حد سواء كما أصبح هدف المشاركة في العملية السياسية مطلباً ملحاً وأساسياً للطبقة المتوسطة وغيرها من الفئات والجماعات التي لا تشارك في الحياة السياسية على نطاق واسع، ولم تختلف الحال



السياسية في هذه الدول، كما كان حق المشاركة في العملية السياسية يقتصر على أعضاء هذا الحزب وحدهم.

وفي مواجهة هذه الأوضاع غير المتكافئة، ونتيجة لثورة التطلعات المتزايدة والمتربطة على عمليات التعبئة الاجتماعية والتحديث السوسيو اقتصادي، أصبح من المأثور كثيراً أن تتجه الطبقة العاملة في الدول الرأسمالية، والجماعات والفئات الاجتماعية المستبعدة رسمياً عن موقع القوة السياسية في المجتمعات الاشتراكية إلى تشكيل الأحزاب السياسية، أو جماعات الضغط أو المصلحة، سعياً منها إلى الظهور على المسرح السياسي من خلال هذه التنظيمات يشهد بذلك ويفكده قيام حزب العمال البريطاني في أوائل القرن الحالي، وتشكل (نقابة تضامن) في بولندا وأواخر القرن الماضي، تعبيراً عن أزمة المشاركة في هاتين الدولتين، وكمحاولة من جانب الطبقة العاملة - البريطانية والبولندية - للتأثير في مسار الحياة السياسية، والتعبير عن مصالحها والحد من نفوذ الطبقة المسيطرة وصفوفها المهيمنة.

هذا وتزداد أزمة المشاركة وضوحاً وجلاً في الدول النامية حديثة الاستقلال. أيضاً ذلك أن هذه الدول وإن كانت لم تقيد حق الجماهير في المشاركة السياسية من خلال حركات التحرر الوطني إبان خضوعها للاستعمار إلا أنها ما إن حققت استقلالها السياسي، وقامت وسط (الجماعة الدولية كدول قومية ذات سيادة حتى أخذت مشاركة الجماهير في حياتها السياسية تخبوا وتتضاءل، بحيث لا نكاد نجد اليوم دولة من هذه الدول لم تفرض قيوداً كثيرة ومتعددة على حق الجماهير في المشاركة إلى الحد الذي أصبح افتقد المشاركة السياسية في الدول يكاد يكون سمة مميزة لها.

وتفسيراً لذلك تقدم الصيغات الحاكمة في هذه الدول كثيراً من الحجج والمبررات، كما تطرح التجربة السياسية لهذه الدول أيضاً كثيراً من الاعتبارات والاحتمالات، فالصيغات الحاكمة - مثلاً ترى أن إطلاق حق المشاركة في نطاق واسع مخاطرة غير مأمونة العاقب، ويتبع التراث كثيراً قبل الإقدام عليها، فالتكامل السياسي لهذه الدول لم تتوطد أركانه بعد، ويخشى أن أطلق حق المشاركة للجماهير عامة أن تتجه الجماعات القبلية أو السوسيو ثقافية المختلفة - والتي تشكل الغالبية العظمى من مواطني هذه الدول - إلى المطالبة بمصالح، أو مميزات خاصة قد تثير ثائرة غيرها من الجماعات، وبالتالي تعرض الدولة الناشئة حالة من عدم الاستقرار تهدد أمنها ووحدتها، يضاف إلى ذلك أن هذه الدول - تواجه مركباً معقداً من مشكلات التخلف، وعلى الرغم من أن حل هذه المشكلات يتطلب تعبئة وتحريك كافة القوى الاجتماعية ومشاركتها في جهود التنمية إلا أن إطلاق حق المشاركة السياسية قد يشكل عبئاً على جهود التنمية ما دام ليس هناك اتفاق تام على القضايا أو المشكلات الأساسية التي ينبغي أن تتجه إليها هذه الجهود، وفضلاً عن هذا كله فإن شيوخ الأممية بين جماهير هذه الدول وتخلف وعيها السياسي قد لا يسمحان بمشاركة جماهيرية فعالة، ومن ثم كثيراً ما تعتبره



الصفوة الحاكمة نفسها الممثل الحقيقي لهذه الجماهير، والمعبر الصحيح عن مصالحها وأهدافها، والقوة الوحيدة المؤهلة والقادرة على التصدي لما تواجهه من صعوبات أو مشكلات.

أما التجربة السياسية لهذه الدول فتشير إلى كثير من الاعتبارات والاحتمالات التي يمكن أن تعزى لها هذه الأزمة أو تحد الأسباب التي تدفع إلى تقييد حق الجماهير في حق المشاركة السياسية، من ذلك مثلاً أن الصفوات الحاكمة في هذه الدول تتعمى في الغالب إلى الطبقة المتوسطة.

ومن ثم فهي لا ترحب بمشاركة الصفوات التقليدية ولا تسمح أيضاً بمشاركة الطبقات الإقطاعية أو الرأسمالية إن وجدت، وهي وإن كانت تسمح في كثير من الأحوال بمشاركة الطبقات الدنيا من الفلاحين والعمال فإنها في الوقت نفسه توسيع من مفهوم العامل والفلاح بحيث يستوعب في إطاره كثيراً من عناصر الطبقة المتوسطة التي لا تتعمى إلى هاتين الطبقتين أصلاً، يضاف إلى ذلك أن الصفوات السياسية في هذه الدول غالباً ما تقسم على نفسها بعد تحقيق الاستقلال السياسي لبلادها، ومن ثم تعمد الصفوة الحاكمة منها على تقييد حق المشاركة السياسية كضرورة أمن وحماية لقوتها السياسية والنظام السياسي الذي تتولى قيادته في مواجهة قوى المعارضة أو العناصر المعادية أو المناوئة، وحتى إذا لم تتقسم الصفوة السياسية على نفسها قد تتسبب - عن طريق غير مباشر أيضاً - في ظهور أزمة المشاركة أو تفاقمها، سواء كان ذلك نتيجة فشلها في تطوير إطار فكري أو ايديولوجي ملائم يتضمن نقاط التقاء بين كافة القوة أو الجماعات الاجتماعية يمكن الاتفاق عليها، أو بفشلها في تطوير إطار تنظيمي كفاء بمقدوره أن يتغلغل في مختلف أرجاء الدولة بحيث يستوعب كافة الجماهير في إطار على نحو يمكنها في المشاركة الإيجابية في العملية السياسية وفضلاً عن هذا كله فإن الصفوة الحاكمة في هذه الدولة قد تكون من العسكريين الذين لا يسمحون بمشاركة الجماهير في الحياة السياسية، وإن سمحوا بذلك فشرط هذا السماح هو أن تتم المشاركة من خلال حزب جماهيري واحدة تقوم الصفوة العسكرية بإنشائه وتتولى في الوقت نفسه قيادته وتوجيهه حركته بحيث تصبح المشاركة السياسية من خلال هذا الحزب مجرد عملية شكلية كل ما يجري منها هو استقطاب الجماهير وتعبيتها من أجل تدعيم القوة السياسية والصفوة الحاكمة وإضفاء الصبغة الشرعية على نظامها الحاكم، أو شغل قوى المعارضة في الصراعات الداخلية بعيداً عن ساحة العمل السياسي وسط الجماهير.

وإذا كان لنا أن نشخص مظاهر أزمة المشاركة في الدول النامية - بوجه عام - فإننا نكتفي هنا بما قدمه "ميرتون فينر" من شواهد توضح بذاتها عن حدة هذه الأزمة، وتبين في الوقت نفسه عن مدى ما يواجه شعوب هذه الدول من قيود على حقوقهم في المشاركة في الحياة السياسية، ولا يفوتنا أن ننوه هنا إلى أن هذا التشخيص الذي يقدمه "فينر" وإن كان يتسم بالعمومية ولا يشير إلى دول ذاتها فإنه يتفق في الوقت نفسه وإلى حد كبير مع ما أشرنا إليه في السطور السابقة كما يضيف إليه أيضاً كثيراً من الشواهد والتفاصيل التي يمكن أن



نلمسها - على نحو أو آخر في أي من هذه الدول، ومن ثم كان الاحتكام إليه بالنسبة لهذه القضية مأمولًا وفي موضعه، بغض النظر عن أية خلافات جزئية قد تكشف عنها بعض الحالات هنا أو هناك، يقول "فينز": قليلة هي تلك البلدان الحديثة الاستقلال التي تشجع أو على الأقل تسمح بالمشاركة السياسية الجماهيرية، فبعض البلدان النامية فقط لديها نقابات عمالية بمقدورها التأثير على سياسة العمل، أو روابط الفلاحين بوسعها التأثير في السياسة الزراعية وسياسة الأسعار، أو تنظيمات لأساتذة الجامعات ومعلمي المدارس الثانوية تستطيع أن تشكل سياسة التعليم، وبعض البلدان قد تسمح بأحزاب المعارضة، أما تلك التي تحت الحكم العسكري فلا تسمح بالأحزاب فقط في أغلب الأحوال، وبعض الحكومات ذات الحزب الواحد تقصر على أعضاء من صفوة الحزب كما أن العضوية في كثير مما يسمى أحزاباً جماهيرية غالباً ما تكون صورته وغير ذات أهمية بالنسبة للمشاركة السياسية الفاعلة، يضاف إلى ذلك أن منتقدي الحكومة - وفي كثير من المناطق النامية - غالباً ما يتحرون الحقيقة وهم يتكلمون أو يكتبون أو يكفون عن الكلام أو الكتابة تماماً، خشية أن يتعرضون إلى السجن أو الاقصاء خارج البلد أو الإيقاف عن العمل، كما أن الصحافة غالباً ما تكون مكتملة Muzzled هي الأخرى، وحتى إذا كان الصحفيون مطلقى السراح، وكانت الصحف غير مراقبة بشكل صريح، فإن دور النشر تظل في خشية من الحرمان في إعلانات الحكومة وورق الصحف أو مصادر المعلومات ويمكن للمرء أيضاً أن يعد قائمة طويلة بأسماء البلدان التي تعرض فيها المثقفون للحرمان من فرص العمل بالجامعات أو مراكز البحث والصحف أو الحكومة بسبب انتمائهم إلى جماعات الأقلية - اللغوية أو القبلية أو الدينية - أو لأنهم ذوي آراء معارضة، ولا يفوتنا أن نشير في النهاية إلى أن هناك بعض البلدان النامية تسمح الآن بإجراء انتخابات حرة وتتنافسية، تمكن الناخبين من الاختيار بين المرشحين المتعارضين.

وفي معرض تفسيري هذه الأزمة وبيان مصادرها يقول "فينز": إن ثمة سببين رئيسين يمكن أن تعزى إليهما تلك القيود التي تفرض على مشاركة الجماهير في الحياة السياسية الأول: هو ما يتاح للصفوات الحاكمة من فرص للحد من المشاركة، والثاني: هو تحوف هذه الصفوات من الانتقاد على قيمها ومصالحها الخاصة، يقول: "ما دامت صحافة غير متقدمة مع قليل من المؤسسات الطوعية جيدة التنظيم أو الأحزاب السياسية المعارضة والمؤيدة من الجماهير فمن الميسور - نسبياً - على الحكومة أن تحد من المشاركة السياسية إذا كانت ترغب في ذلك ... ومن الجدير بالذكر أن بعض الصفوات فقط هم الذين يعترفون بأنهم يجدون فعلاً من المشاركة السياسية أو أنهم يسمحون ويرحبون فعلاً بالمشاركة السياسية الجماهيرية ما دامت هذه المشاركة لا تتعارض مع ما يؤمنون به من قيم، ومن هنا كانت المشاركة الجماهيرية في مشروعات التنمية الاقتصادية القومية محل ترحيب على عكس الجهود المعارضة بالضرائب، أو المطالبة بزيادة أجور العاملين في صناعات القطاع العام، أو الاضرابات المعارضة للقطاع العام، أو المطالبة بمزيد من السلع الاستهلاكية وإذا كان التأييد الجماهيري للسياسة الخارجية للدولة محل ترحيب فليس بمقدور الدولة أن تسمح طبعاً



بالحركات التي تبدو مهددة للوحدة الوطنية ... ولذلك فإن الحكم العسكري أو حكم الحزب الواحد يحظر قيام أحزاب المعارضة بدعوى بأن الأمة لا تستطيع أن تسمح بالخلافات الداخلية التي قد تهدد الوحدة الوطنية، أو التحدث الاقتصادي أو الاستقرار السياسية، تلك القيم المحورية المثلية الثلاث، التي تؤمن بها الصفويات الجديدة ... وبجملة القول فإن ما يقدم من مبررات لحد من المشاركة غالباً ما يبدو مقنعاً للغاية.

خاصة إذا كانت عوائق المشاركة السياسية - الطلاقة - مثلاً - هي تمزيق الوحدة الإقليمية للأمة أو إثارة العنف الداخلي.

ولعلنا في غير حاجة إلى التعلق على هذا النص أو الحوار معه، فهو - كما قلت - يتفق مع تحلينا السابق ويفسّر إليه الكثير، وإذا كانت لهذا النص دلالة معينة فهي تأكيده على أن المشاركة السياسية إنما تواجه بعيد من القيود والتحفظات، وأن هذه القيود والتحفظات إنما تصدر في الدول النامية عن ضرورات عملية ترتبط بواقع التخلف الذي تعانيه هذه الدول من ناحية والتغيرات البنائية والثقافية التي تتعرض لها خلال مراحل تطورها التاريخي من ناحية أخرى وإذا أضفنا إلى ذلك أن هذه القيود أو التحفظات قد تصدر أيضاً عن طبيعة التركيب الطبقي للنظام السياسي، وما يمثله هذا التركيب من مواقف أيديولوجية أو مصالح طبقية معينة - تعكس بشكل أو بأخر على القدرات الاستخراجية والتوزيعية والاستجارية للنظام - فمن الممكن القول إذن بأن أزمة المشاركة لا يقتصر حدوثها على مجتمعات ذاتها بل إنها قد تحدث في كافة المجتمعات ومختلف النظم السياسية، وإن كان ذلك بدرجات ومستويات مختلفة.

وبالتالي يمكن القول بأن أزمة المشاركة إنما تشير إلى ذلك الصراع الذي يحدث حالما تعتقد الصفة الحاكمة أن مطالب أو سلوك الأفراد أو الجماعات المتعلقة إلى المشاركة في النظام السياسي أمور غير مشروعة، وقد يحدث هذا الصراع في ظل ظروف وأوضاع عديدة من وجهة نظر هذه الصفة، وقد يتذبذب أيضاً صيغة وأساليب شتى ومتعددة من جانب جموع المواطنين المعابين اجتماعياً والمتطلعين إلى المشاركة في العملية السياسية.

أما عن الظروف والأوضاع التي قد تتبّع في ظلها أو من خلالها أزمة المشاركة فيمكن تحديدها في الآتي:

① أن تعتقد الصفة الحاكمة أن من حقها أن تحكم بمفردها، إما استناداً إلى دعاوى الحق التاريخي أو الحق الإلهي، وإما لشعورها بأن القوة السياسية وقف على طبقات معينة، وأن هذه الطبقات - حتى وإن كانت تمثل أقلية بالنسبة لمجموع السكان - لا يمكن أن تسمح باقتسام القوة السياسية مع أية جماعات أو طبقات لا شترك معها في نفس القيم التي تبنيها، وإن لم تتمتعها بقدر كبير من القوة، ورفضها اقتسام هذه القوة مع جماعات الأقلية في المجتمع بدعوى أن هذا الاقتسام - وإن كان يتمشى مع مبدأ المساواة - قد يفضي في مرحلة من المراحل إلى فقدانها السيطرة على النظام السياسي.



أن تت�权 الجماعات أو الطبقات المتطلعة إلى المشاركة في منظمات سياسية أو شبه سياسية تعتبرها الصفة الحاكمة منظمات غير مشروعة على الرغم من إقرارها حق المواطنين في تشكيل مثل هذه المنظمات (كالأحزاب اليسارية في المجتمعات الرأسمالية مثلاً، أو المنظمات اليمينية في المجتمعات الاشتراكية، أو المنظمات القائمة على أساس عرقي أو ديني أو طائفي في المجتمعات النامية).

③ أن تعتبر المطالب التي تطرحها الجماعات أو الطبقات الساعية إلى المشاركة في العملية السياسية مطالب غير مشروعة من وجهة نظر الصفة الحاكمة (المطالبة بإلغاء الملكية الفردية أو وضع قيود عليها في النظم الرأسمالية، أو المطالبة بإطلاق الحريات المدنية في النظم الشمولية، أو مطالبة جمادات الأقلية بإقامة سلطة حكم ذاتي لها أو منها حقوقاً ومميزات خاصة داخل المجتمع أو النظام السياسي في الدول النامية أو الدول المتقدمة على حد سواء).

④ أن تعتبر الصفة الحاكمة مطلب المشاركة السياسية في حد ذاته مطلبًا غير مشروع لأن الأسلوب الذي يطرح به غير مشروع أصلاً (أساليب العنف أو الإرهاب مثلاً أو المشاركة في الحياة السياسية خارج عضوية الحزب الواحد أو المنظمات التابعة له في النظم الشمولية).

⑤ أن تعتقد الصفة الحاكمة أن هذه الجماعات أو الطبقات، لا تقصد اقتسام القوة والسياسية معها، بل تزيد تغيير بنية النظام السياسي والاستيلاء على السياسي أصلاً، ويتمثل ذلك في هجوم الثوار على الملكيات الارستقراطية وسعدهم إلى إقامة حكم جمهوري (كما حدث في فرنسا في القرن التاسع عشر)، وسعى الجمادات اليسارية إلى إقامة نظام الحكم على أساس ماركسي أو ماركسي - لينيني (كما كانت عليه الحال في العديد من دول أمريكا اللاتينية)، ومطالبة رجال الدين بإسقاط نظم الحكم العلمانية المدنية وإقامة نظم للحكم على أساس ثيولوجي أو ديني (كما كانت عليه الحال في إيران منذ سنوات قريبة).

وليس ثمة شك في أن هذه الظروف والأوضاع جميعاً إنما تعكس مجموعة من الحقائق الأساسية التي لا سبيل إلى إنكارها، ولا يمكن الاختلاف عليها أيضاً فهي تعني أولاً أن الصفة الحاكمة أنماط تحفظ على حق المساواة السياسية، وتحيط النظام السياسي بسياج من المحاذير التي قد تكون هناك ضرورات فعلية تستوجبها وقد لا يكون ثمة مبرر لها بالمرة، وإن هذه الصفة إذ تعمد إلى ذلك إنما تتحكم في قدرات النظام السياسي ووظائفه، فتحد من قدراته التوزيعية والاستجابة، وتزيد في الوقت نفسه من قدراته التنظيمية والرمادية، ما تحاول أيضاً أن تزيد من قدراته الاستخراجية بما يخدم في النهاية أهدافها أو مصالح الطبقة التي تمثلها على حساب أهداف ومصالح الجماعات أو الطبقات المنافسة لها أو المعارضه لحكمها، وهي بهذا كله لا تدفع عملية تطوير النظام السياسي - أو بقول آخر: لا تساند عملية التنمية السياسية - بل تعوقها وتقلل من إمكانات تحقيقها، وقد يكون لها العذر في ذلك أحياناً وقد لا يكون.



الواقع أن المسألة قد تبدو في كثير من الأحيان على أنها معادلة صعبة بين العمل السياسي الفعلي والتمنية السياسية المتواخدة في بلدان العالم النامي أو في بعض هذه البلدان، فإذا كانت الصفة الحاكمة هي التي تحملت أعباء عمليات النضال من أجل التحرر والاستقلال ودرء المخاطر التي قد تهدده أو تعود بالمجتمع إلى سيرته الأولى، كما أن هناك حاجة دائمة إلى فترة انتقالية في الحياة السياسية في المجتمعات حديثة الاستقلال تساعد على دعم القيم الاجتماعية والسياسية الجديدة، على الرغم من أن هذه الفترة قد تطور في بعض النظم أو المجتمعات، فضلاً عن الخطر الدائم الذي تمثله الطبقات أو الجماعات ذات المصلحة في عودة القديم، واحتمال استغلالها للأمية الأبجدية والسياسية السائدة في الترويج إلى أن العصر القديم كان عصراً ذهبياً ولن يتكرر، وأخيراً فإنه في ضوء نظريات التغيير الاجتماعي غالباً ما يحدث نوع من الفكاك أو الخل التنظيمي عقب الثورة والاستقلال، بفعل دخول مفاهيم وشعارات جديدة للحياة الاجتماعية والسياسية، وربما احتاجت دورة التغيير إلى بعض الوقت لبلوغ مداها، وهذه النقطة ترتبط أيضاً بالحرص على ضرورة وجود فترة انتقالية تسمح لكل ما هو جديد بالتفاعل والاستقرار.

هذا ومع أن كلاً من هذه الظروف والأوضاع من المحتمل حدوثها في أي من المجتمعات، وفي ظل أي من النظم السياسية إلا أن هذا الاحتمال يزيد ويكبر كلما كان التمايز الطبقي في المجتمع كبيراً، ويفترن بذلك نمو الوعي الطبقي، وتبلور المصالح الطبقي، وتزايد قدرة الطبقات المقهورة على الترابط والعمل المشترك، الأمور التي قد تؤدي إلى تفاقم أزمة المشاركة وزيادة حدتها، وقد تفسح المجال رحباً وسرياً لبروز صيغ وأساليب عديدة ومتعددة للتعبير عن هذه الأزمة ومظاهرها فمن المحتمل مثلاً أن تزداد قدرة هذه الطبقات على الانتماء التنظيمي والعمل الجماعي السري أو العلني، ومن المحتمل أيضاً أن تظهر أساليب الاحتجاج أو العنف السياسي سواء على المستوى الفردي أم الجماعي، فضلاً عن مواقف اللا مبالاة، والزهد، والاغتراب، وفقدان للمعايير، التي يمكن أن يلجأ إليها الأفراد أو الجماعات تعبيراً عما يواجهها من قمع لحقها في المشاركة، أو تجسيداً لما تستشعره من يأس وإحباط تلك المواقف التي وإن كانت غير ظاهرة أو محسوسة، وتشكل أنمطاً من السلوك السلبي قد لا يثير قلق أو اهتمام الصفة الحاكمة في بعض الأحوال، إلا أنها تؤثر - بشكل أو بآخر - في جهود التنمية بوجه عام كما تعيق إلى حد كبير عمليات التغيير: التي يتوقف عليها تطوير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على حد سواء.

ولما كنت قد أشرت من قبل إلى أساليب الانتماء التنظيمي والعنف السياسي، فمن الواجب إذن أن أشير أيضاً إلى مواقف: اللا مبالاة، والزهد والاغتراب، وفقدان المعايير، في محاولة لاستكمال البحث في جوانب ومظاهر أزمة المشاركة من ناحية، وإبرازاً لهذه المواقف كصيغ للتعبير عن هذه الأزمة، لا بوصفها مجرد تعبير عن الجانب السلبي في بناء المشاركة السياسية كما يعتقد بعض الباحثين.



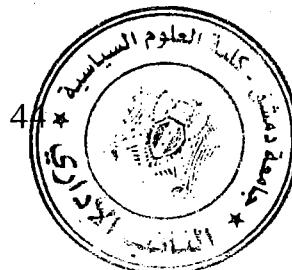
أ- اللا مبالغة السياسية:

يتفق كثير من الباحثين على أن اللا مبالغة في معناها العام هي: حالة نفسية تتميز بعدم القدرة على الاستجابة أو الاكتئان، وجاذبياً، فلا يهتم الشخص بما يقع حوله من أحداث، ولا يستجيب لها على أي نحو، أو: هي عدم اكتئان كبير من السكان بما يحدث في مجتمعهم، وتقاعسهم عن المشاركة في المشروعات العامة التي تتوخى النهوض بالمجتمع، أو بقول آخر هي: عدم الاهتمام بالأفراد والمواضف أو الأحداث بصفة عامة أو خاصة وعدم الاكتئان بكل ما يجري في المجتمع بأسره في بعض قطاعاته.

وتتسم الشخصية اللا مبالغة بخصائص معينة تخصها وتميزها، وتحدد وبالتالي ردود أفعالها أو استجاباتها إزاء ما يجري في المجتمع ومن حولها من أحداث أو تغيرات وتعين هذه الخصائص فيما يقول بعض الباحثين في انعدام قدرة الفرد على الاعتراف بمسؤوليته الشخصية أو التمعن في عواطفه ومشاعره أو التسليم بها، وغموض ما يستشعره من قلق وعدم استقرار وتهديد وعجزه عن الإفصاح عن ذلك، وامتثاله التام للسلطة القائمة والقيم السائدة، مما يشكل في مجمله نسقاً متسقاً بالأجزاء يتسم بالسلبية، ونتيجة لذلك يعتقد اللا مبالغون سياسياً أنها بمنأى عن التأثر بأحداث السياسة ومتغيراتها وبعزل عن التعرض لما يصيب الأحزاب السياسية أو الانقلابات العسكرية أو الرؤساء من مخاطر، وفي مأمن كذلك من التأثر بها أو بما يترتب عليها من نتائج، ومن ثم كان في رأيهما أن النزاع من أجل القوة لن يؤثر فيهم وأن تأثيرهم للأحزاب قد يكون عديم القيمة ولذلك فلن تحاول الصفة السياسية إثارتهم، وربما اعتقدوا أيضاً أن كل الأحزاب تسير على سياسة واحدة، وربما اعتبروا أنفسهم جهلاء بالسياسة وأن أصدقائهم الذين اعتنوا على العمل السياسي الفعال قد استنفذوا طاقتهم.

وتنبع على ذلك يقال أن اللا مبالغ هو ذلك الشخص الذي لا تربطه بالسياسة أية علاقة عاطفية أو عقلية، أو الذي يتحاشى الانغماض في العمل السياسي برمه بسبب فقدانه الاتجاه أو عجزه عن الحركة.

ولقد استثارت هذه الظاهرة كثيراً من الباحثين في علوم النفس وال التربية، كما شغلت حيزاً كبيراً من اهتمام علماء السياسة والاجتماع والمستغلين بقضايا التنمية والعمل العام أيضاً ولم تقتصر جهود كل هؤلاء على محاولة تفسير هذه الظاهرة وتحديد أبعادها وحسب، بل عملت في الوقت نفسه على إخراج هؤلاء اللا مبالغين من عزلتهم وإشراكهم في الحياة السياسية وجهود التنمية أيضاً، وفي هذا الصدد تشير كثير من الدراسات التي تعرضت لهذه الظاهرة إلى أن ثمة أسباباً أربعة على الأقل يمكن إرجاعها إليها، ويمكن من خلال التعريف عليها والعمل على إزالتها حيث جموع اللا مبالغين على الخروج من إطار العزلة الذي يفرضونه على أنفسهم، والاندماج في الحياة العامة، والمشاركة في الحياة السياسية وبالتالي هذه الأسباب هي:



① توقع العواقب الوخيمة للنشاط السياسي:

ويتمثل ذلك في شعور الفرد بأن النشاط السياسي يشكل تهديداً لبعض جوانب حياته أو أنه قد يبعد أصدقاءه وجيئاته أو أفراد أسرته عنه، أو أنه قد يؤثر في مكانته الاجتماعية، كما قد يتسبب انتماؤه لحزب سياسي معين أو اعتقاده اتجاهها سياسياً بذاته في تهديد وضعه الوظيفي ومستقبله وحيثما يواجه الفرد مثل هذه الضغوط تصبح اللا مبالاة السياسية أكثر ملائمة لحياته ومن ثم يؤثرها على الانغماس في الحياة السياسية والابتعاد حفاظاً على استقرار حياته ومكانته الاجتماعية وعلاقاته بالآخرين.

② اعتبار النشاط السياسي عملاً غير مجد:

ويتمثل ذلك في شعور الفرد بعجزه التام عن التأثير في مجرى الأحداث أو السيطرة على القوة السياسية المهيمنة، وأن ارتباطه بغيره من الأفراد من أجل تحقيق بعض الأهداف السياسية جهد ضائع لا جدوى منه، لأن نتائج النشاط السياسي معروفة مقدماً، كما أن ثمة هوة عميقة بين مثله العليا والواقع السياسي، ولا يمكن لأي قدر من النشاط السياسي أن يسد هذه الهوة أو ينططاها.

③ اعتبار العمل السياسي عملاً غير مثير للفرد وغير مشبع أيضاً لحاجاته المادية:

ومن ثم ينصرف الفرد عن المشاركة في أي نشاط يتصل بالأمور السياسية ويبعد عن ساحة العمل السياسي تماماً وبالتالي يركن إلى اللا مبالاة وعدم الاتكارات بالنشاط السياسي وقضايا السياسية ككل.

④ قصور الوعي السياسي، وغموض أهداف النظام السياسي، وصعوبة افتتاح الفرد بالمفاهيم السياسية التي لا تعبر عن مصالحة الشخصية.

ويرتبط ذلك - كما يقول "رأيت ميلر" - بعملية تركيز القوة، وقدرة الصفة الحاكمة على تحرير الأدوار التي يلعبها الآخرون في المجتمع ونطاق هذه الأدوار من ناحية وما يتاح لهذه الصفة أيضاً من قدرة على تقييد الأفراد أو قدرتهم على المبادرة الذاتية والانغماس الطوعي في الحياة السياسية من ناحية أخرى.

وتجر الإشارة هنا إلى أن هذه العوامل إنما تشير إلى اللا مبالاة السياسية وكأنها اتجاه نفسي يصدر عن الفرد ذاته أو يرتبط بزواجه الخاص ورغباته الشخصية، وقد يكون هذا مقبولاً على نحو أو آخر أو في بعض حالات ذاتها، ومع ذلك يتذرع علينا التسليم تماماً بالعوامل النفسية وحدها كسبب رئيسي أو وحيد لانبعاث ظاهرة اللا مبالاة وانسحاب الفرد إلى المبادرة والفعل إلا أنه ينبثق أيضاً عن تفاعل وتشابك عوامل مجتمعية وبيئية عديدة ترتبط بالمقولات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والتاريخية للمجتمع، كما ترتبط أيضاً بالبيئة المحلية ونمط التنشئة الاجتماعية والسياسية التي يتلقاها الفرد، ونوعية الجماعات التي ينتمي إليها في مختلف مراحل حياته، فضلاً عن الخبرات الجمعية التي يسهم فيها، ومدى استجابته لخبرات المجتمع ككل، والمكانة الاجتماعية للفرد، ومركزه داخل البناء الكلي للمجتمع، والأدوار التي يقوم بها داخل الجماعة أو في المجتمع بوجه عام، وما يتوقعه من أدوار مماثلة



من جانب الأفراد الذين في مثل سنّه أو مستوى التعليمي أو الاقتصادي أو الاجتماعي، أو من جانب من هم في موقع القوة ويمثلون موقع السلطة في المجتمع ... وما إلى ذلك من عوامل تتأثر على نحو آخر بالبناء الظبي للمجتمع والنظام السياسي، وتعكس آثارها على الفرد والحياة السياسية بوجه عام، وبما أن هذه العوامل تختلف من مجتمع إلى آخر، ومن وقت إلى آخر، كما تختلف أيضاً فيما بينها من حيث قدرتها على التأثير في الفرد وتحديد نمط سلوكه السياسي، فبديهي إذاً أن يكون انسحاب الفرد من الحياة السياسية، واتخاذه مواقف اللا مبالاة إزاء أحداث السياسة أو العملية السياسية برمتها غير صادر عن الفرد في ذاته بل انعكاساً لواقع هذه العوامل عليه، واستجابة للمناخ العام الذي يغلف المحيط أو البيئة الاجتماعية والثقافية والسياسية التي يعيش فيها ويتفاعل معها أو ينفعل بمعطياتها.

ب- الزهد في الحياة السياسية:

يقترب هذا الاتجاه في جوهره من تلك النزعة الانسحابية التي تتسم بها أنصار المدرسة الكلبية في الفكر اليوناني القديم، والتي تدفع الإنسان إلى الانسحاب طلباً للسلامة وراحة الضمير وتعبيرأ عن سخطهم على النظام السياسي القائم وثورتهم على النظام الاجتماعي غير العادل.

وينطوي هذا الاتجاه بوجه عام على نزعة شكية تشتاؤمية واضحة تدفع أصحابها إلى الارتياب في كل ما يجري حوله من وقائع وأحداث، كما تحمله أيضاً على الشك فيما يصدر عن الآخرين من أقوال وأفعال فلا يبقى أمامه إلى أن يزهد في كل شيء، وبالتالي يتوقف عن المشاركة - قولاً وفعلاً - في شؤون الحياة والمجتمع، ولذلك يقال: إن الزهد في الحياة السياسية هو (الإحساس بأن أفعال دوافع الآخرين موضع شكل وريبة، ومن ثم فالتشاؤم أكثر واقعية من التفاؤل، وما دام المجتمع أثاثي في جوهره فمن المتعين على المرء أن يلتقي إلى مصالحه الخاصة)، وينسحب من الحياة العامة وساحة العمل السياسي.

ويتمثل الزهد - بهذا المعنى - في عديد من المظاهر، كما يعبر عنه بعديد من الصيغ والأسلوب أيضاً، فهو يبدو مثلاً في إحساس الفرد بأن السياسة عمل ذئب dirty business، وأن الساسة ليسوا على درجة كبيرة من النقاء بحيث يوثق بهم، فهم يتكلمون أكثر مما يفعلون، وإذا فعلوا فلمصلحتهم الخاصة أو لمصلحة الحزب الذي ينتمون إليه وليس لمصلحة المجتمع، وإذا وعدوا بشيء فهم يرمون إلى كسب أصوات الناخبين والظفر بتأييدهم، حتى إذا ما فازوا في الانتخابات تذكروا لعهودهم وتناسوا ناخبيهم، ولذلك فالفرد - شاء أم أبى - لا بد وقوع تحت رحمة جماعات مناورة لا خلاق لها faceless، تحترق القوة الحقيقية في المجتمع، وتمارس سلطة ال欺 على الآخرين.



وَمَا دَامَ الْمَنَاخُ السِّيَاسِيُّ الْعَامُ مُحَكَّمٌ بِهَذِهِ الْقِيمِ الْأَنَانِيَّةِ وَتَشْوِيهُهُ هَذِهِ النِّوَاقُصُ فَمِنَ الْوَاجِبِ
إِذَا أَنْ يَزَهُدَ الْمَرءُ فِي الْعَمَلِ السِّيَاسِيِّ، وَأَنْ يَنْصُرِفَ عَنِ الْحَيَاةِ السِّيَاسِيَّةِ بِأَسْرِهَا، سَوَاءً كَانَ
النَّظَامُ السِّيَاسِيُّ شَرِيعًا وَيُحَظِّى بِقُدرٍ كَبِيرٍ مِنَ التَّأْيِيدِ الْجَمَاهِيرِيِّ أَمْ الْعَكْسُ، هَذَا وَقَدْ يَكُونُ
الْزَّهُدُ أَيْضًا نَاتِحًا عَنْ مَعْانَاةِ الْفَرَدِ مِنْ تَجَارِبِ مَعِينَةٍ فِي الْعَمَلِ السِّيَاسِيِّ الْحَقْتُ بِهِ ضَرَرًا
مَعِينًا أَوْ طَرْحَتْهُ سَجْنًا أَوْ أَضَارَتْهُ اقْتَصَادِيًّا أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ مِنْ مَظَاهِرِ الْمَعَانَاةِ.

جـ- الاغتراب السياسي:

يقول الكاتب الفرنسي "دومناش Domenach": لو وجه علماء اللغة جهودهم لرصد ما يكتبه الباحثون والنقاد وال فلاسفه في عصرنا الحاضر، فإنهن على أن كلمة (الاغتراب) سوف تحظى بالأولوية من حيث تداولها، وهذا قول ينطوي على قدر كبير من الصحة، ويبعد عن المبالغة إلى حد كبير، فقد غدت ظاهرة الاغتراب من السمات المميزة للعصر الحديث سواء بالنسبة للمجتمع الصناعي بوجه عام أم المجتمع الرأسمالي بوجه خاص، إن لم تكن ظاهرة عالمية تهدد نسيج المجتمع الإنساني بغض النظر عن شكل التنظيم الذي فيه.

ولقد جربت المجتمعات غير الصناعية وغير الرأسمالية تجربة الاغتراب على نحو مختلف ولأسباب مختلفة، لكنها لم تكن عامة ولم تكن من القوة أو الانتشار، بحيث تشكل ظاهرة كلية عامة هذا إلى أن الفارق بين الاغتراب في المجتمع الرأسمالي الحديث ليس فارقاً كمياً في مدى ما وصل إليه الاغتراب في المجتمع الرأسمالي بالقياس إلى ما كان عليه في المجتمعات السابقة عليه وحسب بل هو فارق كيفي أيضاً ينطوي - مع ما حققه التكنولوجيا المعاصرة من تقدم هائل - على احتمالات أشد رهبة وضراوة تهدد الإنسان المعاصر واستقرار حياته.

ومن ثم يقال إن الإنسان في العصر الحديث قد أصبح منفصلاً انفصلاً حاداً لم يسبق له مثيل، سواء عن الطبيعة أم المجتمع، أم الدولة، أم الله، بل حتى عن نفسه وأفعاله، وغير ذلك من المسميات التي تطلق على كيانات هي بالنسبة إليه (آخر) لا سبيل إلى التواصل معه ومن ثم لم يعد قادراً على إقامة الجسور التي تصل بينه وبين هذا الآخر المختلف المظاهر، والمتعدد الأسماء، وبالتالي أصبح عاجزاً عن تحقيق ذاته ووجوده على نحو شرعي أصيل.

وقد ظهر مفهوم الاغتراب أول ما ظهر في الفكر المسيحي في العصور الوسطى، ولكنه يتبلور كمفهوم فلسفى إلا في الفلسفة المتألقة الألمانية في أواخر القرن التاسع عشر، كما أنه لم يتحول إلى أداة للتفسير السوسنولوجي - كما يقول "لوس كوزر Lewis A. Coser" و"برنارد روزنبرج Rosenberg" - إلا على يدي "كارل ماركس" في منتصف القرن التاسع عشر، فقد تبين "ماركس" أن الاغتراب إنما يعبر عن حالة موضوعية وغير ذاتية، تشير إلى انعدام القدرة على الاستقلال الذاتي وضبط النفس، ولذلك منح هذا المفهوم طابعاً أمبيريقياً وسوسنولوجياً بعد أن كان مفهوماً ميتافيزيقياً ولاهوتيّاً على ما يقول "قيس النوري"، ومن هنا تضاعف الاهتمام بظاهرة الاغتراب، وانفتح المجال أمام بحثها في عدد من ميدانين التخصص العلمي، واعتبرت أيضاً أداة تصويرية صالحة لتحليل الإحساسات والعواطف التي تكاد تظهر



ندي معظم العاملين في التنظيمات الرسمية المعقدة.

وفي محاولة تحديد هذا المفهوم واستجلاء معناه أنسحب الباحثون مذاهب شتى ومتعددة، ولا يزال الباحثون المعاصرون يفكرون أيضاً على فحصه ودراسته لتحديد دلالته ولذلك تعرض الجانب المعرفي لمفهوم الاغتراب لكثير من التحليلات التأويلات المتباعدة، نظراً لاختلاف مجالات التخصص التي تناولته، ونتيجة أيضاً لاستخدام غير المتخصصين هذا المفهوم بشكل يغلب عليه الطابع الذاتي أو العاطفي، وبينما يميز معظم الباحثين بين جوانب معينة لهذا المفهوم يكاد ينعقد اتفاقهم عليها هناك باحثون آخرون يميلون إلى التوحيد بين مفهوم الاغتراب وغيرها من المفاهيم التي قد تتطابق معه أو تقترب من بعض المعاني التي ينطوي عليها على نحو أو آخر مثل (اللامانamento Unattachement)، (الهامشية marginality)، (اللامعيارية nirmiessness).

ومن هنا كان الاختلاف حول معنى هذا المفهوم ومضمونه مصدرًا لزيادة تعقد وتشتت المعاني التي يمكن أن تلتصق به، وسيباً أيضاً في المغالاة أو الإقلال من خطورة هذه الظاهرة وتتأثيرها في الفرد والمجتمع.

وحتى لا ينزلق بنا الحديث إلى مثل هذه الجوانب الخلافية، وحتى لا يتوجه أيضاً إلى مثل هذا الجدل الفيلولوجي الذي قد لا يكون مقيداً بالنسبة للدراسة الراهنة فإبني في ضوء القدر المتفق منه والمتفق عليه بين كثير من الباحثين استطيع القول أن الاغتراب في معناه العام هو إحساس الفرد بالانفصال والغربة عن المجتمع وعن الحياة الاجتماعية التي يتقاسمها الآخرون عديمة المعنى بالنسبة إليه، وبالتالي يستشعر العزلة والإحباط وينطوي الاغتراب أيضاً على الشعور بانعدام القوة، وبالتالي يستشعر العجز عن التحكم في مصيره، أو يعتقد أن ما يقوم به من أعمال لا يؤثر في الأحداث العالمية الهامة، ومن المتفق عليه بوجه عام أن فقدان المعنى، وانعدام القوة من المظاهر الهامة للاغتراب وأن هذين العاملين المتكاملين يميلان إلى تعزيز بعضهما البعض فقدان المعنى مثلاً يتضمن الاغتراب عن القيم والمعايير.

في حين أن الشعور بانعدام القوة يتضمن الاغتراب عن الأدوار، إلا أن فقدان معنى المعايير بفضي بالضرورة إلى فقدان الاهتمام بالأداء المناسب للأدوار، كما بفضي الاغتراب عن الأدوار - على العكس وبالضرورة - إلى رفض المعايير والقيم المساعدة لهذه الأدوار، وهذا يسهم فقدان المعنى وانعدام القوة معاً في غربة الفرد عن ثقافة مجتمعه وعلاقاته الاجتماعية المتبادلة.

ولما كان الإنسان المغترب مفقداً المعنى، وفقداً القدرة، ولا يحس بفعاليته أو أهميته أو وزنه في الحياة فهو إذاً لا بد وأن يشعر بأن العالم المحيط به غريب عنه، ويعلو عليه، وفي مواجهته، حتى ولو كان من صنعه، كما يشعر أيضاً بأنه هو نفسه غريب عن ذاته، وعن هذا العالم وعن تنظيماته، ولذلك فهو في أوجه نشاطه لا يحقق ذاته أو يؤكدتها، بل يفقدها ولا يشعر بالسعادة أو اللذة، بل يجلب لنفسه التعاسة والشقاء، ولا ينمّي مهاراته وخبراته، بل



يوهنها، ولا يطور استعداداته وإمكاناته، بل يضعفها، أي أنه في حالة ضياع كامل، وعمره دائمة ومتعددة.

وهكذا يصبح الاغتراب السياسي زفراً أنسى من صورة السقوط في أسر الذات المنطوية على نفسها، واعتذاراً شخصياً عن فقدان الإرادة السياسية بل أسلوباً عصرياً للوجود على نحو تمحى فيه شخصية الفرد وتتلاشى.

د- فقدان المعايير (الأنومي):

يشير هذا المفهوم بوجه عام إلى تلك الحالة التي تنتهي بالفوضى أو الغياب النسبي للقيم داخل المجتمع أو الجماعة، وفي ضوء هذا يستخدم مفهوم الأنومي بمعاني عديدة ومتعددة فهو ينصرف مثلاً نحو التصرف الشخصي، وبخاصة هذا النوع الذي يؤدي إلى وجود من لا رادع له، ومن يفقد التوجيه الرشيد، وذلك دون الإشارة إلى مبلغ تماسك البناء الاجتماعي، أو طابع المعايير السائدة فيه، كما يشير أيضاً إلى الموقف الاجتماعي الذي يشهد صراعاً بين المعايير وبين الجهد التي يبذلها الفرد للتتوافق معها، أو الموقف الاجتماعي الذي تتعدم فيه المعايير تماماً، نتيجة تغيرات اجتماعية وثقافية تقلب التوقعات السلوكية العادية لفرد، كما يستخدم أيضاً للإشارة إلى تميع القيم والأهداف، والإحساس بالعزلة، كنتيجة مترتبة على زوال الألفة في المجتمع الحديث، والاعتماد الهائل على التخصيص الفني الدقيق، والتنظيم الرشيد للسلوك فضلاً عن عديد من المعانوي الأخرى التي تقترب من بعضها، أو تتدخل فيما بينها في محاولة تشخيص هذه الحالة وتحديد أبعادها وعواملها وأسبابها.

ولقد طور "دوركيم" هذا المفهوم وادخله في قاموس علم الاجتماع لأول مرة في دراسته الشهيرة عن الانتحار، حيثما تحدث عن (الانتحار اللا معياري Anomic suicide) باعتباره أحد أشكال الانتحار التي تنتشر في المجتمع الحديث.

يقول "بلميرج" لم يعد العمل غاية في حد ذاته، ولا مصدرأ أساسياً للرضا، بل وسيلة لغايات أخرى، والعمل في ظل المجتمع الصناعي الحديث عمل متواتر، روتيني، مجزأ، غير مرض وغير مشبع فلقد أصبح العامل تابعاً للآلة، مفترباً عن طاقته الخلاقة، وعما يجب أن يكون عليه كإنسان ولم يعد العمل في ظل الإنتاج الرأسمالي من أجل الفرد بل من أجل شخص آخر غيره، كما لم تعد ظروف العمل ديمقراطية هي الأخرى، بل مقيدة، وحتى إذا كان نظام الحكم قائماً على أساس ديمقراطي فإن العامل حينما يتحقق بورشه أو مصنع إنما يتحقق بنسق نظامي استبدادي في جوهره، فلا مسؤولية لرب العمل أمام العمال بالنسبة لما يتancode من قرارات، في حين يتبع على العامل أن يتمثل للأوامر التي لم يشارك بأي قدر من صياغتها، كما أصبح العامل الحديث أيضاً منفصلاً أو مفترباً عن ملكية المصنع أو الأدوات التي يعمل بها ... وكل ما يملكه هو قوة عمله التي يضطر إلى بيعها يوماً من أجل الحصول على الأجر.



كما ينفصل العامل كذلك عن ناتج عمله فور الانتهاء منه، في حين يقرر أولئك الذي يحتلون المناصب العليا أين، وكيف، وبأي سعر يباع هذا الناتج؟ وعلى هذا النحو يحرم العام مرة أخرى من الإحساس بالملكية أو الاعتزاز بالمشاركة، ونتيجة لهذا كله أصبح العمل شيئاً خارجاً عن العامل وليس جزءاً من طبيعته، ولم يعد بمقدور العامل أن يتحقق ذاته خلال عمله بل يذكرها، وبالتالي أصبح يستشعر اليأس والشقاء ولا يستطيع أن ينمّي طاقاته الفيزيقية أو العقلية بحرية، حتى صار في النهاية شخصاً منهوك القوى، ممزق العقل، لا يكاد يجد أمله أو ذاته إلى في الوقت الفراغ.

اعتبر "ماركس" اغتراب العمل أساس جميع الأشكال الأخرى للاغتراب، كما أن مدخل التحليل الطبقي للمجتمع والنظام السياسي الذي تقوم عليه دراستنا الراهنة يسمح بذلك أيضاً.

فالنظام السياسي والمناخ السياسي العام - كما قلت من قبل - يعكس الواقع السوسيو اقتصادي للمجتمع، ويعبر عن المصالح الطبقية المتحكمـة في هذا الواقع وفي خدمتها، بحيث أن الأمر كذلك فإن الفرد في ظل هذه الظروف يصبح تحت تأثير هذه السلطة الطاغية مجرد وسيلة ولعبة لقوة خارجة عنه، وبالتالي يتولد لديه الشعور بالغرابة عن سياسة المجتمع وحكومته، ويميل إلى الاعتقاد بأن سياسة الأمة وحكومتها إنما تقوم على أمرهما أناس غيره، من أجل أناس آخرين، طبقاً لمجموعة قواعد غير عادلة، كما يزداد هذا الاعتقاد عمقاً ورسوخاً كلما ازدادت، وطأة الوجود الطبقي المسيطر على ما يقول "هربرت ماركوز H. Marcuse" مما يؤمن به في النهاية إلى إيثار العزلة، والعزوف عن المشاركة في العملية السياسية، والانسحاب من الحياة السياسية، وكأنه يلسان حاله يقول: (إن ما أفكـر فيهـ أنا شخصياً لا يمثل شيئاً ذا أهمية كبيرة، فأوليـ الأمرـ لاـ يهـمـونـ أصـلـاـ بماـ يـحدـثـ لـأـنـاسـ مـثـليـ، وـأـنـاـ استـشـعـرـ الغـرـبـةـ عنـ كـلـ شـيءـ).

ويذهب الباحثون في نقاش ظاهرة الاغتراب مذاهب شتى ومتعددة، وإن التقت في النهاية حول قاسم مشترك أساسي هو واقع الإنسان الحديث وطبيعة المجتمع المعاصر، وفي هذا الصدد تعتبر تحليلات "كارل ماركس" لظاهرة الاغتراب ذات أهمية محورية لدى الباحثين في هذا المجال عامة والمستغلين بقضايا الإنسان والعلوم الاجتماعية بوجه خاص، وقد ورد حديث "ماركس" عن هذه الظاهرة في (مخطوطاته الاقتصادية والفلسفية 1844)، كما تعرض لها - بشكل أو بأخر - في الجزء الأول من كتاب (رأس المال) أيضاً، وهو يقيم تفسيره لهذا الظاهرة على عوامل مجتمعية موضوعية، تكمن في علاقات الإنتاج بوجه عام، وما يترتب على هذه العلاقات من تمایز طبقي بوجه خاص، وقد يكتفي ببياناً لذلك أن أجمل أفكار "ماركس" وتحليلاته في هذا الصدد على النحو الذي قدمه "بول بلمبرج paul Plumperg" وأشار إليه في الآتي.

ترجم عن الحالات التي يتفسخ فيها النسيج الاجتماعي على حد تعبيره، كما عاود الإشارة إلى هذه الفكرة أيضاً في عديد من دراساته الأخرى، بحيث غدت من بعده مفهوماً أساسياً



يستخدم في تحليل كثير من المشكلات الاجتماعية لدى عديد من علماء الاجتماع المعاصرين.

ويشير هذا المفهوم عند "دوركيم" إلى إحدى خصائص البناء الاجتماعي والثقافي لا إلى خصيصة تتعلق بالأفراد الذي يواجهون هذا البناء، ولذلك تمثل الأنومي - كما يقول "ميرتون" في انهيار البناء الثقافي الذي يحدث بوجه خاص عندما تتحلل الروابط بين المعايير والأهداف الثقافية وبين ما لدى أعضاء الجماعة من قدرات اجتماعية للقيام بسلوك يتفق معها، ونتيجة لذلك تعتبر الأنومي - كما يقول "مارتنديل" - هي الحالة المقابلة تماماً للتضامن الاجتماعي فإذا كان التضامن الاجتماعي يعني نوعاً من التكامل الأيديولوجي الجماعي.

فإن الأنومي هي حالة الفوضى وانعدام الأمن وفقدان المعايير، أو كما يقول "بارسونز" هي القطب المعارض للاستقرار النظامي الكامل أو فقدان العناصر البنائية المكملة لعملية التفاعل ... أي ما يمكن وصفه بالانهيار التام للنظام المعياري.

وترجع حالة الأنومي - في رأي "دوركيم" - إلى ذلك الانهيار الأخلاقي الذي أصاب المجتمع، وأصبح يمثل عالماً من عوامل المشكلة النظامية التي يعنيها بناء المجتمع الصناعي فأزمة المجتمع الصناعي - كما يقول - ليست أزمة اقتصادية، بل هي أزمة أخلاقية في جوهرها، وقد نشأت هذه الأزمة نتيجة انهيار قوة المعتقدات الدينية، واهتزاز الأخلاقية التقليدية، وعدم إحلال نسق أخلاقي آخر محلها، ونظرًا لأن القواعد الأخلاقية لم تعد لها قوتها الملزمة السابقة فقد أصبحت هناك حالة من الأنومي أو فقدان المعايير، لها آثارها وانعكاساتها على الفرد والمجتمع في آن واحد.

فالفرد مثلاً لم يعد يرتبط بالأخلاق إلا من خلال اللذة والمصلحة الخاصة ومن ثم تحل مت التزاماته تجاه المجتمع، وأخذ يمارس ما يشاء من أنماط السلوك دونما اعتبار أو إدراك واضح لمدى اتساق سلوكه أو تناقضه مع أفعال الآخرين، ومن هنا وجد نفسه مفتقداً تماماً لـ لك صلة تربط بينه وبين التوقعات الأخرى المشتقة من البناء المعياري للمجتمع، وبالتالي لم يعد يستشعر الأمان والاستقرار، في مواجهته لأفعال الآخرين الأمر الذي أدى إلى إضعاف التضامن مع المجتمع، وأصبح يهدد بانهياره.

أما بالنسبة للمجتمع فإن حالة الأنومي تميل إلى إحداث حالة من الاستقطاب داخل بناء المجتمع.

فالدولة مثلاً أصبحت تميل أكثر فأكثر إلى استيعاب المزيد من الوظائف، بحيث غدت هيما لتجمع الوحيد والمنظم الذي يخضع له كل الأفراد، ويمثل كياناً مفارقاً للفرد العادي، كما أخذت التجمعات التقليدية الأخرى في الانحسار أو الانهيار تاركة الأفراد دون أي روابط أو تنظيمات اجتماعية تشعرهم بالتضامن مع شيء ما يعلو عليهم، ومن هنا صار الفرد نهباً لحاجات لا حدود لها، يعني اليأس والقنوط، وي تعرض لقهر الدولة وسلطتها الطاغية، وبالتالي أصبح المجتمع في حالة من الفوضى وعدم الاستقرار السياسي، تعكس الأزمة الأخلاقية التي يعنيها، وتعدد البناء الاجتماعي بالانهيار.



وقد يبدو هذا التفسير الدوركيمي ظهور ونشي حالة الأنومي معقولاً ومنقولاً إلى حد ما، ولكن إذا ذكرنا أن المنظور الدوركيمي للمجتمع يعتبر الواقع الاجتماعي مجرد واقع فكري مستقل بذاته، ويتمثل في مجموعة من القيم والمعايير والأخلاقيات العامة المتوارثة من خلال التربية، ويتسم أيضاً بصفة القهر والإلزام بحيث ينماص أفراد المجتمع له ويسلكون وفق محدداته وضوابطه، لتردنا كثيراً في قبول هذا التفسير أو الاعتداد به، فالمجتمع ليس واقعاً فكريأً يحتأً كما يزعم "دوركيم"، بل هو واقع مادي وإنساني وثقافي، يتفاعل معه الإنسان، ويشكله، ويحدد بناءه المعياري حسبما يتراهى له ويضم من استمرار حياته واستقرارها، ومن هنا يصبح الإطار المعياري للمجتمع غير سابق تماماً على الفرد أو ملزم له بل من صنع الإنسان في كثير من جوانيه، ولذلك فبمقدور الإنسان أن يلتزم، أو يخرج عليه، أو يغيره، أو يعدل فيه، وما دام الأمر كذلك فحالة الأومي إذن لا تصدر عن انهيار البناء المعياري للمجتمع في حد ذاته بل ترجع إلى انهيار العلاقة بين الفرد والواقع الاجتماعي الذي يتضمنه وفقدان التكامل بينهما، وإن لم ينف ذلك تأثير البناء المعياري وانعكاسه على هذا الواقع أيضاً يؤكد ذلك ويوضحه ما ينطوي عليه المجتمع الرأسمالي من صراع بين العمال وأرباب الأعمال، وما يترتب على ذلك من شيوخ قيم الأثرة والأنانية، والاستغلال ومظاهر الفساد الخلقى....

تحسن الواقع السياسي المختلف، وتشكل مصدر قلق للنظام والصفوة الحاكمة، وقد تعصف بهما، وفي هذا كله ما يؤكد أهمية المشاركة السياسية الجماهيرية الواسعة بالنسبة لحاضر النظام السياسي ومستقبله، وبالنسبة لإمكانات تطويره واستمراره، وما يؤكد أيضاً أن المشاركة السياسية ليست مجرد غاية لعملية التنمية السياسية فقط، بل إنها في الوقت نفسه دينامية أساسية من ديناميات النظام السياسي ككل، ومن ثم كانت أهميتها كمؤشر على تطور النظام السياسي وتقديمه، وكمدخل رئيسي لحل كثير من أزمات النظام ومشكلاته ولعل في مقدمة هذه المشكلات قضية تحقيق التكامل السياسي للمجتمع، وما يترتب على هذا التكامل من استقرار تهدف إلى عملية التنمية السياسية، وتستلزمها عملية التنمية الشاملة أيضاً وحتى تتضح لنا أهمية هذه القضية سوف يكون موضوع الفصل الآتي وهو التكامل السياسي بما تتضمنه من أبعاد ونتائج.

تعقيب:

هكذا تتحدد مظاهر أزمة المشاركة وصيغ التعبير عنها من قبل الأفراد أو الجماعات أو الطبقات المعاية، والوافة على مسرح الأحداث السياسية حديثاً، وجلي أن هذه المظاهر وتلك الصيغ تتطوّر على عديد من الجوانب المشتركة، وتکاد تقترب من بعضها البعض، وإن كانت على الرغم من هذا كله غير مترادفة أو متطابقة تماماً، ومن ثم ينبغي التمييز بينها على نحو دقيق وإقامة الحدود بينها بشكل واضح أيضاً، فاللامبالاة مثلاً تشير إلى عدم الاكتتراث، في حين يعبر الزهد عن النفور والازدراء، كما ينطوي الاغتراب الأنومي على الإحساس بالغرابة أو الانفصال عن المجتمع، وبينما تنسم الأنومي بالحيرة، نجد الاغتراب



يتسم بالعداء وقد يفضي إلى العنف، كما توحى بعض الشواهد أيضاً بأن معظم اللا مبالين إما أنهم زهاد، أو مغتربون، أو فقدوا المعايير، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة، وفضلاً عن هذا كله فإن بعض من ينشطون سياسياً عند مستويات معينة من المشاركة قد يكونوا لا مبالين بالنسبة لمستويات أخرى، وقد يزهدوا السياسية برمتها في وقت من الأوقات.

ومعنى هذا كله أن اللا مبالغة، والزهد والاغتراب، وفقدان المعايير، وإن كانت تمثل بعض الحالات أو المواقف التي تتعري من يتحاشون كل صبغ المشاركة السياسية وتعكس أزمة المشاركة في المجتمع إلا أنها مسألة درجة، ويتوقف هذا كله على المناخ السياسي العام الذي يحيط بعملية المشاركة ومن يتطلعون إلى ممارسة العمل السياسي، أي على طبيعة النظام السياسي، ونسقه الأيديولوجي، وتكونه النظامي وقدراته، والقوى الاجتماعية، التي يمثلها أو يعبر عن مصالحها وكلما عجز النظام أو تقاعست الصفة الحاكمة عن تمثل أزمة المشاركة، وإيجاد الحلول الملائمة لها، تفاقمت هذه الأزمة، وأصبح المجال مهيأً لبيرز مشكلات وأزمات أخرى، وما إلى ذلك من صور الانحراف من ناحية، وما يواجهه المهاجرون الريفيون الجدد في المناطق الحضرية من مظاهر عدم الترحيب بهم، أو عدم الرضا عما يتمسكون به من قيم ومعايير أخلاقية تقليدية، أو عدم تمثيلهم واستيعابهم الواقع الاجتماعي والثقافي المعقد للمجتمع الحضري الذي انتقلوا إليه من ناحية أخرى، فضلاً عما تعانيه شعوب المجتمعات النامية من عدم استقرار فكري أو نفسي – يعبر عنه أحياناً بحالة المراهقة الفكرية – بسبب عمليات التعبئة الاجتماعية والتحديث السريع والهائلة التي تجري في هذه المجتمعات، وتعرض بناءها الاقتصادي الاجتماعي والثقافي لكثير من التغيرات التي تتعكس على سلوك الأفراد وتهز من الأعمق ما يتمسكون به من قيم ومعايير أخلاقية تقليدية.

ومؤدي هذا كله أن حالة الأنومي لا تشير إلى إحدى خصائص البناء الاجتماعي الثقافي فقط، بل تشير أيضاً وفي الوقت نفسه إلى إحدى الخصائص التي تتعلق بالأفراد الذي يواجهون هذا البناء، ومن ثم كثيراً ما يقال: إن الإنسان الأنومي Anomic man – إن جاز التعبير – هو ذلك الإنساني الذي لا يتلاءم أسلوبه مع الظروف التي يواجهها، وتبدو عليه إمارات الحيرة بمعنى أن حالة الأنومي، إنما تشير على تلك الحالة التي تعترى الفرد، وتسمى بالخير والقلق والعزلة الاجتماعية ومن ثم يتولد لديه شعور بانهيار القيم، وفقدان الاتجاه ومن خلال ذلك يستشعر العجز، ويعتقد أن السلطة لا تعبأ به، قليل من شأن أهدافه، ويفقد الحماس للعمل ويعرف عن المشاركة في الحياة السياسية.



قائمة المراجع

1- حول مزيد من التعريفات والاستخدامات المختلفة لمفهوم المشاركة السياسية يرجع على سبيل المثال إلى الكتابات والدراسات الآتية:

M.Weiner, political Participation, Crisis of the political Process, in: L. Binder & others, (eds), op. cit., pp.161-164.

R.E.Lane, Political Man, The Free Press, New York, 1976, p.42.

H. McClosky, Political Participation, in: D.L. Sills, (ed), op. cit., vol. 12, p 252.

ومن الكتابات العربية:

- جامعة الاسكندرية، الشباب المصري في إطار التنمية الاجتماعية والاقتصادية، أبحاث إعادة بناء الإنسان المصري، التقرير الخامس 1979، ص ص 107-108.

- صلاح منسي، المشاركة السياسية للفلاحين، دار الموقف العربي، القاهرة، 1984، ص ص 11-14.

- مجلس الشورى، تقرير لجنة الخدمات عن المشاركة الشعبية، دور الانعقاد العادي الرابع، 28/2/1984، ص ص 7-8.

S.P.Huntington, &J.I. Dominguez, op. cit., p.33. -2

D. Lerner, op. cit., p.50. -3

S.P. Huntington & J.I. Dominguez, op. cit, p.33. -4

N.H. Nie & S. Verba, Political Participation, in: F.I. Greenstein & N.V. polsby, (eds), op. cit., vol. 4. P.I. -5



G. Parry. (ed), *Participation in Polities*, Manchester University Press -6

Manchester, 1972, p.6.

N.H. Nie & S.Verba, op. cit., p.1. -7

M. Weiner, op. cit., p.164. -8

وتتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا التعريف يتناقض مع تفريقي آخر يقول فيه فينر:

"إن المشاركة السياسية هي تلك الجهود المنظمة، التي يقوم بها المواطنين من أجل اختيار قادتهم، والتاثير في صياغة وإدارة السياسة العامة"، وقد ورد هذا التعريف في:

M. Weiner, *Political Participation and Political Development*, in:

M. Weiner, (ed), *Modernization: The Dynamics of Growth*, op. cit.,
p.224.

9- سأناقش هذه القضية بشيء من التفاصيل عند الحديث عن ميكانيزمات المشاركة السياسية.

N.H. Nie & Verba, op. cit, p.4. -10

M. Rish & Ph. Althoff, *An introduction to Political Sociology*, -11
Thomas Nelson and Son., London, 1971.

Ibid., p.76. -12

13- لمزيد من التفاصيل حول هذه الآراء على سبيل المثال إلى:

- N.H., Nie & S. Verba, op. cit., pp. 7-8.
- B. Berelson & Oehres, *Voting*, University of Chicago Press, Chicago,
1954, Passim.
- R. Lane, New York, 1959, Passim.



O. Uic, Czechoslovakia: The Great Leap Backward, in: Ch. Gati, -14
(ed), op. cit, p.111.

15- لـ. أ. بريجتيف، تقرير بمناسبة الاحفال بالذكرى الخمسين لثورة أكتوبر الاشتراكية،
توفوستي للأنباء، موسكو، 3 نوفمبر 1967، ص.85.

C. Rossiter & J. Lara (eds), The Essential Lippmann: A Political -16
Philosophy for Liberal Democracy, Random House, New York, 1965,
passin.

R. Aron, Quoted in: Ibid., p.43. -17

S.P. Huntington & J.I. Dominguez, op. cit., p.43. -18

19- انظر الفصل الثالث من الجزء الأول.

Ibid., pp. 35-37. -20

Quoted in: G osipov, op. cit., p. 107. -21

Ibid., p.35. -22

Ibid., pp. 36-37. -23

ومن الكتابات العربية:

- عبد الفتاح أحمد حاج، التربية والتنمية، مرجع سابق، ص ص3-4.

- السيد سلامة الخميسي، التربية السياسية لشباب الجامعات في مصر منذ 1952، رسالة
ماجستير (غير منشور)، كلية التربية، جامعة الإسكندرية، 1981، ص ص24-25.

- كمال المنوفي، التنشئة السياسية في الأدب السياسي العالمي، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد
الرابع، السنة السادسة، جامعة الكويت، يناير 1979، ص ص 1531-188.



- إسماعيل علي سعد، المرجع السابق، ص ص 153-188.

- المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا، التربية السياسية وتنمية الشعور بالانتماء والمسؤولية، مجموعة أعمال الدورة الرابعة، أكتوبر - يوليو 1977/1976، ص

27.-13 ص

S.P. Huntington & J.I. Dominguez, op. cit., p.36. -24

- 25- لمزيد من المعلومات والتفاصيل الخاصة بعملية التنشئة السياسية إلى المصادر الآتية على سبيل المثال:

- H.Hyman, Political Socialization: A study in Psychology of Political Behavior, Free Press, of Glencoe, New York, 1959.
- K. Langton, Political Socialization, Little Brown, Boston, 1969.
- R. Sawson & K. Prewitt, Political Socialization, Little, Brown, Boston, Boston, 1969.
- R. Sigel, (ed), A Reader in Political Socialization, Random House, New York, 1970.
- D.C Schwartz & S.k. Schwartz, (eds), New Directions in Political Socialization, The Free Press, N. Y. 1975.
- D.O. Sears, Political Socialization, in: F.I. Greenstein & N.W. Polsby, (eds), op. cit, vol.2, pp. 93-191.

S. Vebra, Small Groups and Political Behavior: A study of Leadership, Princeton University Press, N.J. 1961, pp0 35-36. -26

W. Erbe, Social Involvement and Political Activity, in: American -27



Sociological Review, vol. 29, 1964, pp. 198-215.

J.P. Palmenatz, Consent, Freedom and Political Obligation, Oxford -28
University Press, London, pp. 144-156.

-29- اسماعيل علي سعد، قضايا علم الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية
1981، ص ص 208-213

L.Milbrath, Political participation: How People Get Involved in -30
Politics, Rand McNally & Company, Chicago, 1965, pp. 39-41.

Loc. Cit. -31

-32- إسماعيل علي سعد، المرجع السابق، ص. 209.

-33- يظهر هذا الاتجاه في بعض الكتابات العربية المعاصرة، ويمكن تلمسه أيضاً في العديد من الكتابات الأجنبية، يرجع هذا الصدد إلى المصادر الآتية على سبيل المثال:

- علي عبد الرزاق جلبي وأخرون، مجالات على الاجتماع المعاصر: أسس نظرية ودراسات واقعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1982، ص ص 532-533.

- عبد الهادي الجوهرى وأخرون، دراسات في علم الاجتماع القانوني والسياسي، دار المعارف، القاهرة، 1975، ص ص 244-245.

- يقصد بعملية (سحب الثقة Recall) ذلك الحق أو الإجراء الذي يمكن بمقتضاه اقصاء أي مسؤول - تنفيذى أو تشريعى أو قضائى - عن منصبه، قبل انتهاء المدة المقررة لشغل هذا المنصب، وذلك بناء على تصويت الجماهير على عريضة موقعة من عدد معين من الناخبين.

يرجع في ذلك إلى:

- Webster's Third New International Dictionary of the English Language,



op. cit., p. 1893.

M.Rush & Ph. Althoff, op. Cit., p.110. -35

-36- علي الدين هلال، السياسة والحكم في مصر: العهد البرلماني (1923-1952)، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1977، ص ص 17-18.

K.W. Deutsch, op, cit., p. 434. -37

M. Ruch & Ph. Althoff, op. cit, p.101. -38

-39- يرجع في صدد هذه الفروق إلى المصادر الآتية على سبيل المثال:

- D.V. Verney, The Analysis of Political Systems, Routledge & Kegan Paul Ltd, London, 1965, pp. 138-139.

ومن الكتابات العربية:

- إبراهيم درويش، الدولة: نظريتها وتنظيمها، دار النهضة العربية، القاهرة، 1969، ص ص 400 - 410.

- لعل من أبرز الأمثلة الدالة على ما تقوم به جماعات الضغط أو المصلحة من أدوار سياسية تلك الأدوار التي قامت بها نقابة المحامين والصحفيين والأطباء والمهندسين في مصر خلال ثمانينيات القرن العشرين، وما كان لهذه الأدوار من تأثير في حركة العمل السياسي والسلطة الحاكمة في آن واحد، انظر في هذا الصدد الدراسة الآتية:

سعد الدين إبراهيم، أعصاب الديمقراطيات، مجلة الأهرام الاقتصادي، العدد 733، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 31 يناير 1983، ص ص 24-25.

M. Rush & Ph. Althoff, op. cit., p.79. -41

L.W. Pye, Aspects of Political Development, op. cit., p56. -42

R. Macridis & B.E. Brown, Modernization and Its Discontent, in: R. -43



Macridis & B.E. Brown, (eds), op. cit., p. 424.

M. Weiner, Political Intertgration and Political Development, in: -44

H.G. Kebschull, (ed), op. cit, pp. 270-272.

H. Wheeler, op. cit, pp. 480-481. -45

46- ومن أبرز الأمثلة على ذلك تعريف العامل والفلاح الذي انتهت إليه لجنة تغير الميثاق في مصر في يونيو 1962، والتعديل الذي أدخل على هذا التاريخ عام 1968.

47- لمزيد من هذه التفاصيل حول هذه القضية، انظر: حورية توفيق مجاهد، نظام الحزب الواحد في إفريقيا بين النظرية والتطبيق، مكتبة أنجلو المصرية، القاهرة، 1977، ص ص 156.-154

M. Weiner, Political Participation and Political Development, op. cit., -48
p. 224.

Ibid., pp.225-227. -49

M. Weiner, Political Participation: Crisis of the Political Process, op. -50
cit., 187.

Ibid., pp. 187-192. -51

52- أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مرجع سابق، ص.23.

53- عبد الهادي محمد والي (تقديم)، التحضر في الشرق الأوسط، تأليف: فنسنت كوسنيللو،
ترجمة وتعليق: غريب سيد أحمد، عبد الهادي والي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،
1981، ص.39.

M. Ruch & Ph. Althoff, op. cit., p.90. -54

H. Mussen & A.B Wyszunski, Personality and Political Participation, -55



in. Human Relations, vol. 5, 1955, pp. 78-79.

L. Stinchcombe, Social Structure and Politics, in: F.I. Greenstein & -56
N.W. Polsby, (eds), Handbook of Political Science, vol.3, op, cit.,
p.570.

D. Riesman, The Lonely Crowd,: A study of the changing American -57
character, Yale University Press, New Haven, 1950, Quoted in: W.F.
Stone, op. cit., p. 125.

See: M. Rosenberg, Some Determinants of Political Apathy in: -58
Public opinion Quarterly, No. 18, 1954, 99. 34-66.

L.W. Milbrath, Political Porlitical Porticipation: How and Why Do -59
People Get Involved in politics?, Rand McNally, Chicago, 1965, p. 35
Seq.

C.W. Mills, The Power Elite, Oxford University Press, New York, -60
1969, p. 302 Seq.

61- انظر دراسة هامة حول تكوين الاتجاه نحو العمل الجماعي والعوامل المرتبطة بموقف
اللامبالاة في:

- لويس كامل مليكة، بين الايجابية واللامبالاة، مركز تنمية المجتمع في العالم العربي، سرس
الليان، 1966.

62- توفيق الطويل، الفلسفة الخلقية: نشأتها وتطورها، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1960.
ص ص 34-37

63- أبو العلا عفيفي، التصوف: الثورة الروحية في الإسلام، دار المعارف، الاسكندرية،
1960، ص ص 71-72

64- تعالج بعض الكتابات هذه الاتجاه تحت عنوان (الشك السياسي)، ولما كان هذا العنوان يتفق مع المصطلح الأجنبي الذي يعبر عنه وهو مصطلح Cynicism حيث الترجمة الصحيحة له هي (المذنب الكلبي) - فقد أثرت أن استخدام تعبير (الزهد في الحياة السياسي) لاقترابه من اتجاه المذهب، وعدم اختلافه المضمون العام للموقف الذي أعالجه هنا.

M. Rush & ph. Althiff, op. cit., p. 92. -65

66- لمزيد من التعرف على ظاهرة الزهد في الحياة السياسية وأبعادها يرجع على سبيل المثال إلى:

- R.E. Agger & Others, Political Cynicism: Measurement and Meaning, journal if Politics, 23, 1961, pp. 477-506.

- E. Little, Political Cynicism and Political Futility journal of Politics, 25, 1963, pp. 312-323.

67- ورد في محمود رجب، الاغتراب، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1978، ص. 17.

68- قيس النوري، الاغتراب، اصطلاحاً ومفهوماً وواقعاً، مجلة عالم الفكر، المجلد العاشر، العدد الأول، وزارة الإعلام، الكويت، 1979، ص. 29.

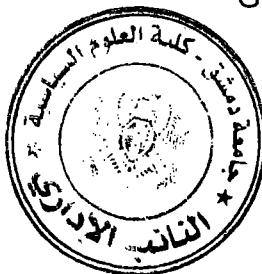
69- انظر نماذج للدراسات الامبيريقية التي استخدم فيها الاغتراب كأدلة للتحليل في:

- F. Herzberg & others, job Attitudes, Pittsburg: Psyoholgical service, 1957.

70- حول هذه المفاهيم والمعاني المتعددة لمفهوم الاغتراب يرجع إلى:

- M. Seeman, On the meaning of Alienation, in: Coser & Rosenberg (ed), op. cit., pp. 401-411.

G.A. Theodorson & A.G. Theodorson, op. cit., p.9. -71



E. Fromm, Karl Marx,s Theory of Alienation, in: D.H. Wrong & H.L. -72
Gracey, (eds) Readings in Introductory Sociology, The Macmillan Co.,
N.Y. 1967, p.219.

73- يقترب هذا التصوير مما ذكره "أبو حيـان التوحـيديـ"، حيث يقول في وصف (الإنسان المغترب):

"إن الغريب من هو في غريته غريب، بل من ليس له نسيب... الغريب من نطق وصفه بالمحنة بعد المحنة... أن حضر كان غائباً، وإن غاب كان حاضراً.. وأغرب الغرباء من صار غريباً في وطنه، وأبعد البعداء من كان بعيداً في محل قربه، لأنه غاية المجهود أن يسلو عن الموجود، ويغمض عن المشهود، ويغضي عن المعهود... الغريب من إذا ذكر الحق هجره، وإذا دعا للحق زجر ... يا رحمنا للغريب! طال سفره من غير قوم، وطال بلاوه من غير ذنب.. وعظم عناوه من غير جدوـىـ، والغريب من إذا قال لم يسمعوا قوله، وإذا رأوه لم يدوروا حوله... الغريب من إذا أقبل لم يوسع له، وإذا أعرض لم يسأل عنه ... الغريب في الجملة من كله حرقة، وبعضه فرقـةـ، وليله آسف، ونهاره لـهـ، وغذاؤه حـزـنـ، وعشاؤه شـجـنـ ... وخوفـهـ وطنـ!!ـ.

C.W. Mills, White Collar: The American Middle Clacces, Oxford -74
University press, New York, 1953, p.160.

G.A. Theodorson & A.G. Theodorson, op. cit., p.12. -75

76- حول المعاني المختلفة لمفهوم الأنومي يرجع على سبيل المثال إلى المراجع العربية الآتية:

- محمد عاطف غيث (تحرير ومراجعة)، قاموس علم الاجتماع، المرجع السابق، ص24.
- محمد على محمد، علم اجتماع التنظيم، مدخل للتراث والمشكلات والموضوع والمنهج، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1983، ص540.



P. Blumberg, (ed), *The Impact of Social Class: A Book of -77 Readings*, Thomas Y. Crowell Company Inc, 1972, pp. 428-429.

K. Marx, *The Notion of Alienation*, in: Coser & Rosenberg, (eds), -78
op, cit, p. 398.

M. Rosenthal & P. Yudin, (ed), *A Dictionary of Philosophy*, Progress -79
Publishers, Moscow, 1967, p16.

وقد نقل هذا المعجم إلى العربية تحت عنوان - الموسوعة الفلسفية، ترجمة: سمير كرم، دار الطليعة، بيروت، 1974.

-80 - إسماعيل علي سعد، المجتمع والسياسة، مرجع سابق، ص 255.

R. Lane, *Political Ideology, Why The American Common Man -81 Believes What He Does?* New York, 1962, p. 177, Quoted in: Rush & Althoff, op. cit., p. 93.

-82 وردت هذه العبارة ضمن أحد استطلاعات الرأي التي أجريت حول ظاهرة الاغتراب في أمريكا في أبريل 1968 وقد اقتبستها من الكتاب الآتي:

- F.R. Allen, *Socio-cultural Dynamics: an Introduction to Social Change*, The Macmillan Company, New York, 1971, p. 323.

رجعت في ذلك إلى:

- أبو حيان التوحيدى، الإشارات الإلهية، (الجزء الأول)، تحقيق ونشر: عبد الرحمن بدوى، مطبعة جامعة فؤاد الأول، القاهرة، 1950، ص 80-83.

ورجعت أيضاً إلى تحقيق وداد القاضي بنفس الكتاب، طبعة دار الثقافة، بيروت، عام 1973، ص 82-84.



ومما يذكر في هذا المقام أن ما كتبه أبو حيان التوحيدي حول (الإنسان المفترب) كان في عام 400هـ (1009م) على أرجح الأقوال، أي قبل ما ذكره ماركس بحوالي 835 عاماً، انظر:

- عبد الواحد حسن الشيخ، أبو حيان التوحيدي وجهوده الأدبية والفنية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، 1980، ص. 224.

- انظر دراسات حول ظاهرة الاغتراب عند "كارل ماركس" في: 83

- T.B. Bottomore & M. Rubel, (ed), KarlMARX: Selected Writings in Sociology and Social Philosophy, Pelican Book, 1963, Passim.

وقد نقلت أجزاء من هذا الكتاب إلى العربية تحت عنوان:

- سosiولوجيا ماركس وفلسفته الاجتماعية، ترجمة: محمد حافظ يعقوب، دار دمشق للطباعة والنشر، دمشق، 1972.

- على ليلة، النظرية الاجتماعية المعاصرة، دار المعارف، القاهرة، 1981، ص ص 169-284.

E. Durkheim, Suicide: A study in sociology, trans. By: j.A. -84 Spaulding & G. Simpson, Routledge and Kegan paul Ltd, London, 1963.

وأيضاً: سامية محمد جابر، الانحراف الاجتماعي بين نظرية علم الاجتماع والواقع الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1983.

- من الدراسات الهامة في هذا الصدد الآتي:

- R.K. Merton, Socian Kheory and Social Structure, op, cit, Part 11, pp.185-248.

- T.Parrons, The Social System, A merind Publishing Co, PVT. Ltd., New Delhi, 1972, pp. 301-306.

- R.A. Cloward, illegitimate mens, Anomie, and Deviant Behavior, in: American sociological Review, XXIV, April, 1959.

- A.W. Gouldner, The Coming Crisis of Western Sociology, op. cit, pp.



65-73.

G.A. Theodorson & A.G. theodorson, op. cit, p.12. -86

R.K. Merton, op. cit, p.216. -87

D. Martindale, The Nature and Types of sociological Theory, op. cit, -88

p. 88.

T. Parsons, op. cit., p.39. -89

-90- يقترب هذا الموقف من قول الفيلسوف السوفسقائي "بروتاجوراس": ((إن الإنسان مقياس الأشياء جميعاً - هو مقياس وجود ما يوجد منها، ومقاييس لا وجود ما لا يوجد)، انظر: يوسف كرم، تاريخ الفلسفة اليونانية، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1953، ص. 46.

-91- على ليلة، المرجع السابق، ص ص 407-408.

-92- من الشواهد الدالة على ارتباط الاغتراب بالعنف في بعض الأحوال تلك الحركات الاجتماعية التي شهدتها المجتمعات الغربية في الخمسينيات وكانت ذروتها في السبعينيات، والتي تمثلت بوجه خاص في ثورة زنوج الولايات المتحدة طلباً للمساواة في الحقوق المدنية، وارتباط حركة الحقوق المدنية بـ(حركة الطلبة من أجل المجتمع الديمقراطي)، وارتباط حركة الطلبة بـ(حركة السلام) المعارضة لسياسة الولايات المتحدة في الدول النامية، فضلاً عن انتفاضات الطلبة وثورة الشباب عام 1968 ... إلخ، انظر عرضاً جيداً لهذه الحركات الاجتماعية في:

- أحمد زايد، علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية التقديمة، دار المعرف، القاهرة، 1981، ص ص 215-228.

M. Rush & Ph. Althoff, op. cit, pp. 96 ff. -93

Webster's Third New international Dictionary of the English Language, op. cit, p. 89. -94

انتهت الأصلية



